

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية

عليه
سنة ١٨٠١

إهداء



جامعة القادسية
Al-Qadisiyah University

كلية الآداب والعلوم
قسم اللغة العربية

الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب
الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي
المتوفى سنة ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م

Referring To Qura'nic Readings In Ketab *Al- Kasais*
For Abi- Al- Fateh Othman Bin Jinni Al- Mosely
Dead At 392H. / 1002 A. C.

إعداد الطالب:

إبراهيم سطعان عواد المساعيد

إشراف الدكتور:

إبراهيم يوسف عبد القادر السيد

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية



جامعة الأردن
AJAU (in English)

كلية الآداب والعلوم

قسم اللغة العربية

الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب

الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي

المتوفى سنة ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م

Referring To Qura'nic Readings In Ketab *Al- Kasais*
For Abi- Al- Fateh Othman Bin Jinni Al- Mosely
Dead At 392H. / 1002 A. C.

إعداد الطالب:

إبراهيم سطعان عواد المساعيد

إشراف الدكتور:

إبراهيم يوسف عبد القادر السيد

التوقيع

.....
.....
.....
.....

أعضاء لجنة المناقشة

مشرفاً ورئيساً

١. د. إبراهيم يوسف السيد

عضواً

٢. أ. د. إسماعيل عمارة

عضواً

٣. د. سعيد الزبيدي

عضواً

٤. أ. د. علي البواب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في كلية الآداب

والعلوم قسم اللغة العربية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجارتها بتاريخ:

الإهداء

إلى روح أبيي
رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه
إلى أمي
أطال الله عمرها وحفظها
إلى إخوتي وأخواتي
إلى زوجتي رفيقة دربي
إلى طفلي مالك وسالي

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله على ما وفقني إليه من إنجاز هذا العمل، راجياً منه أن يتقبله عملاً صالحاً لوجهه جلّ جلاله وعزّ شأنه.

وأتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف: الدكتور: إبراهيم يوسف عبد القادر السيد، على ما قدمه من توجيه وإرشاد وعلم ومعرفة، ومساعدة في إنجاز هذا العمل، له كل الشكر والاحترام ما حييت، وجزاه الله عني خير جزاء.

كما أشكر لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وهم:

١- الأستاذ الدكتور: إسماعيل عميرة.

٢- الأستاذ الدكتور: سعيد الزبيدي.

٣- الأستاذ الدكتور: علي البواب.

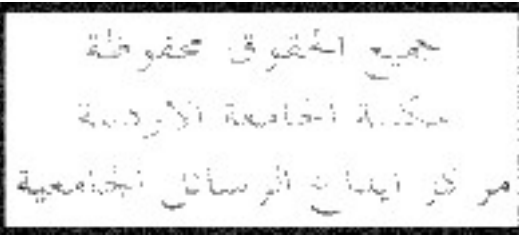
وأتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة القسم الذين ما بخلوا عليّ بأرائهم ونصائحهم. وأشكر كلّ من مَدَّ يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل.

الباحث

رقم الصفحة

الموضوع

١	المقدمة
٦	التمهيد
٦	أولاً: التعريف بأبن جني
٨	ثانياً: التعريف بالقراءات القرآنية، أنواعها، رجالها، أهميتها
٩	أنواع القراءات القرآنية
١١	أصحاب القراءات
١٧	أهمية القراءات في النحو
	الفصل الأول:
٢١	أولاً: الاستدلال بالقراءات القرآنية وموقف العلماء منه
٣٠	ثانياً: صلة القراءات باللغات العربية
	الفصل الثاني:
٣٧	القراءات القرآنية في كتاب الخصائص
٣٨	- اتصال المبتدأ بالخبر
٣٩	- الخبر بمعنى الأمر
٤٠	- تقدم خبر كان
٤١	- تأخير الفاعل
٤٢	- إضمار (حذف) الفاعل
٤٥	- إضمار (حذف) الفعل
٤٦	- الاعتراض (الفصل) بين الفعل والفاعل
٤٧	- لام الأمر مع فعل المخاطب
٥٠	- عطف جملة على اسم مفرد
٥١	- العطف على الضمير المجرور
٥٤	- الفصل بين حرف العطف والمعطوف
٥٥	- شبه الجملة
٥٦	- حذف المنادى
٥٨	- حذف المضاف
٦١	- تقدم الحال على عاملها



٦٢	- النصب بأن المخففة
٦٤	- مثل وما
٦٦	- ما الزائدة
٦٨	- تركيب: ويك أنه
٦٩	- الاشتقاق الأكبر
٧٢	- التقاء الساكنين
٧٣	- تسكين المنصوب
٧٤	- حذف التتوين
	الفصل الثالث:
٧٨	أولاً: موقف ابن جني من القراءات
٨٤	ثانياً: موازنة بين آراء ابن جني وغيره من العلماء
٨٧	ثالثاً: منهج الخصائص في القراءات
٩١	الخاتمة
٩٣	قائمة المصادر والمراجع
٩٧	فهرس الآيات القرآنية
١٠٢	الملخص باللغة الانجليزية

٥٤٥٧١٠

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي وجعل العربية أفصح لسان والصلاة والسلام على نبي هذه الأمة، الذي أوتي جوامع العلم، علمه ربه العربية دونما معلم، وعلى آله وصحبه الذين تنزلت في بيوتهم سور الكتاب ورتلت ترتيلاً فنشروا لغة القرآن في أنحاء البلاد حتى سادت على جميع اللغات.

أما بعد:

فقد احتل ابن جني مكانة مميزة بين النحاة الذين أولوا العربية جل اهتمامهم وعنايتهم، فدرس العربية دراسة متعمقة تهدف إلى تمييزها وبيان سر الإعجاز فيها، فاعتمد على كتاب الله عز وجل في ذلك، فجاء كتابه الخصائص ليحتل مكانة مميزة بين كتب اللغة العربية، ومصدر كثير من الدراسات والكتب والمصادر المتأخرة.

واعتقد أنه لا يستطيع الدارس للغة العربية الاستغناء عن هذا المصدر والرجوع إلى آراء صاحبه، فقد تناول كتاب (الخصائص) خصائص اللغة العربية، وأصولها وقواعدها، وأحكامها، وهو كتاب نقيس فيه لباب النحو.

وإن موضوع هذا البحث هو دراسة شواهد القراءات القرآنية التي أوردها ابن جني - رحمه الله - في كتابه الخصائص دراسة نحوية وتحليلية، (وبخاصة عندما يجمع جل اللغويين على ظهور الدرس اللغوي في خدمة القرآن الكريم وحفظ قواعد اللغة العربية خوفاً على لغتهم من أثر السنة العرب).

وقد برزت أهمية القراءات القرآنية في توجيه قواعد اللغة وتأصيلها على الرغم من قلة الدراسات التي تناولتها القراءات القرآنية موازنة بتلك الدراسات التي تناولت الشواهد القرآنية والشعرية وغيرها، لهذا فقد تولدت في نفسي الرغبة في طرق هذا الباب دارساً وباحثاً لشواهد القراءات القرآنية التي أوردها ابن جني في كتابه الخصائص، وهي شواهد تقارب المنة قراءة، وأيقنت أن هذا الموضوع جدير بالدراسة والبحث والأهمية، علاوة على مساهمته في خدمة كتاب الله عز وجل.

مسوغات اختيار الموضوع

احتل كتاب الخصائص مرتبة هامة بعد كتاب سيبويه من حيث اهتمام النحاة وعنايتهم به، فقد أكب عليه الدارسون بالشرح والتحليل وتعليق الحواشي، وتخريج الشواهد، ولما كانت تلك العناية والمكانة للكتاب فقد أثرت أن أتاول جانباً منه اعتمد عليه النحاة في دراساتهم ومعالجتهم لمسائل اللغة وهو:

شواهد القراءات القرآنية في النحو عند ابن جني في كتاب الخصائص دون سائر المصنفات، وقد وقع اختياري على هذا الكتاب لعوامل عدة، لعل أهمها: أولاً: يُعدُّ ابن جني من أئمة النحاة الذين ألت إليهم مشيخة النحو في عصره، فهو من النحاة المتقدمين الذين أولوا النحو العربي اهتماماً وعناية، بالإضافة إلى كونه من الأئمة المجددين.

ثانياً: يعد كتاب الخصائص عمدة المصادر اللغوية والنحوية.

ثالثاً: موضوع القراءات القرآنية في هذا المصدر من الأمور المغمورة، فارتأيت أن أتأوله بالدراسة والبحث لإثراء المكتبة العربية بمادة علمية جديدة في القراءات القرآنية التي تتصل بالأحكام النحوية.

رابعاً: القراءات القرآنية دليل من الأدلة التي استند إليها بعض النحاة في تقعيد النحو وتأسيس أصوله، فقد قامت آراء كثيرة وخلافات عجت بها كتب اللغة استناداً على تلك القراءات. فاثرت أن اقف على تلك المسائل والآراء والخلافات عند علماء اللغة وخاصة تلك التي دارت حول القراءات التي أوردها ابن جني في كتابه.

خامساً: دراسة القراءات القرآنية في هذا المصدر ((الخصائص)) يعد خدمة للغة العربية وخدمة للقرآن الكريم قبل كل شيء.

خلاصة الدراسات السابقة:

لا توجد دراسة سابقة في هذا الموضوع (القراءات القرآنية في كتاب الخصائص لابن جني) على الرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت الشاهد القرآني بوجه عام وشواهد القراءات بوجه خاص، وحين اخترت دراسة هذا الموضوع لم يخف عني جدوى بعض الدراسات التي تناولت شواهد القراءات القرآنية في كتب محددة لم تصل إلى دراستها في كتاب الخصائص ومنها، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، (د.حسام النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (٢٣٤) دار الرشيد للنشر

١٩٨٠م). وقد تناول جنى في مجال اللهجات والأصوات في العربية.

وهناك دراسة بعنوان: شذرات معجمية في كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنى، د. محمود جفال نشرت في مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد التاسع، ١٩٩١م، ص ١٨١ - ٢٢٣، فقد أبرز فيها د. محمود جفال دور ابن جنى في مسيرة المعجم العربي من خلال كتابه الخصائص.

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت ابن جنى دراسة: (نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جنى) للباحث حسن عبد الكريم شحود، وقد انصب اهتمام الباحث فيها على نظرية العامل بشكل واضح، دون التركيز على جهوده النحوية وأثر القراءات القرآنية عند ابن جنى.

وهناك دراسة بعنوان: (القياس النحوي عند أبي علي الفارسي وابن جنى، للباحث راسم رضوان عبد الوهاب عقل، وهي دراسة حديثة ١٩٩٩م، بحث فيها طبيعة القياس عند أبي علي الفارسي وابن جنى والأحكام القياسية التي كان يصدرها أبو علي الفارسي وابن جنى وموقفهما من القياس واختلافه، دون التعرض للقراءات القرآنية وأثر القراءات في كتاب الخصائص.

ومن الدراسات شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل دراسة نحوية تحليلية، وهناك كتاب ابن جنى النحوي، بينما نجد دراسات أخرى تناولت القراءات بشكل عام، اكتفت بالربط بين القراءات ومباحث أخرى، نحو: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، وسيبويه والقراءات - أحمد مكي الأنصاري، والقراءات واللهجات - عبد الوهاب حمودة، بينما نجد أن ابن جنى قد ألف كتاباً أسماه: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات. ولأهمية هذا الموضوع وعدم وجود دراسة متخصصة لمسائله، فقد قمت باختياره، وهدفي من وراء هذا الاختيار، إبراز دور ابن جنى في تفريع المسائل النحوية واللغوية من خلال الاستدلال بالقراءات القرآنية.

مشكلة البحث:

لقد اتضح أثر القراءات القرآنية في الدراسات اللغوية بشكل عام والدراسات النحوية بشكل خاص، ولا سيما أثرها في وضع القواعد النحوية والصرفية، فوضع بعض النحاة قواعدهم معتمدين على القراءات القرآنية باعتبارها دليلاً من أدلة النحو، وسيلة تطبيقية للغة العربية الفصحى المحكية على ألسنة العرب الفصحاء، حيث أصبحت مرجعاً لكثير من القواعد النحوية.

إلا أن الدراسات التي قليلة نسبياً بالإضافة إلى اهتمام هذه الدراسات واقتصارها في البحث والدراسة والتحليل على جوانب مختلفة لا تخدم دراسة القراءات بوصفها شواهد نحوية كما ذكرت سابقاً، فبقيت شواهد القراءات مجهولة بعض الشيء دون دراسة تؤدي بالدارس والقارئ إلى عدم استيعاب القاعدة اللغوية والوصول إلى المعنى المراد بالقراءة بشيء من اللبس والغموض.

ولكي تفهم هذه القاعدة اللغوية وبخاصة تلك التي تستشهد بالقراءات القرآنية على صحتها لا بد لنا من دراسة تلك القراءات وتحليلها وتفسيرها، لأنها أصل في وضع تلك القواعد، فليست القراءات القرآنية إلا دليلاً وبرهاناً على صحة تلك القواعد واستقامتها مع واقع اللسان العربي.

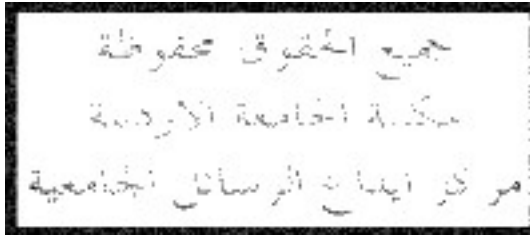
المنهجية:

يسير منهجي في هذا البحث على جمع ما يتعلق بالقراءات القرآنية وصلتها بعلم النحو والدرس اللغوي وغيرها. وخاصة تلك القراءات التي استشهد بها ابن جني في كتابه الخصائص.

ولا بد بعد ذلك من الحديث عن الشاهد النحوي وأنواعه بشكل عام وشواهد القراءات القرآنية بشكل خاص، كما سأعرض الحديث عن الاحتجاج بالقراءات والاعتماد عليها في بناء القاعدة وتأصيلها والتمثيل عليها.

واللهجات العربية ركيزة مهمة في هذا الموضوع حيث يظهر أثرها في توجيه القراءات القرآنية واستجلاء المعنى المقصود منها، لذلك لا بد من الحديث عن هذا الجانب الذي يساهم في طرح الموضوع بشكل سليم، وسأتناول دراسة ابن جني والقراءات القرآنية ودراسة شواهد القراءات القرآنية الواردة في كتاب الخصائص دراسة نحوية تحليلية ستكون على النمط التالي:

تناول شواهد القراءات القرآنية عند ابن جني في كتاب (الخصائص) مرتبة حسب أبواب الكتاب، ثم ذكر القراءة وعزوها إلى أصحابها، ثم تفصيل الحديث في المسألة التي استشهد فيها ابن جني خاصة، ومناقشة تلك الآراء والرد عليها إن تعارضت، ثم تحليل القراءة وتفسير أثرها واختيار النحاة لها لتوجيه المعنى.



خطة البحث:

جاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول على النحو التالي:

التمهيد:

أولاً: التعريف بابن جني

ثانياً: التعريف بالقراءات القرآنية، أنواعها، رجالها، أهميتها.

الفصل الأول:

أولاً: الاستدلال بالقراءات القرآنية وموقف العلماء منه.

ثانياً: صلة القراءات باللهجات العربية.

الفصل الثاني:

القراءات القرآنية في كتاب الخصائص.

الفصل الثالث:

أولاً: موقف ابن جني من القراءات.

ثانياً: موازنة بين آراء ابن جني وغيره من العلماء.

ثالثاً: منهج الخصائص في القراءات.

الاستدلال بالقراءات فتح عثمان بن جني

الموصلية المتوفى سنة ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م

التمهيد:

- التعريف بابن جني

- التعريف بالقراءات القرآنية

سيرة ابن جني (٣٩٢... هـ - ١٠٠٢... م)

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية ولد في الموصل قبل الثلاثين وثلاثمائة وكنان أبوه مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي^(١). أخذ ابن جني العربية عن أبي علي الفارسي بعد قراءته على غيره. فلزم أبا علي أربعين سنة. ويذكر أن علم ابن جني بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو. ويعلل ذلك الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي فيقول: "كان يقرأ (ابن جني) النحو بجامع الموصل فمرّ به أبو علي الفارسي، فسأله عن مسألة في التصريف فقصر فيها، فقال له أبو علي: زبنت قبل أن تحصرم، فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة^(٢)."

ويعدّ ابن جني -رحمه الله- من أئمة اللغة، فقد نشأ وترعرع في الموصل، ثم انتقل إلى بغداد، وتصدر مكان أبي علي بعد وفاته، حيث قرأ بها الآداب، وقد حظي ابن جني بخدمة ملوك بني بويه، كعضد الدولة، وشرف الدولة، حيث كان يلزمهم. إن ابن جني النحوي اللغوي هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب، وقد صحب أبا الطيب المتنبي دهرًا طويلاً، وشرح شعره في مجال معرفته بالشعر، فقد كان أبو الطيب يقول: ابن جني أعرف مني بشعري، وقد رثى ابن جني المتنبي عند وفاته بقصيدة بائية مطلعها:

غاض القريضُ وزالت نظرةُ الأدبِ وصوّحتُ بعد ريّ روضةِ الأدبِ^(٣)

(١) خير الدين الزركلي، الإعلام، تحقيق: عبد السلام مهلي، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمعتريين

المستشرقين، المجلد الرابع، دار العلم للملايين، بيروت، ص ٢٠٤.

(٢) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،

الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، الجزء الثاني، ص ١٣٢.

(٣) عبد الباقي عبد المجيد اليماني، ٦٨٠ - ٧٤٣هـ، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق د. عبد المجيد نساب،

شركة الطباعة العربية السعودية الرياض ط١، ١٩٨٦م، ص ٢٠٠.

ويقول صاحب الأدب في فتح المقفلات

وشرح المشكلات ماله، سيما في علم الإعراب، وكان يحضر عند المتبني وينظره في شيء من النجوم من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره أنفة وإكباراً لنفسه (يعني ابن جني) (١).

أما مصنفات ابن جني فتعد من أنفس الكتب وأهمها فائدة لدراسة اللغة العربية، فقد ألف في جل أبواب العربية أدباً وفقهاً، شعراً ونثراً، صرفاً ونحواً، فهو بحر في العربية لا يلحق الدارس له قراراً، ومن مصنفاة كتاب الخصائص، وهو كتاب نفيس فيه لباب النحو وكتاب سر الصناعة، وهو من أحسن ما صنفه وجوده، وشرح ديوان المتبني، والمبهج في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، والمذكر والمؤنث، وكتاب الألفاظ المهموزة، والمُنصيف في شرح التصريف للمازني، والتمام في تفسير أشعار هذيل، وإعراب أبيات ما استصعب من الحماسة، والمقتضب من كلام العرب، وغير ذلك هو كثير (٢).

ومن تلاميذ هذا الشيخ الجليل والعلامة الفذ ثلاثة أوردتهم معظم المؤلفات التي تحدثت عن شيخنا وهم: الشريف الرضي، وعمر بن ثابت الثماني، وأبو أحمد عبد السلام البصري (٣).

كانت وفاة ابن جني في آخر صفر عن نحو خمسة وستين عاماً، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، رحمه الله، وجزاه خير جزاء، وأسكنه فسيح جناته.

(١) محمد باقر الموسوي الخواتمري الأصبهاني، الجنات في أحوال العلماء والسادات، ط١، ١٩٩١م، ج٥، ص ١٧٠.

(٢) صلاح الدين خليل بن أبيك الصلدي، كتاب الوافي بالوفيات، باعتناء رضوان السيد، دار النشر، فلاتر شتايزر، شتوتكرت، ٤١٣-١٩٩٣م، الجزء التاسع، ص ٤٤٧.

(٣) الدكتور فاضل صالح الصامراتي، جني النحو، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩-١٩٦٩، ص ٧٨.

تعريف القراءات القرآنية

لغة: القراءات جمع قراءة، وهي مصدر من الفعل قرأ، ويقال: قرأ. قراءة.

اصطلاحاً: وضع علماء القراءات أكثر من تعريف، منها:

القراءات: هي علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها، منسوبة لناقلها^(١)، والقراءات هي تلك الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن الكريم تيسيراً وتخفيفاً على عباده^(٢).

فالقرآن الكريم نقل إلينا لفظه ونصه كما أنزله الله تعالى على نبينا محمد ﷺ ونقلت إلينا كيفية أدائه كما نطق بها الرسول، وفقاً لما علمه جبريل - عليه السلام - فوصل إلينا عن طريق الرواة الناقلين، فكل منهم يعزز ما يرويه بإسناد صحيح إلى النبي عليه الصلاة والسلام. ويرى الباحث أنه لا بد من التمييز بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية، فالإمام بدر الدين الزركشي في البرهان يقول: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان: فالقرآن هو الوحي المنزل على سيدنا محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها، من تخفيف وتشديد وغيرهما، ولا بد فيها من التلقي والمشافهة؛ لأن القراءات لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة"^(٣).

وتبعه على ذلك بعض العلماء كالقسطلاني في لطائف الإشارات، والشيخ أحمد بن محمد الدمياطي صاحب كتاب، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة.

وقد تعرض لهذا الموضوع الدكتور محمد سالم محيسن ورأى أن كلاً من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، مستنداً إلى أن تعريف القرآن مصدر مرادف للقراءة. والقراءات جمع قراءة فهما عنده بمعنى واحد. كما استند إلى بعض الأحاديث التي يأمر الله فيها رسوله صلى الله عليه وسلم بأن يقرئ أمته القرآن على سبعة أحرف. وخلص من رأيه بقوله: "وكلها تدل دلالة واضحة على أنه لا فرق بين كل من القرآن والقراءات إذ كلاً منهما الوحي المنزل على النبي ﷺ"^(٤).

فإذا رجعنا إلى ما قاله الزركشي فلسنا معه إذ ليس هناك بين القرآن والقراءات تغاير تام. فارتباط القراءات الصحيحة بالقرآن ارتباط الجزء بالكل. إذ تعدّ القراءات الصحيحة التي تلقنتها الأمة بالقبول جزءاً من القرآن الكريم، ولعل هذا ما ذهب إليه الإمام الزركشي حيث قال: "ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقاً،

(١) عبد الهادي اللطفي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، دار المجمع العلمي بجدّة، ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م.

(٢) محمد سمير اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص ٣٠٩.

(٣) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ط ١، ١٣٧٦، ج ١، ص ٣١٨.

(٤) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ط ١، ١٣٧٦، ج ١، ص ٣١٨.

غير أن الاختلاف على من الآخر لا يقوى التداخل إلا اللفظ ونطقه، والفرق بين هذا وذاك واضح بين^(١).

أما ما ذهب إليه الدكتور محمد محيسن فلا يقبل إذ خالف به العلماء السابقين، فلا يصح أن يقال: القرآن والقراءات حقيقتان متحدتان لسببين واضحين أولهما: أن جميع القراءات القرآنية على اختلاف أنواعها لا تشمل ألفاظ القرآن الكريم كله، فهي جزء من ألفاظ القرآن، فكيف تكونان حقيقتين متحدتين ثانيهما: إن القراءات الصحيحة المتواترة يصح أن يقرأ بها القرآن، بينما لا تصح قراءة القرآن بالقراءات الشاذة بإجماع العلماء لفقدتها الشروط الثلاثة، وهي: التواتر، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه العربية، فكيف يصح القول بأن القرآن والقراءات شيء واحد؟ وكيف نطلق اسم القرآن على القراءة التي تفقد أهم أركان صحتها، وهي التواتر ولا يصح القراءة بها؟ فالواقع أنني ألمس من ذلك أنهما ليستا متحدتين اتحاداً حقيقياً بل بينهما علاقة وارتباط وثيق، كارتباط الجزء بالكل والله اعلم.

أنواع القراءات:

لقد وضع العلماء ثلاثة مقاييس للحكم على القراءات القرآنية بقبولها أو ردها وهي: صحة السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة خط أحد المصاحف العثمانية، وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم القراءات القرآنية إلى ستة أنواع كما ذكرها كثير من العلماء، ومنهم ابن الجزري:

أولاً: القراءة المتواترة: وهي القراءة التي رواها جمع عن جمع، لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهى السند. وغالب القراءات كذلك^(٢).

ثانياً: القراءات المشهورة: وهي ما صح سندها، ولم تبلغ درجة التواتر، ووافقت اللغة العربية، ووافقت رسم أحد المصاحف العثمانية، واشتهرت عند القراء فلم يعدوها من الغلط، ولا من الشذوذ، فإنها تصح القراءة بها. ومثال هذا النوع: ما اختلف فيه نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض كفرش الحروف كما في القراءات^(٣).

(١) الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٣١٨.

(٢) محمد بن عمر بن سالم بزمول، القراءات وأثرها في التعمير والأحكام، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٧هـ -

١٩٩٦م، المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص ١٥١.

(٣) المرجع ذاته، ص ١٥١.

ثالثاً: القراءة الصحيحة أو الأحادية: وهي ما صح سندها، وخالفت الرسم أو العربية أو لم تشتهر الاشتهار المذكور، ومن ذلك ما أخرجه الحاكم في مستدرکه بقراءة: "لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ"^(١). بفتح الفاء^(٢).

رابعاً: القراءة الشاذة: وهي ما لم يصح سندها، سواء أوافقت الرسم العثماني أم خالفته، وسواء أوافقت العربية أم خالفتها، فهي قراءة مردودة، ومن ذلك قراءة ابن السميخ وأبي السمال وغيرهما في قوله تعالى: "فَأَيُّومٌ تَنْجِيكَ رَبِّدُنِكَ لِمَكُونُ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةٌ"^(٣) فقد خالفت في موضعين "تنجيك" بالحاء المهملة، و "خلفك" بفتح وسكون اللام .

خامساً: القراءة الموضوعية: وهي القراءة المنسوبة إلى قائلها من غير أصل، من ذلك القراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- والتي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي (ت ٤٦٥هـ) وغيره، فإنها لا أصل لها ومنها: "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ"^(٤) برفع الهاء في لفظ الجلالة، ونصب الهمزة في العلماء على أنها مفعول به^(٥).

سادساً: القراءة الشبيهة بالمدرج من أنواع الحديث وهي: ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص "وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمَّةٍ" بزيادة لفظ (من أمه) وقراءة الزبير "وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ" بزيادة (ويستعينون بالله على ما أصابهم) فوق خلاف فيه؛ لأنه كان شبيهاً ولم يكن مدرجاً.

قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: "فما أدري أكانت قراءته (يعني الزبير) أم فسرها (أخرجه سعيد بن منصور وأخرجه الأنباري وجزم بأن ابن الزبير فسرها)^(٦).

(١) القرآن الكريم، سورة النبوة، آية ١٢٨.

(٢) بلزومول، محمد بن سالم، القراءات وأثرها في التفسير، ص ١٥١.

(٣) القرآن الكريم، سورة بونس، آية ٩٢.

(٤) القرآن الكريم، سورة فاطر، الآية ٢٨.

(٥) بلزومول محمد بن سالم، القراءات وأثرها في التفسير، ص ١٥٥.

(٦) د. شعبان محمد إسماعيل، إقراءات، أحكامها ومصدرها، ص ٩٣، دعوة الحق، سلسلة شهرية، السنة الثانية، ١٤٠٢ شوال.

أصحاب القراءات (١)

اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقليل: القراءات السبع، والقراءات الثماني، والقراءات العشر، والقراءات الأربع عشرة. وكانت القراءات السبع أكثر شهرة من غيرها، وهي القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة المعروفين وهم: نافع، وحزمة، وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم والكسائي.

والقراءات العشر هي القراءات السبع بالإضافة إلى قراءات لأئمة ثلاثة وهم: أبو جعفر ويعقوب وخلف. أما القراءات الأربع عشرة فهي القراءات العشرة السابقة بزيادة أربع قراءات وهي قراءة الحسن البصري، وقراءة ابن محيصن وقراءة اليزيدي وقراءة الأعمش.

أولاً: نافع: وهو أبو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني مولى جفونة بن شعيب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب، اختلف في كنيته، فقليل: أبو عبد الرحمن، وهو الأصح، وقيل: أبو دويم، وقيل: أبو بكر، وقيل: أبو الحسن، وكان -رحمه الله- قارئ أهل المدينة ومقرئهم في مسجد رسول الله ﷺ في حياة أبي جعفر وشيبة وغيرهما من التابعين، وإمامهم الذي تمسكوا بقراءته واقتدوا به فيها من وقته إلى وقتنا، فكان -رحمه الله- يتبع النقل والأثر، ويتجنب القياس برأيه والنظر. أما أصله فمن أصبهان، وكان أسود اللون، حالكأ صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعابة، أخذ القراءات عن جماعة من تابعي أهل المدينة. قال أبو قرّة موسى بن طارق سمعته يقول: قرأت على سبعين من التابعين، وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة وصار الناس إليها. وقال أبو عبيد: إلى نافع صارت قراءة أهل المدينة وبها تمسكوا إلى اليوم، وقال ابن مجاهد: كان الإمام الذي قام بالإقراء بعد التابعين بمدينة رسول الله ﷺ (١).

ثانياً: عاصم: وهو أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، الحنات الكوفي الأسدي رحمه الله. كان قارئ أهل الكوفة، ومقرئهم بعد أبي عبد الرحمن السلمي، وإمامهم الذي تمسكوا بقراءته، واقتدوا به فيها بعد التابعين إلى وقتنا هذا. جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد، وكان في قراءته متبعا آثار من قبله، غير مخالف فيها لما مضى عليه من السلف، وكان يكنى أبا بكر، وأبا النجود بهدلة، وهو مولى بني جذيمة بن مالك بن نصر بن معين بن أسد، كان يعمل حناتاً في بداية أمره، وقيل في تاريخ وفاته: توفي آخر سنة

(١) أنظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، ص ٥٣-٦٤، أنظر الإمام الجليل ابن أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ص ٥١، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

مائة وسبع وعشرون، وقيل مائة وتسع وعشرين، ودفن في السماوة في الشام كما ذكر الأهوازي^(١).

ثالثاً: حمزة: هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات مولى بني عجل من ولد أكنم بن صيفي. ويقال هو مولى لآل عكرمة بن ربعي التيمي أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن؛ فيحتمل أن يكون رأى بعضهم. أخذ القراءة عن سليمان الأعمش وحمدان بن أعين وأبي إسحاق السبيعي، كان قارئ أهل الكوفة ومقرنهم بها بعد عاصم، فتمسكوا بقراءته واقتدوا فيها. كان رجلاً صالحاً خيراً فاضلاً قارئاً عالماً، متبعاً آثار من قبله من الأنمة معروفاً بالزهد والصلاح والورع والعفة وكثرة العبادة، عالماً بالفرائض، حسن اللفظ في التلاوة، عمل بالتجارة فكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان، ويجلب الجبن والجوز من حلوان إلى الكوفة، فوصف بالزيات، توفي سنة مائة وست وخمسين هجرية وقيل: سنة أربع وخمسين ومائة، وقيل: سنة ثمان وخمسين ومائة، وقبره بحلوان مشهور^(٢).

رابعاً: ابن عامر: هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي نسبة إلى يحصب وقيل يحصب بن وهمان بن عامر بن حمير بن سبأ بن يعرب بن قحطان بن عابر. وقيل يحصب بن مالك بن أصبح بن أبرهة بن الصباح، ولد سنة إحدى وعشرين، وقيل: ولد سنة ثمان من الهجرة في البلقا بضيعة يقال لها رحاب، اختلف في كنيته فقيل: أبو عمران وهو الأصح، وقيل: أبو عمرو، وقيل أبو محمد، وقيل أبو نعيم، والله أعلم. كان -رحمه الله- قارئ أهل الشام ومقرنهم في مسجد دمشق وإمامهم الذي تمسكوا بقراءته واقتدوا به فيها بعد التابعين، فلم يخالف ما مضى عليه السلف ولا خالف في قراءته النقل والحبر. كانت وفاته بدمشق في يوم عاشوراء سنة مائة وثمان عشرة هجرية^(٣).

خامساً: ابن كثير: عبد الله بن كثير بن عبد المطلب، مولى عمر بن علقمة الكناني من بني الدار، والدار بطن من لخم. واختلف في كنيته، فقيل: أبو بكر، وقيل: أبو محمد، وقيل:

(١) ابن أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، ص ٥٧.

(٢) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف، ص ٧١-٧٧.

(٣) الإمام الجليل ابن أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية،

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٥٥-٥٦.

أبو عباد والأصح مكة، وهو قارئ أهل مكة ومقرنهم في المسجد الحرام وإمامهم الذي تمسكوا بقراءاته، واقتدوا به فيها بعد التابعين، فقد تبع في قراءته الرواية والأثر وابتعد عن القياس برأيه، كان أصله من أصبهان من أبناء فارس الذين وجههم كسرى إلى اليمن لمحاربة الأحباش، عمل في بدء أمره عطاراً، ثم ترك ذلك وتفرغ لعبادة ربه عز وجل، وقد كانت وفاته سنة مائة وعشرين هجرية^(١).

سادساً: أبو عمرو بن العلاء: هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث بن جلهمة بن حجر بن خزاعة بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم بن مرّ بن أد بن إلياس بن منصر من نزار النحوي. كان قارئ أهل البصرة ومقرنهم، اقتفدوا به وتمسكوا بقراءاته بعد التابعين، كان أعلم الناس، كثير الرواية للحديث والعلم. ولد بالبصرة سنة ثمان وستين، وقيل: سنة سبعين، وقيل: سنة خمس وستين، وقيل: سنة خمس وخمسين. قرأ بمكة والمدينة لما هرب إلى الحجاز، كما قرأ بالكوفة والبصرة. سمع من أنس بن مالك، اختلف في سنة وفاته كما اختلف في سنة ولادته وقيل: توفي في الكوفة سنة مائة وأربع وخمسين، وقيل: سنة مائة وسبع وخمسين، وقيل: سنة مائة وثمان وأربعين^(٢).

سابعاً: الكسائي، هو أبو الحسن علي بن حمزة بن بهمنة بن فيروز الأسدي الكوفي النحوي من أولاد الفرس في العراق. انتهت إليه رياضة الإقراء في الكوفة بعد حمزة الزيات. أخذ خمن قراءة الذين سبقوه، فأخذ قراءة حمزة، كان إمام الناس في القراءة في عصره فأخذ الناس عنه قال أبو بكر الأنباري: "اجتمعت في الكسائي أمور؛ كان أعلم الناس بالنحو، وأوحدهم في التعريب، وكان أوحد الناس بالقرآن، وكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم، فيجمعهم ويجلس على كرسيه ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ"، صحب الرشيد في آخر عمره، وكان يكرمه ويجله ويقرا عليه ويأتم به ويسأله. قيل: كان في بداية أمره خلاء، ثم ترك ذلك واستمع إلى العلم والقرآن، وسمي كسائياً لأنه كان يحضر مجلس حمزة مشتغلاً فصار

(١) ابن أبي زرععة، حجة القراءات، ص ٥٢.

(٢) المرجع ذاته، ص ٥٤.

ذلك لقباً له. كان مو
ومائة بخراسان بقرية من قرى الري تدعى رنبويه، وقيل: أرنبويه^(١).

هؤلاء هم من اشتهرت قراءاتهم بالقراءات السبع التي أجمع عليها معظم العلماء. أما القراءات العشر فهي القراءات السبع السابقة الذكر بالإضافة إلى قراءات لأئمة ثلاثة، وهم: أولاً: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القارئ (١٣٠هـ) إمام تابعي مشهور، صالح متعبد كبير القدر، عرض القراءة على مولاة عبد الله بن عياش وعبد الله بن عباس وأبي هريرة، وروى عنهم وصلى بابن عمر، روى القراءة عن نافع، وعن سليمان بن مسلم بن جمار وعيسى بن وردان. كان إمام أهل المدينة في القراءة فسمي القارئ. وشهد أبو الزناد أنه لم يكن أقرأ للسنة منه، وكان يقدم في زمانه على عبد الرحمن بن حرمز الأعرج^(٢).

ثانياً: يعقوب بن اسحق بن زيد بن أبي اسحق الفزاري مول الحضرميين المعروف ببعقوب الحضرمي (١١٧ - ٢٠٥هـ) إمام أهل البصرة ومقرؤها، ثقة صالح دين. إليه انتهت رئاسة القراءة بعد أبي عمرو، أعلم الناس بمذاهب النحويين في القراءات، أخذ القواء عن جماعة منهم سلام الطويل ومهدي بن ميمون، قال السجستاني: "هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن، وعلله ومذاهبه ومذاهب النحو، وأروى الناس بحروف القرآن ولحديث الفقهاء"، استنكر ابن الجزري قول الذين عدوا قراءته من الشواذ فقال: "قليل علم أنه لا فرق بين قراءة يعقوب وقراءة غيره من السبعة عند أئمة المحققين، وهو الحق الذي لا محيد عنه" بلغ من جاهه في البصرة أنه كان يحبس ويطلق^(٣).

ثالثاً: أبو محمد خلف بن هشام بن طالب بن غراب البزار البغدادي (١٥٠-٢٢٩هـ) الإمام العلم، أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن سليم عن حمزة، ثقة كبير، زاهد، عالم، عابد، أخذ القرآن عرضاً عن سليمان عيسى بن عبد الرحمن بن أبي حماد عن حمزة، وأبي زيد الأنصاري عن المفضل الضبي، سمع من الكسائي ولم يقرأ عليه القرآن، أخذ

(١) انظر: مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢. دار المعارف، ص ٧٨ - ٧٩.

(٢) انظر: الإمام الجليل ابن أبي زرعة بد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص ٦٣، ط٤، ١٨٩٤هـ.

١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣) المرجع السابق، ص

بمذاهب حمزة إلا مركز أبحاث الرسائل الجامعية تياره. مات ببغداد وهو مختلف من الجهمية^(١).

القراءات الأربع عشرة هي القراءات العشر السابقة الذكر بزيادة قراءات أربع أنمة، وهم:
أولاً: ابن محيصن محمد بن عبد الرحمن السهمي بالولاء المكي (١٢٣هـ) مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، أعلم قراء مكة بالعربية، عرض على مجاهد بن جبير، وعرض عليه شبل بن عباد وأبو عمرو بن العلاء، وسمع منه حروف إسماعيل بن مسلم المكي وعيسى بن عمر البصري، ظهر في قراءته مخالفة للمصحف حالت دون إلحاقها بالقراءات المشهورة، قال ابن مجاهد: "كان لابن محيصن اختيار في القراءات على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه"^(٢).

ثانياً: اليزيدي، يحيى بن مبارك، الإمام أبو العدوى بالولاء البصري (١٢٨ - ٢٠٢هـ) نحوي مقرئ، ثقة علامة كبير في النحو والعربية والقراءة أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو بن العلاء وخلفه بالقيام بها، كما أخذ عن حمزة وروى عنه القراءة، أولاده: محمد وعبد الله وإبراهيم وإسماعيل، وأبو عمر الدوري وسليمان بن أيوب بن الحكم وسليمان بن خلاء، خالف أبا عمرو في حروف يسيرة، قيل: أنه أملى عشرة آلاف ورقة عن أبي عمرو خاصة^(٣).

ثالثاً: الحسن البصري: أبو سعيد بن يسار (٢١ - ١١٠هـ) إمام زمانه علماً وعملاً، أشهر من أن يعرف، قرأ على حطاب بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري وعلى أبي العالية عن أبي بن كعب وزيد بن ثابت وعمر بن الخطاب. وروى عنه أبو عمرو بن العلاء وسلام الطويل ويونس بن عبيد وعيسى بن عمر النحوي، قال الشافعي: "لو أشاء أقول أن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته"^(٤).

(١) الإمام الجليل بن أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط١، ص

(٢) أنظر: المرجع ذاته، ص ٦٧.

(٣) أنظر: المرجع ذاته، ص ٦٨.

(٤) أنظر: المرجع ذاته، ص ٧٠.

رابعاً: الأعمش، سليمان
الجليل مقرئ الأئمة، صاحب نوادر. أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النخعي و زر بن
حبيش وعاصم بن أبي النجود ومجاهد بن جبير وأبي العالية الرياحي وغيرهم، وروى
القراء عنه عرضاً وسامعاً حمزة الزيات ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
وجماعة. قال هشام: "ما رأيت في الكوفة أقرأ لكتاب الله من الأعمش"، وكان يقول:
"إن الله زين بالقرآن أقواماً، وإني ممن زين الله بالقرآن ولو لا ذلك لكان على عنقي دن
أطوف به في سلك الكوفة"^(١).

هؤلاء هم أشهر القراء الذين تقدم ذكرهم والذين أجمع عليهم معظم العلماء لعنايتهم
بقراءة القرآن وشدة اجتهادهم في أخذها وأدائها، فتميزوا بغزارة علمهم بها إضافة إلى
صلاحهم واستقامتهم، فقراعتهم قراءة رسول الله ﷺ وأصحابه وعامة الناس في أي مصر من
أمصار المسلمين، فالذي يعرفهم وقراءاتهم يزداد رغبة في التمسك بقراءاتهم فلا يجاوزها إلى
قراءة غيرهم.

(١) انظر: ابن أبي زرعة، جلة القراءات، ص ٧٠.

لقد تطور علم النحو وازدهر على يد علماء أجلاء، فهذا أبو الأسود الدؤلي بدأ بالنقط ليدل بها على حركات إعراب أو آخر كلم القرآن الكريم وفقاً للقراءة التي يقرأ بها، لا سيما أنه أخذ القراءة عن الإمام علي كرم الله وجهه، كما ذكر الأنباري^(١)، وهذا يدفعنا إلى القول إن بقية القراء قد اتخذوا نقط أبي الأسود الدؤلي للحاجة ذاتها التي دفعت أبا الأسود لتلك النقط، وهي خدمة كتاب الله عز وجل، والحفاظ عليه من اللحن، فأخذ القراء النقط بما يتفق مع قراءاتهم والنمط الذي تقرأ عليه، فأصبح لكل قراءة نقطها التي تميزها عن غيرها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاختلاف بين القراءات القرآنية نزل به جبريل عليه السلام على سيدنا محمد ﷺ فجاء أبو الأسود الدؤلي ليسلط الضوء، ويوضح هذا الاختلاف بين القراءات وخاصة الاختلاف في تحريك أو آخر الكلم، فالتفتت إليه الأنظار، فقال اهتمام قراء القرآن الكريم وعنايتهم، حيث أن اختلاف القراءات القرآنية اتسع ليصبح اختلافاً على المستوى الشكلي بسبب نقط أبي الأسود الدؤلي بعدما كان مقتصرأ على اختلاف التنقيط.

ونتيجة لمل تقدم فقد ظهرت تساؤلات تبحث عن أسباب الاختلاف ومحاولة تفسيرها وتعليلها، فظهرت الدراسات النحوية واللغوية والفقهية وغيرها لتلائم بين هذه القراءات المتعددة والعربية، يقول عبد العال سالم مكرم في هذا الجانب: "ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النحوية واللغوية ليلانموا بين القراءات والعربية: بين ما سمعوا ورووا من القراءات وما سمعوا ورووا من كلام العرب"^(٢). ومن هنا يتبين لنا أن الاشتغال بعلم العربية أصبح في غاية الأهمية، فرحل المشتغلون بهذا العلم إلى القبائل العربية يسجلون ما يسمعون ويثبتون ما يقوي آراءهم ويعزز وجهات نظرهم، ففضى بعضهم فترات طويلة في ذلك، فهذا الكسائي يصاحب أسناده الخليل مدة أربعين سنة في حله وترحاله طلباً للعلم، وهذا أبو عمر الجرمي يجيب سائله عن قراءة الضم في (أيهم) في قوله تعالى: "ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيَةً أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِيبًا"^(٣). يجيب قائلاً: "خرجت من الخندق يعني البصرة حتى صرت إلى مكة. لم أسمع أحداً يقول: "اضرب أيهم أفضل، أي كلهم ينصبون"^(٤).

وبين لنا شوقي ضيف أن جل المشتغلين في علم النحو من طبقة سيويه ومن قبله كانوا من القراء، وهذا ما يشير إليه بقوله: "ومن الملاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه

(١) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدياء، ص ٢٤.

(٢) عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات القرآنية،

(٣) القرآن الكريم، سورة مريم، الآية ٦٩.

(٤) ابن الأثير، الإنصاف، م ١٠٢، ج ٢، ٧١٢.

يعني أبا إسحاق الحضرمي وتلميذا عيسى: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب. كل هؤلاء من القراء^(١).

ومن جهة أخرى نجد أن القراءات القرآنية قد جمعت الأمة الإسلامية على لسان يوحد بينها وهو لسان قریش الذي أنزل به القرآن، والذي ضم كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تحج إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة، فتأثر القرشيون بالوفود القادمة، فكانوا يأخذون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية، ثم يصقلون هذه الألفاظ ويهذبونها لتدخل إلى لغتهم أو لهجتهم المرنة التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة والإمامة فنزل القرآن الكريم على سبعة أحرف بلغة قریش يصطفي ما يشاء من لغات القبائل العربية، يحتذى بذلك سياسة القرشيين، لا سيما أن لغة قریش تمثل لغات العرب جمعاء، ولنعلم أن وحدة اللسان العام من أهم عوامل وحدة الأمة.

وقد تأتي القراءة لبيان حكم من الأحكام كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُؤْرَثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةً وَكَانَتْ أَخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾^(٢). فقراءة سعيد بن أبي وقاص: (وله أخ أو اخت من أم) بزيادة لفظ (من أم) فتبين أن المراد بالأخوة في هذا الحكم الأخوة للأمام دون الأشقاء ومن كانوا لأب وهذا أمر مجمع عليه.

وقد تجمع القراءة بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين كقوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءً فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾^(٣). قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة "يطهرن" فصيغة التشديد تفيد المبالغة في طهر النساء من الحيض، لأن الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى، أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة، ومجموع القراءتين يحكم بأمرين: أحدهما أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر وذلك بانقطاع الحيض، وثانيهما أنها لا يقربان زوجها إلا إذا بلغت في الطهر، وذلك بالاغتسال، فلا بد من الطهرين كليهما في جواز الاقتراب من النساء^(٤).

وقد تؤدي القراءة القرآنية إلى الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالتين مختلفتين. كقوله تعالى في بيان الوضوء: ﴿فَاعْسِلْوْا وُجُوْهُكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٥). فقد قرئ بنصب لفظ أرجلكم، والنصب يفيد طلب الغسل لأن

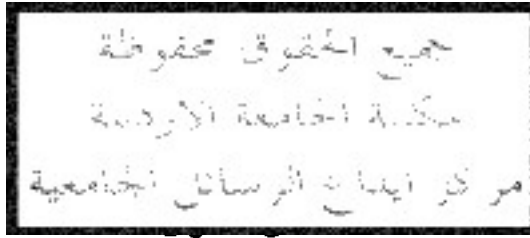
(١) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ١٨.

(٢) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٢.

(٣) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٢.

(٤) فتحي بن قطيب الحملي، الأحرف المتبعة وارتباطها بالقراءات، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، دار المعرفة، ص ٨٩.

(٥) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٦.



أولاً:

الاستدلال بالقراءات القرآنية وموقف العلماء منه

ثانياً:

صلة القراءات باللهجات العربية

الاستدلال بالقراءات القرآنية وموقف العلماء منه

تعد القراءات القرآنية مصدراً هاماً من مصادر الدرس اللغوي، فقد كفل الله عز وجل حفظ كتابه فقال: **«إِن لَّخُنُّنُ بَرُّلُنَا الذِّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ»**^(١). فقد هدى الله عز وجل أئمة من هذه الأمة صالحين غيورين على دينهم وعروبتهم، فكرسوا جل جهودهم ووقتهم في خدمة كتاب الله الذي يعد أوثق نص عربي وصل إلينا فاحتل أعلى مراتب السماع على الإطلاق لما له من دقة في النقل والضبط فاقت كل النصوص اللغوية، ولذلك فقد أجمع اللغويون على قبوله والاحتجاج به. فهذا السيوطي - رحمه الله - يقول: **«وأما الآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً»**^(٢).

فالقرآن الكريم هو الأساس الأول الذي بنى عليه علماء اللغة قواعد النحو العربي، إلا أن بعض القراءات القرآنية لم توافق قواعد اللغة التي وضعت مما أدى إلى اختلاف مواقف علماء اللغة تجاه وجوه العربية التي جاءت عليها بعض القراءات. وهذا الاختلاف ساهم في انقسام علماء اللغة إلى فرق لكل منها موقفها الخاص. وسنقصر الحديث على مدرستين من النحاة كان الموقف الواضح لهما من القراءات القرآنية والاستدلال بها.

(١) القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية ٩.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٣٦.

لقد ساهم البصريون بنصيب غير يسير في وضع قواعد اللغة العربية التي لا نجد فيها مخالفة أو شذوذاً لاعتمادهم في وضع تلك القواعد على الظواهر اللغوية التي درسوها دراسة جادة عن كتب وإخضاعها لتلك القواعد، فالقواعد النحوية عند البصريين قواعد ثابتة لا يجوز المساس بها أو الخروج عليها. وقد درجوا على تطويع اللغة للقاعدة لا العكس. وهذا النهج اللغوي أعطى القاعدة اللغوية خصوصية أثرت على البصريين في تعاملهم مع ظواهر اللغة؛ لأنهم أرادوا مع ذلك كله حصر اللغة الصحيحة فأهملوا ما يسمى بالشاذ، وهذا أضفى على مدرستهم سمة القياس بالدرجة الأولى، فوضعوا القواعد لتقاس عليها الظواهر اللغوية، فأصبحت هذه القواعد بمثابة قوانين ثابتة تخضع لها اللغة، لهذا نجد نحاة البصرة قد اتخذوا من القراءات القرآنية موقفاً رجوعاً فيه إلى قياسها على قواعدهم، فوصفوا بعض القراءات باللحن^(١)، والضعف^(٢)، والشذوذ^(٣)، والقبح^(٤)، فكان المقصود بهذا النقد اللغة وليس القراءات؛ لأن القراءات سنة وردت عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وإذا استعرضنا شواهد القراءات في الكتاب عند سيبويه لا نجد شاهداً واحداً وصف بالضعف، أو اللحن، أو الشذوذ فهذا شوقي ضيف يقول: "كانوا - البصريين - يردون بعض القراءات ويضعفونها. كان ذلك ظاهرة عامة عند نحاة البصرة مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه شاهداً واحداً على هذه التهمة الكبيرة"^(٥)، ولذلك يجب التمييز بين مواقف البصريين من القراءات القرآنية نظراً لاختلافها.

٥٤٥٧١٠

فلاحظ أن نحاة البصرة في القرنين الأول والثاني الهجريين كانوا أقل تعرضاً للقراءات من نحاة القرن الثالث وما بعده، ويعلل الباحث ذلك بزيادة حدة الخلاف بين النحاة واستشهادهم بالقراءات القرآنية في تدعيم آرائهم النحوية وإثبات قواعدهم، إلا أنهم في القرن الأول والثاني كانوا يخفون ما في أنفسهم من اعتراض وتضعيف لتلك القراءات، ربما يكون السبب دينياً.

يقول أحمد مكي الأنصاري: "وأشهد أن سيبويه كان في قمة الذكاء، وبخاصة حينما يريد إخفاء ما في نفسه حيال قراءة من القراءات التي يعارضها، ولكنه لا يريد أن يتصدى لها

(١) المبرد، المقتضب، ص ٤ - ١٠٥.

(٢) الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ص ٢ - ٣٦٦.

(٣) المبرد، المقتضب، ص ٤ - ١٠٥.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٣، ص ١٩.

(٥) الأنباري، الإتصاف، مسألة رقم ١٠٢، ج ٢، ص ٢٢٠.

بالإنكار الصريح لسبب أو تصطدم بهذه القراءة، وتردها رداً قاطعاً، دون أن يرد القراءة نفسها^(١). بينما نجد نحاة القرن الثالث ومن بعدهم من نحاة البصرة ومن نهج نهجهم في دراسة اللغة نجدهم يصرحون بمعارضتهم وتضعيفهم للقراءات القرآنية التي تصطدم بقواعدهم الثابتة.

ثانياً: الكوفيون.

تميز منهج الكوفيين عن منهج البصريين بأنه كان أكثر اتساعاً وتساهلاً، وأقل تشدداً في الأخذ عن العرب والاستشهاد بلغتهم، ولقد ميز الدارسون بين الكوفيين والبصريين، فنجد السيوطي يقول: "اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ والكوفيون أوسع رواية"^(٢). ويتضح لنا من ذلك أن الكوفيين كانوا يأخذون كل ما يسمعون عن العرب دون رده ليبينوا عليه قواعدهم ولو كان بيتاً أو بيتين من الشعر، وتميز الكوفيون كذلك بسعة علمهم بالأشعار، والروايات، والقراءات. يقول ابن جني: "... أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب من الطنوج، قال وهي الكراريس، ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار عبيد الله قيل له: أن تحت القصر كنزاً، فاحتقره، فأخرج تلك الأشعار..، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة..."^(٣)، وهذا يدل على اهتمام الكوفيين بالشعر أكثر من غيرهم.

لقد تأخر الكوفيون عن البصريين في وضع قواعدهم، وذلك لانشغالهم برواية الشعر والأخبار، ودراسة ظواهر اللغة المختلفة بما فيها دراسة القراءات القرآنية، فنجد الكوفة قد تميزت عن غيرها من الأمصار العربية بوجود ثلاثة قراء من بين السبعة، فقد اعتد الكوفيون بالقراءات التي وصلت إليهم سواء أكانت من القراءات السبع أم من غيرها، فقبلوها واحتجوا بها، وبنوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم، فلم يرفضوا أو يغلطوا فيها شيئاً وإن كانت لا تخضع لمقاييس البصريين أو لا تندرج في أصولهم.

وقد اكتسبت هذه النصوص - أعني القراءات - الأهمية والهيبة، من الوحي الذي نزل بها على سيدنا محمد ﷺ وبخاصة تلك النصوص التي لها أهمية دينية، أو تاريخية، أو تراثية، مما جعلهم لا يروون شيئاً سمعوه عن العرب احتراماً لذلك الموروث، فيبنون على البيت أو البيتين، أو القراءات وإن كانت شاذة.

(١) أحمد مكي الأنصاري، سبويه والقراءات، ص ٦.

(٢) السيوطي، الإقتراح، ص ١٣٨.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٤، ١٩٩٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ج ١،

وندرک مما سبق
تعاملها مع القراءات القرآنية، وسبباً في خلق الخلاف النحوي في القرن الثالث الهجري،
وبخاصة بين المبرد وثعلب وتلاميذهما.

فكانت القراءات القرآنية حجة وبرهاناً اتخذها كل فريق ليدعم بها آراءه اللغوية، فنجد
في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري إحدى وثلاثين مسألة يستشهد فيها نحاة الكوفة
والبصرة بقراءات قرآنية لأرائهم النحوية، حيث استشهد الكوفيون بالقراءات في سبع عشرة
مسألة بينما نجد البصريين استشهدوا في أربع عشرة مسألة.

كل ما سبق يقودنا إلى القول أن القاعدة النحوية كان لها الأثر البالغ في بعض النحاة
إلى درجة اعتراض بعضهم وبخاصة البصريين على بعض القراءات القرآنية من الناحية
اللغوية، وتخطئتها ثم ردها، بل تعدى بهم الأمر إلى تخطئة العرب أنفسهم، فهذا ابن جني يعتقد
في كتابه الخصائص باباً في أغلاط العرب ليكون دليلاً على أثر القاعدة النحوية وسيطرتها
على النحاة وكل ذلك بسبب حرص القدماء على القاعدة اللغوية وضبطها بعد اتساع رقعة
الدولة الإسلامية ودخول غير العرب في الإسلام، مما دفع عثمان بن عفان رضي الله
عنه - إلى نسخ مصحف واحد وتوزيعه على الأمصار وتوحيد المسلمين على مصحف واحد.
إلا أن ازدياد الداخلين في الإسلام واتساع رقعة الدولة الإسلامية أرجعت الأمور إلى ما كانت
عليه، مما دفع العلماء إلى الاهتمام بجمع القراءات، فجمعت أول ما جمعت في كتاب أبي عبيد
القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، حيث أحصى ما يقارب خمسة وعشرين قارئاً كما يذكر
صاحب النشر ثم جاء ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) الذي يعد أول من قال بالقراءات السبع^(١).

لقد كان النحاة قبل ذلك يوجهون آراءهم اللغوية اعتماداً على منهجهم الذي ساروا
عليه، فعلماء البصرة يأخذون بالشائع على أسنة العرب لبيّنوا قاعدة ثابتة، بينما نجد علماء
الكوفة يبنون قواعدهم على كل ما يسمع من كلام العرب، ولذلك فإذا اتهم أحد العلماء القدماء
كالمبرد بأنه قد خطأ قراءة فإننا نجد له عذراً؛ لأنه عاش في فترة زمنية سبقت جمع
القراءات، وما هذا الاتهام إلا محاولة منه إلى تقديم ما هو نافع لضبط الأمور بعد أن قل
الضبط واتسع الخرق، فلا يعقل أن يخطئ نحوي قراءة قرأ بها رسول الله ﷺ وهو يسعى في
عمله إلى خدمة كتاب الله عز وجل والعربية.

وفي هذا الصدد يرى الباحث أن الاتهامات التي وجهت إلى بعض النحاة القدماء من تخطئة
بعض القراءات وردّها وتلحينها إنما كان تخطئة ورداً وتلحيناً لوجه من وجوه العربية في
القراءة القرآنية، لا القراءة نفسها؛ لأنها سنة عن رسول الله ﷺ نقلها عنه الصحابة والتابعون

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص ١٢.

حتى وصلت إلينا، إلا أننا الزمخشري والرضي، حيث ردّ الزمخشري في كتابه الكشاف قراءة ابن عامر للآية الكريمة ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَبِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(١) بالفصل بين المتضايقين وجر (شركائهم) على أن (قتل) مضاف و (شركائهم) مضاف إليه و (أولادهم) مفعول به منصوب لقتل، حيث ذهب الزمخشري وكذلك الرضي (إلى الفصل بين المتضايقين بغير الظرف شيء لو كان في مكان الضرورات والشعر لكان سمجاً مردوداً فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته)^(٢)، وهذا غير جائز لأنهما بذلك قد خطأ قراءة رسول الله ﷺ التي قرأ بها ابن عامر، وبخاصة بعدما اتضحت قواعد العربية ودونت القراءات القرآنية، ولعل هذا ما ذهب إليه أبو حيان في رده على النحاة الذين رموا القراء بتلك الاتهامات حيث قال: "لسنا معتدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون"^(٣).

في هذا المجال يرى بعض العلماء أن العربية يجب أن تدرس، وتبحث، وتقاس، ثم توضع قواعدها في ضوء لغة القرآن الكريم والقراءات التي جاءت عنه، لأنه كتاب الله الذي أنزل بلسان عربي على سيدنا محمد ﷺ وكما وصل إلينا.

ولا بد للباحث في هذا المجال من تعميق الدراسة وإيراد الأمثلة التي أوضحت موقف نحاة البصرة من جهة، ونحاة الكوفة من جهة أخرى من القراءات القرآنية، والاعتداد بها في مسائل اللغة وتقعيد قواعدها التي وصلت إلينا، وأرجو من الله أن أكون من الذين ينصفون هؤلاء النحاة بالاعتماد على ما وجد ووصل إلينا من آراء نحوية في كتبهم، والله من وراء القصد.

لقد كان بعض البصريين أنفسهم يعارض القراءة ويرفضها، وكان منهم كذلك من يقبل ويأخذ ويستدل بها كابن جني، فسيبويه مثلاً يرى في القراءات أنها سنة متبعة يجب اتباعها^(٤). ونجد الفراء الكوفي يرفض بعض القراءات ولا يتبعها، ونرى المبرد ينكر على ابن عامر قراءة الأرحام بالجر، والزجاج يخطئها، والزمخشري يضعفها، ونجد أن ابن جني يرد على المبرد إنكاره لها فيقول: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رأه فيها وذهب إليها أبو العباس بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف"^(٥)، ويزيد

(١) القرآن الكريم، سورة الأكماء، الآية ١٣٧.

(٢) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، ج ٢، ط ١، ص ٥٣.

(٣) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط ج ٣، ص ١٦٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٤٨.

(٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج ١، ط ١، بيروت، ص ٢٨٥.

ابن جنى على توجيه عباس: إنني لم أحمل (الأرحام) ثم حذفت الباء لتقدم ذكره^(١)، وقد أقر ابن يعيش هذا الرأي في شرحه للمفصل، فلم يرض عن قول المبرد إذ يقول: "وهذا القول غير مرضٍ من أبي العباس؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة"^(٢). وقد وافق صاحب البرهان من أيد قراءة حمزة، وأنكر على المبرد إنكاره لها بقوله: "ولا عبرة بإنكار المبرد قراءة حمزة (والأرحام)"^(٣).

ونرى الزمخشري كذلك يرد قراءة ابن عامر بالفصل بين المتضامين في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٤) وقد أنكر أبو حيان عليه ذلك بقوله: "أعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة"^(٥).

ونجد في الآية القرآنية ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا﴾^(٦) غير قراءة اختلف فيها نحاة البصرة والكوفة، فقد رد البصريون قراءة نافع، معايش (معايش) بالهمزة، وفي ذلك يقول الزجاج: "جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ، ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بصحيفة وصحائف ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة ولا يلتفت إليها"^(٧).

ونجد أبا جعفر النحاس يقول عن هذه القراءة: إنه لحن لا يجوز، كما نجد المازني يرد على صاحب هذه القراءة بقوله: "أصل أخذ هذه القواعد عن نافع ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرأها لحناً نحو من هذا"^(٨).

لقد وقف البصريون والكوفيون إزاء القراءات موقفاً يختلف عند كل منهم، ويعتقد الباحث أن مرد هذا الاختلاف هو المنهج الذي اتخذه كل من الفريقين في بناء قواعده وأرائه النحوية، فحرص البصريين دفعهم إلى الوقوف حيال القراءات موقفاً حذراً، وفي المقابل نجد بساطة الكوفيين في طريقة التعيد جعلتهم يقدمون القراءات ويعتمدون عليها في قواعدهم وأرائهم، ولذلك نجد البصريين متشددين في رد بعض القراءات كثيراً، فيسقطون القراءة من حسابهم، بينما يأخذون في تحليل قواعدهم وتشبيها بتعليقات منطقية، أو بأبيات شعرية، أو بأقوال غريبة، فتراهم مثلاً يعللون عدم جواز العطف على الضمير المجرور (الضمير المخفوض) بقولهم: إن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد فإذا عطفت الضمير المجرور

(١) المرجع ذاته، ص ٢٨٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ط المنيرة، مصر، ص ٧٨.

(٣) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ط الحلبي، ١٩٥٧م، ص ٣١٨.

(٤) القرآن الكريم، سورة الأعمام، الآية ١٣٧.

(٥) حمودة، عبد الوهاب، القراءات واللهجات، ص ١٢٦.

(٦) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٠.

(٧) ابن جنى، المنصف، (شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازني)، ج ١، ط الحلبي، ص ٣٠٧.

(٨) ابن جنى، المنصف، ج ١، ص ٣٠٧.

فكانت عطف الاسم على يجوز، ومنهم من يعطل لذلك بقوله: إن الضمير قد صار عوضاً عن التتوين وهو لا يجوز العطف عليه^(١).

وتبين لنا هذه التعليقات الضعيفة أحياناً مدى تعصبهم ونبذهم للقراءات، لأنهم يذهبون إلى التعليقات الواهية على الرغم من وجود قراءة من القراءات السبع التي تثبت جواز عطف الاسم على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، وهي قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢)، ونجد البصريين (يستدلون على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظروف والجار والمجرور بقول الشاعر الجشمية:

هَمَّا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخْلَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْؤَةَ فِدَاعِهِمَا^(٣).

في حين (يمنعون الفصل بين المتضامنين)^(٤) بغير ذلك دون مبالاة بقراءة عامر وهو أحد القراء السبعة المعروفين في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٥)، بفصل المفعول بينهما.

ومع ذلك التعصب الذي أبداه البصريون لقواعدهم وردهم لكثير من القراءات لا يجوز لنا ولا يصح أن نحكم على مذهبهم بأنه مطبوع برد القراءات ورفضها ليميزه عن غيره من المذاهب، فلا يجوز إغفال ناحية مهمة في هذا الموضوع وهي أن من نحاة البصرة المؤسسين من هم قراء مشهورون كما ذكرنا مثل أبي عمرو بن العلاء البصري، وأبي يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وكذلك عيسى بن عمر، وهؤلاء الثلاثة من أبرز القراء، وهم من مؤسسي علم النحو كما أنهم أساتذة لأبرز علماء البصرة كسيبويه والخليل، وهذا دليل مقنع على أن مذهب البصريين وخاصة على أيدي علمائه الأوائل لم يكن يبعد عن القراءات القرآنية والاعتماد عليها، فهذا سيبويه يستشهد ويعتمد على كثير من القراءات في كتابه فهو يؤيد مثلاً قراءة عيسى بن عمر لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ﴾^(٦) وقوله ﴿الرَّائِبَةِ وَالزَّانِي﴾^(٧) بنصب كل منهما في ذلك: "وقد قرأ أناس: والسارق والسارقة، والزانية والزاني وهو: أي النصب في

(١) الأكلبي، أبو البركان، الإصناف في مسائل الخلاف، مسألة ٦٥، ص ٢٧٤.

(٢) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١.

(٣) الأكلبي، الإصناف، مسألة ٦٥، ص ٢٥٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٥) القرآن الكريم، سورة الأعمام، الآية ١٣٧.

(٦) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٣٨.

(٧) القرآن الكريم، سورة النور، الآية ٢.

العربية على ما ذكرت للـ (١). وفي موضع آخر يقول سيبويه "وأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (٢) فإنما هو على حد قوله: زيدا ضربته، وهو عربي كثير وقد قرأ بعضهم ﴿وَأَمَّا نُومُودُ فَهَدَيْنَهُمْ﴾ (٣)، إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة سنة (٤). ونجد الأخفش يؤيد بعض القراءات مثل سيبويه. ويقول في هذا الدكتور شوقي ضيف: "وسترى الأخفش الأوسط يسبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم" (٥). فها هو يوافق الفراء الكوفي في جواز تقديم الحال على عاملها المجرور أو الظرف عملاً بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ (٦)، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾ (٧)، على الرغم من أن البصريين لا يجيزون ذلك أبداً وما ورد منه مسموعاً يحفظ ولا يقاس.

ونجد كذلك البصريين يستدلون على صحة إعمال إن المخففة بقراءة نافع وابن كثير لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَأَيُّوبَ لَيُوفِينَمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ (٨) وذلك (بتخفيف إن وعملها في ما بعدها) (٩). ونراهم كذلك يقولون ببناء المضاف إذا أضيف إلى اسم غير متمكن وعدم جواز إعرابه كما يرى الكوفيون بقراءة نافع وأبي جعفر في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فِرْعَ يَوْمَئِذٍ عَامُونَ﴾ (١٠).

ومما سبق يتضح للباحث أن أوائل البصريين لم يطعنوا في القراءات، وهذا لا يعني أنهم أيدها وقبلوها بشكل مطلق، وكذلك موقف الكوفيين، معارضة القراءات وردها بشكل مطلق، إلا أن التهمة وجهت بشكل أوضح إلى البصريين نتيجة لآراء التي دفعها البصريون والكوفيون في هذا المجال، مما جعل العلماء الدارسين لهذا الموضوع يتهمون بعض البصريين برد القراءات وعدم ميالاتهم بها.

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٤٤.

(٢) القرآن الكريم، سورة القمر، الآية ٤٩.

(٣) القرآن الكريم، سورة سورة فصلت، الآية ١٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٤٨.

(٥) ضيف شوقي، المدارس النحوية، ص ١٩.

(٦) القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية ٦٧.

(٧) القرآن الكريم، سورة الأعمام، الآية ١٣٩.

(٨) القرآن الكريم، سورة هود، آية ١١١.

(٩) الأكناري، الإصناف، مسألة ٢٤، ص ١٢٤.

(١٠) القرآن الكريم، سورة النمل، آية ١٨٩.

ولكي تتضح الصورة ولكي تتضح الصـ
اختلاف بين البصريين من جهة والكوفيين من جهة أخرى والتي ارتكزت على موقفهما من
القراءات واعتدادهم بها.

أولاً: وقوع الفعل الماضي حالاً: ذهب الكوفيون إلى إجازة ذلك، بينما منعه البصريون إلا
بشرط مجئ الفعل بعد قد ظاهرة: واستشهد الكوفيون فيما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ
حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١) بمعنى حصرة صدورهم ودليل ذلك عندهم قراءة الحسن البصري: أو
جاؤوكم حصرة صدورهم.

ويؤكد الكوفيون رأيهم باستشهادهم بقول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هزةً كما انتفض العصفور بلله القطر'

في حين نجد البصريين قد تجاهلوا هذه القراءة فردوها معللين ردهم بسببين أحدهما:
إن الفعل الماضي لا يدل على الحال، والأخر: أن الفعل الماضي لا يصلح أن يكون حالاً إلا ما
صلح أن يقال فيه الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الفعل الماضي^(٢).

ثانياً: حكم الصفة بعد الظرف التام الواقع خيراً عن مبتدأ: إذا تكرر الظرف "ذهب الكوفيون
إلى وجوب نصبه بينما ذهب البصريون إلى جواز ذلك لا وجوبه، وقد استدلل الكوفيون على
ذلك بإجماع القراء على نصب كلمة خالد بن في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَمِنَ الْجَنَّةِ
خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٣) وفي قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَمْبَهُمَا أَهْمًا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(٤)، بينما تجاهل
إجماع القراء على النصب في الأيتين وعدوا قراءتهما بالرفع، ويعللون ما ذهبوا إليه بقولهم:
إذا كان الرفع والنصب جانزين في الصفة إذا لم يكن الظرف مكرراً فهي كذلك إذا وقعت بعد
ظرف مكرر^(٥).

وخلاصة القول في ذلك: أن النحاة لم يتخذوا موقفاً واحداً من القراءات القرآنية بل كان
موقفهم منها في ثلاثة اتجاهات هي كما يلي:

أولاً: الأخذ بالقراءات والاستشهاد بها على قضايا اللغة دون حرج أو حذر.

(١) القرآن الكريم، سورة النماء، الآية ٩٠.

(٢) انظر الأكلبي، الإنصاف، مسألة ٣٢.

(٣) القرآن الكريم، سورة هود، الآية ١٠٨.

(٤) القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية ١٧.

(٥) القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ١٢٧.

ثانياً: معارضة القراءات
ثالثاً: الاتجاه الوسط بين الاتجاه الأول والاتجاه الثاني، يقوم على الأخذ بها بحذر، والاستشهاد والاستدلال بالقراءة بعد التأويل والتخريج.

فموقف بعض النحاة من القراءات كما سبق موقف يصطدم مع العقل والمنطق، فلا يجوز أن ترفض متواترة أو غير متواترة وقبول بيت من الشعر لم يعرف قائله، أو البحث عن تحليل أو قياس يراه النحوي بديلاً أو عذراً له في رد تلك القراءات التي تحتل المرتبة الأولى في الشواهد الواجب الأخذ بها كدليل على صحة اللغة والاستدلال بها على قواعد اللغة، فضلاً عن أنها جاءت بلغة العرب، وفي الحقبة الزمنية التي يحتج فيها بلغتهم شعراً ونثراً.

القراءات القرآنية وصلتها باللغات العربية:

نزل القرآن الكريم باللغة العربية ليخاطب به الله عز وجل العرب بما اعتادت عليه السنتهم، وحتى يكون قريباً من عقولهم وقلوبهم، وهو المعجزة الكبرى الخالدة على مدى الزمان فهو نور الله في أفق الدنيا حتى تزول.

فأخذ أسماع العرب بما فيه من آيات محكمة ومعجزات خالدة، فاندفع المسلمون يدرسونه ويحفظونه متعبدين به تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١)، فخص به من شاء من عباده وأورثه من اصطفاه من خليفته قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾^(٢) فاعتمد المسلمون في بداية نزول القرآن على صدورهم في حفظه ونقله كما جاء في وصف ابن الجزري لأمة محمد ﷺ حيث قال: "أناجيلهم في صدورهم"^(٣)، فأحيط نص القرآن الكريم بالعناية والدراسة، وقيض الله له أئمة ثقات تجردوا لتصحيحه وإتقانه، فتلقوه من النبي ﷺ حرفاً حرفاً ولم يهملوا منه حركة ولا سكوناً، ولا إثباتاً ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهم.

وكان الرسول ﷺ يستمع إليهم وهم يقرأون عليه حرصاً منه على حفظ النص القرآني وتوثيقه لنلا يخلط بغيره من كلامه، فيختلط الأمر على المسلمين بين القرآن والسنة، وفي الحديث الذي رواه عطاء بن يسار عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: "لا تكتبوا عني شيئاً سوى

(١) القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية ٩.

(٢) القرآن الكريم، سورة فاطر، الآية ٣٢.

(٣) ابن الجزري، النشر، المكتبة التجارية، ٩/١.

القرآن فمن كتب عنى شيء من الرسول ﷺ كان يخاطب به كتابة الوحي رضى الله عنهم جميعا.

لذلك كان القرآن الكريم هو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات.

وكان القرآن الكريم مع قراءته الواردة إلينا عن الصحابة والتابعين حجة في اللغة على الرغم من اختلاف اللهجات العربية، فكانت قراءات القرآن مرجعا جامعاً للهجات العرب، قال الإمام أبو محمد بن قتيبة: "وكان من تيسير الله أن أمر نبيه ﷺ أن يقرأ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم. فالهذلي يقرأ "عتى حين" يريد "حتى حين"، لأنه هكذا يلفظ بها ويسمعها. والأسدي يقرأ "يعلمون"، و "يعلم" و "تسود وجوه"، و "ألم اعهد إليكم"، والتميمي يهمز والقرشي لا يهمز، ولآخر يقرأ (وإذ قيل) و (غيض) بإشمام الضم والكسر، و(بضاعتنا ردت إلينا) بإشمام الكسر مع الضم، (ومالك لا تأمنا) بإشمام الضم مع الإدغام. وهذا ما لا يطوع به كل لسان^(٢)، فأبيحت قراءة القرآن بقراءات خرجت عن اللغة النموذجية لغة قريش. تيسيرا على العرب وجمعا لكلمتها. فقد يسر الله عز وجل علينا ديننا حين أجاز لنا على لسان رسوله الكريم ﷺ بأن نأخذ باختلاف العلماء من أصحابه - رضى الله عنهم - في أمور ديننا. ويسر الله علينا كذلك في قراءة القرآن، حيث تقرأ كل قبيلة بلهجتها. قال ابن قتيبة: (ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه)^(٣)، وذلك يتفق مع ما رواه ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيد حتى انتهى إلى سبعة أحرف"^(٤).

وقد اشتهر هذا الحديث في كتب القراءات والمصاحف والتفاسير، كما وصل إلينا بأوجه مختلفة^(٥)، ولكنها مع ذلك متفقة في الفكرة وهي أن الأمة العربية لا تستطيع أن تقرأ كتاب الله عز وجل إذا نزل بلغة واحدة؛ لأن اللغة العربية لهجات مختلفة فسأل رسول الله ﷺ ربه التخفيف فنزل بلهجات عدة. يقول الإمام الدمشقي أبو شامة (٦٦٥هـ) - رحمه الله -

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، المجلد الثالث، ص ١٢، دار صادر، بيروت.

(٢) ابن قتيبة، مشكل القرآن وغريبه، ط ١، ج ١، ص ٢٢٢.

(٣) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٢٤.

(٤) المصدر السابق، ص ١٩.

(٥) روي عن جميع الصحابة كإبي بن كعب وأنس وحذيفة بن اليمان وزيد بن أوقم وقرّة بن جندب وسليمان بن صردت وابن عباس وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان وعمر بن الخطاب وعمر بن أبي سلمة وعمر بن العاص ومعاذ بن جبل وهشام بن حكيم وأبي سعيد الخدري، وقد وصل عدد من الصحابة عند السيوطي في أحصائه لروايات هذا الحديث واحدا وعشرين صحابيا. أنظر: تفسير الطبري ٩/١، الإنفان، ٤٧/١، فتح الباري ١٩/٩.

"القرآن العربي فيه من جملة اللهجات العربية المختلفة، فاختلفت القراءات فيه لذلك"^(١).

ويستنتج الباحث من ذلك أن الاختلاف الذي جاء بين القراءات مرجعه إلى الاختلاف في لهجات العرب، وبذلك فإن القراءات تعد من أهم المصادر التي نفيد منها في معرفتنا ولهجات العرب ودراستها. لأن القرآن نزل بلهجات العرب جميعاً. يقول أبو عبيد القاسم بن سلام: "إن القرآن بعضه بلغة قریش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وغيرهم. ثم قال: "بعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً"^(٢). وروي عن ابن عباس أنه قال: "نزل القرآن على سبعة أحرف، خمسة منها للعجز من هوازن وسعد بن أبي بكر جشم بن بكر ونصر بن معاوية، وثقف"^(٣).

ويروي السيوطي عن أبي بكر الواسطي في كتابه (الإرشاد في القراءات العشر) أنه ذكر أن القرآن قد اشتمل من اللغات على خمسين لغة وعددها^(٤). فإذا ما نظرنا إلى النوع السابع والثلاثين في الإتقان، تطالعنا قائمة ضخمة لألفاظ قبائل وردت في القرآن بعضها بلغة حمير، وبعضها بلغة جرهم، وختعم، ومذحج، وكندة، ولغة الأشعريين^(٥)، وهذا دليل قاطع وبرهان ساطع على أن القرآن الكريم لم يلتزم بلغة أو لهجة واحدة، كما ذهب البعض إلى أن القرآن نزل بلغة قریش.

فالقرآن كما فيه من لهجة قریش فيه من اللهجات العربية الأخرى، ونذكر هنا قصة حدثت مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فقد كان عمر لا يفهم معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾^(٦)، فوقف به فتى فقال: "إن أبي يتخوفني حقي، فقال عمر: الله أكبر (أو يأخذهم على تخوف) أي تنقص لهم"، فتدلنا هذه القصة على معنى واحد وهو أن القرآن الكريم لم ينزل بلغة قریش فقط. بل فيه من لهجات العرب الأخرى، وذلك أن عمر بن الخطاب قرشي، وهذه الكلمة التي جهلها لم تكن قرشية.

والقراءات القرآنية كذلك تعد مصدراً من مصادر اللهجات العربية لما لها من سند صحيح من الرواية أكثر من غيرها من الشواهد اللغوية الشعرية والنثرية، إضافة إلى موافقة القراءات وجهاً من وجوه اللغة العربية، ولهذا فقد كان ابن جني -رحمه الله- على حق عندما

(١) أبرز المعاني من حرز الأماني، ٤٨٧، مطبعة الحلبي، ١٣٤٩هـ.

(٢) الحافظ بن حجر الصقلاني، فتح الباري بصحيح البخاري، ١٣٤٨هـ المطبعة البهية المصرية، ج ٩/٢٢، وابن منظور،

لسان العرب، ط ١، أبو لاق، ج ١٠/٣٨٥.

(٣) السيوطي، الإتقان، ج ١، ص ٤٨.

(٤) المصدر السابق، ١/١٣٦.

(٥) المصدر السابق، ١/١٣٦.

(٦) القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٤٧.

وثق القراءات الشاذة واحد: "ومعاذ الله! وكيف

يكون هذا والرواية تنمية إلى الرسول ﷺ والله تعالى يقول: ﴿وَمَا تَكُومُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ﴾^(١)...

وأخذه هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه... فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وإنه مما أمر الله تعالى بتقبله وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضي من القول لديه^(٢)، فالقراءات القرآنية جاءت مشتملة كثيراً من لهجات القبائل العربية المختلفة، إلا أن بعض هذه القبائل بقيت مغمورة لم تتل نصيباً من الشهرة والجاه مما دفع النحاة إلى الحكم على قراءة تلك القبائل بالشذوذ على الرغم من أن هذه القراءات وبأي شكل من الأشكال جاءت به تحتل مكانة أقوى من التراث النثري والشعري كشواهد على قواعد اللغة على حد سواء. وفي ذلك يقول الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"^(٣)، فكان ما ظهر من أمر الأخذ بالقراءات أو ردها والاختلاف حول لهجات القبائل العربية أمراً ودافعاً قوياً دفع بالعلماء إلى دراسة القراءات القرآنية دراسة دقيقة مستفيضة والدفاع عنها والتأليف فيها.

ولقد أمدتنا القراءات القرآنية والمصاحف القديمة بمدد من سمات اللهجات العربية والسنة قبائلها، لأن اختلاف القراءات القرآنية يوضح لنا مدى اتساع العربية إبان نزول الوحي من جهة، ومن جهة أخرى يشير إشارة واضحة إلى تعدد لهجات القبائل العربية، فمثلاً: حلول التاء المفتوحة محل التاء المربوطة في (رحمت) في المواضع السبعة في سورة البقرة والأعراف وآل عمران و (قدت) في سورة القصص. و (فطرت) في سورة الروم، و (سجدت) في سورة الدخان (ولعنت) في آل عمران والنور، و (جنت) في سورة الواقعة، و (ابنت عمران) في سورة التحريم، و (معصيت) في سورة المجادلة، و (كلمت ربك) في الأعراف، كل ذلك يشير إلى أثر اللغة القرشية وغيرها من لهجات العرب في الإملاء القرآني، فجاءت القراءات القرآنية مصورة لهجات القبائل العربية واختلافها، ومصداق ذلك قول أبي حيان (والقراءات جاءت على لغة العرب قياساً وشذوذاً)^(٤)، وهذا إسرائيل ولغسسون الذي لا أراه إلا محقاً عندما قال: "إن العربية يجب أن تبحث في أحوالها في ضوء القرآن أولاً"^(٥)، والباحث يرى أن القراءات القرآنية قد قرئت وفق اللهجات العربية المختلفة على حسب ما تنطق الألسنة، وهذا لن يؤدي إلى الاضطراب أو التشكيك في هذه القراءات، لأنها بكافة أنواعها متواترها وشاذها قد جاءت محكمة بالرواية والنقل عن رسول الله ﷺ إلا أنه ليس لأحد أن

(١) القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية ٧.

(٢) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، المحتسب، ج ١، ص ١٠٣.

(٣) الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، ج ١، ص ١٤٠، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، دار الكتب، ١٩٩٥ م.

(٤) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ٤٩٣.

(٥) د. ولغسسون إسرائيل، تاريخ اللغات السامية، ص ٢٠٦، ص ١.

يقرأ بلهجته كما يشاء، و كان يتجنبها الفصحاء، كالنعنة في لهجة قيس وتميم، والكشكشة في لهجة ربيعة ومضر، والفحفة في لهجة هذيل، ومثال ذلك قراءة منسوبة لابن مسعود ﴿عَتَى حِينَ﴾^(١)، فجعل الحاء عيناً على لغة هذيل، على الرغم من ورود كلمة (حتى) في القرآن الكريم فلم تقرأ (عتى) إلا في هذه الآية وحدها. هذا دليل على أن قراءة ابن مسعود كانت مشروطة بالرواية والسماع عن رسول الله ﷺ وليس كما ذهب البعض إلى (أن ابن مسعود غلب عليه لسان الهذلي فسبق بها لسانه فقرأها (عَتَى) بالعين دون أن يتبها إلى ذلك. ومن ثم نبهه إلى ذلك عمر بن الخطاب، مبيناً أن القرآن نزل بلغة قريش لا بلغة هذيل^(٢). والباحث يرى أن ابن مسعود لا يرتكب مثل هذا الخطأ في قراءة القرآن، ومعاذ الله أن يزل لسان قارئ قرآن فيه ولو كان كذلك لما وصلت إلينا ولما نقلتها كتب اللغة، فاللغة القرشية لم تكن هي اللغة الوحيدة التي نزل بها القرآن، وإنما كانت هنالك لهجات لقبائل عربية قرأ بها الرسول ﷺ فكانت قراءات سليمة ليس مشكوكاً فيها كما ذهب طه حسين إذ شك بتلك القراءات، قال: "القراءات السبع ليست عن الوحي في قليل ولا كثير وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً، ولا مغتمزاً في دينه، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها، للناس أن يتجادلوا فيها وأن ينكروا بعضها، وقد جالوا فيها بالفعل وتمادوا، وخطأ فيها بعضهم بعضاً، ولم نعلم أن أحداً من المسلمين كفر أحداً لشيء من هذا"^(٣). والدكتور إبراهيم أنيس قد أيد طه حسين في ذلك حيث قال: "قال المسلم أياً كانت لهجته، وأياً كانت بينته، وأياً كانت تلك الصفات الكلامية التي نشأ عليها، وتعودها، ولم يقدر عليها يستطيع أن يقرأ القرآن بالقدر الذي تعودته عضلات صوته في نطقه بلهجته أو لغته، ويجب ألا ننكر عليه، أو أن نهزأ من قراءته، فقد حاول وبذل الجهد فله أجر اجتهاده"^(٤).

ويرى الباحث فيما ذهب إليه كل من طه حسين وإبراهيم أنيس، أن القراءات القرآنية سنة جاءت عن الرسول ﷺ ارتبطت بلهجات القبائل العربية لحكمة أرادها الله عز وجل، أحسبها التيسير على المسلم في قراءة كتابه العزيز وتدبر معانيه وفهمه فهماً واضحاً بعيداً عن الشكل والتأويل، فجاءت اللهجات العربية بل العربية كاملة لتكون الوسيلة الأولى التي سخرها الله عز وجل للإنسان من أجل فهم كتابه معنى ولغة، وليس للقبيلة أو للأفراد أن يقرأوا القرآن الكريم وفق اللهجة الخاصة بهم كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس، وإنما القراءة وفق القراءة الموثقة بالسند المؤيد بالرواية، المدعمة بالنقل حتى تصل إلى رسول الله ﷺ، فقد وضع

(١) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٣٥.

(٢) مكرم، عبد العال منالم، أثر المفردات في الدراسات النحوية، ص ٢٧.

(٣) حسين طه، الأب جاهلي، ص ٩٥، مطبعة دار المعارف.

(٤) أنيس إبراهيم، اللهجات العربية، ص ٣٧ - ٣٨.

بكسر الدال بدلاً من ضم جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية منه الله - "على أنها لغة خاصة بلهجة بني تميم"^(١).

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾^(٢) يقول أبو حيان: "أهل تميم يفتحون الضاد، بقراءتهم قرأ عاصم وقد تحدث عن هذه القراءة الفراء، فقال: الضم لغة قريش والفتح لغة تميم"^(٣).

ويقول السيوطي في الهمع: "وقد تسكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء، واللام، وقرأ بذلك في السبع: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾^(٤)، ﴿فَهُوَ وَلِيَّهُمْ﴾^(٥)، ثم يقول السيوطي بعد ذلك: وتسكين الواو والفاء لغة قيس وأسد"^(٦).

(١) النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ج ١، ص ١٢٠، تحقيق د. زهير غازي زاهد.

(٢) القرآن الكريم، سورة الروم، الآية ٥٤.

(٣) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٤، ص ١٧.

(٤) القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية ٤.

(٥) القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ٦٣.

(٦) السيوطي، الهمع، ج ١، ص ٦١.

القراءات القرآنية في كتاب الخصائص

- اتصال المبتدأ بالخبر
- الخبر بمعنى الأمر
- تقدم خبر كان
- تأخير الفاعل
- إضمار الفاعل
- إضمار الفعل
- الفصل بين الفعل والفاعل
- لام الأمر مع فعل المخاطب
- عطف جملة على اسم مفرد
- العطف على الضمير المجرور
- الفصل بين حرف العطف والمعطوف
- الجملة المفسرة لضمير الشأن
- شبه الجملة
- حذف المنادى
- حذف المضاف
- تقدم الحال على عاملها
- النصب بأن المخففة
- مثل وما
- ما الزائدة
- تركيب ويك أنه
- الاشتقاق الأكبر
- التثاق الساكنين
- تسكين المنصوب
- حذف التثوين

يقول ابن جني: "فأما قراءة عاصم: "وَقِيلَ مَنْ رَاقٌ"^(١) ببيان النون من (مَنْ)، فمعيب في الإعراب، معيب في الأسماع، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب إدغامها في الراء، نحو: مَنْ رَأَيْتَ، وَمَنْ رَأَى، فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة، لينبه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مُرضٍ أيضاً، ألا ترى إلى قول عدي^(٢):

مَنْ رَأَيْتَ الْمُنُونَ عَرَيْنَ أَمْ مِنْ ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرُ

بإدغام نون (مَنْ) في راء (رَأَيْتَ)، ويكفي من هذا إجماع الجماعة على إدغام (مَنْ) راق) وغيره مما تلك سبيله، وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ: "فَإِذَا هِيَ تَأْتَفُ"^(٣) بإدغام تاء تلقف، وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صاراً معاً ههنا كالجاء الواحد"^(٤).

ويقول أبو حيان: "وقف حفص على (مَنْ) وابتدأ (راق) وأدغم الجمهور، قال أبو علي: لا أدري ما وجه قراءته، وكذلك قرأ "بَلْ رَانَ"^(٥) وكان حفصاً قصد أن لا يتوهم أنها كلمة واحدة فسكت سكتاً لطيفاً ليشعر انهما كلمتان، وقال سيبويه: إن النون تدغم في الراء وذلك نحو (مَنْ رَأَى) والإدغام بغنة وبغير غنة ولم يذكر البيان، ولعل ذلك من نقل غيره من الكوفيين وعاصم شيخ حفص يذكر أنه كان عالماً بالنحو، وأما (بل ران) فقد ذكر سيبويه أن اللام البيان فيها والإدغام مع الراء حسان، فلما أفرط في شأن البيان في (بل ران) صار الوقف القليل"^(٦).

ويبدو لي أن عاصماً وتبعه حفص وغيره من القراء قد سكتوا على (مَنْ) سكتة لطيفة ثم ابتدأوا (راق) دون إدغام لدفع اللبس والتوهم فلا يظن أن (من راق) كلمة واحدة هي مرآق وكذلك مرآن.

ونحن لا ننكر على ابن جني أو ننقص من نباهته في مثل هذا الرأي في اتصال المبتدأ بخبره وتلازمهما، وهذا دليل على قوة ارتباط كلام الله عز وجل لفظاً ومعنى إلا أنه كان ينبغي على ابن جني أن يأخذ بالسنة المتواترة عن رسول الله ﷺ، وفي الآية الكريمة (فإذا هي

^(١) القرآن الكريم، سورة القبامة، الآية ٢٧.

^(٢) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، كتاب الأغاني، ط١، ج١ - ٢، ص ٤١٩.

^(٣) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١١٧.

^(٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخالص، تحقيق: محمد علي التجار، ط٤، ١٩٩٠، ج١، ص ٩٥.

^(٥) القرآن الكريم، سورة المطففين، الآية ١٤.

^(٦) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، ١٩٩٣، ج٨، ص

تلقف) أخذ ابن جنى بقر (قرأ بالتاء الخفيفة وفصل بينهما دون إدغام.

الخبر بمعنى الأمر:

يقول ابن جنى - رحمه الله -: ووقع أيضاً الخبر في معنى الأمر^(١)، نحو قوله سبحانه: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بَوْلَهَا﴾^(٢).

"(لا تُضَارُّ) يقرأ بالضم والفتح، فالحجة لمن جعله مضموماً (مرفوعاً)، أنه خبر بـ (لا) فرد على قوله: (لا تُكَلِّفُ إلا وسعها لا تُضَارُّ) والحجة لمن فتح: أنه عنده مجزوم بحرف النهي، والأصل فيه: لا تُضَارَّرُ، فأدغم الراء في الراء وفتح لالتقاء الساكنين^(٣)، ومثله: ﴿لَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾^(٤).

يبدو أن ابن جنى قد أخذ بقراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وهي قراءة الرفع التي تقضي بأنه أخبر بـ (لا) فردده على قوله "لا تكلف نفس إلا وسعها، لا تضار.."، و(لا) التي قبل تضار حرف نفي لحرف النفي الذي سبق (تكلف) فكلا الفعلين مبني للمجهول. وهكذا فإن قراءة النصب توجب أن يكون الفعل مبنياً للمجهول وبذلك تكون (لا) نافية، وهذا ضعيف، وعليه فإن ابن جنى أقرب إلى الصواب في رأيه الذي ذهب إليه في الأخذ بقراءة الرفع وإن لم يعلل ذلك.

فالفعل (تضار) ليس مبنياً للمجهول، ولكنه مبني للمعلوم والمفعول به محذوف بتقديره (لا تضار والدته ولداً) وهنالك ينبغي اعتبار (لا) عاطفة على الفعل السابق (تكلف) إلا إذا اعتبرت (نافية) باللفظ فقط مع احتفاظها بمعنى النهي، والأرجح هنا اعتبار (لا) نافية بلفظها ومعناها مع تقدير مفعول به للفعل تضار (ولداً) واعتبار الباء المقترنة (بولدها) السببية بتقدير سبب بعدها، والله أعلم.

(١) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٣٠١.

(٢) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٣٣.

(٣) ابن خالويه، الحجة في القراءات الصبغ، ص ٩٧.

(٤) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

تقديم خبر كان:

يقول ابن جنى في هذا الصدد: "كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ كان، ويكون (يقوم) خبراً مقدماً عليه، فإن قيل: ألا تعلم أن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبراً، وأنت إذا قلت: يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل، فكيف ذلك؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا: كان يقوم زيد أن زيداً مرتفع بـ (كان) وأن (يقوم) مقدم عن موضعه، فإذا حذف (كان) زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد زيد"^(١).

وقد استشهد ابن جنى على قوله السابق بالآية الكريمة ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾^(٢)، معتمداً على قراءة (كاد يزيغ) فقراً حمزة وحفص عن عاصم (كاد يزيغ) بالياء، وقرأ أبو بكر في روايته عن عاصم والباقون (تزيغ) بالتاء^(٣).

فالحجة لمن قرأ بالتاء: أنه أراد تقديم (القلوب) قبل الفعل فدل بالتاء على التأنيث، لأنه جمع. والحجة لمن قرأه بالياء: أنه حمل على تذكير (كاد) أو لأنه جمع ليس لتأنيثه حقيقة^(٤).

يقول أبو جعفر النحاس: "يجوز أن ترفع القلوب بـ تزيغ- بالتاء وهي قراءة السبعة سوى حمزة وهي التي ذكرها سيبويه ليضممر في (كاد) هنا- ويضممر في كاد الحديث، وإن شئت رفعتها بكاد ويكون التقدير: من بعد ما كاد قلوب فريق منهم تزيغ، وزعم أبو حاتم أن من قرأ (تزيغ) بالياء فلا يجوز له أن يرفع القلوب بكاد، قال أبو جعفر: والذي لم يجزه جانز عند غيره على تذكير الجميع"^(٥).

ويظهر لي أن هناك خلافاً بين النحويين فمنهم من يجيز هذه المسألة ومنهم من لا يجيزها تبعاً لاختلاف القراء، فمن لم يجز هذه المسألة جعل المنع عاماً بإضماره ضمير الشأن في كاد، أما من أجاز هذه المسألة ومنهم ابن جنى فقد أخذوا بقراءة (تزيغ) بالتاء على أن (قلوب) اسم كاد وجملة (تزيغ) الخبر وبالتالي فقد تقدم خبر كاد على اسمها.

(١) ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج ١، ص ٢٧٤.

(٢) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ١١٧.

(٣) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس، كتاب المسبغة في القراءات، ص ٣١٩.

(٤) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت ٣٧٠ هـ الحجة في القراءات المسبغة، تحقيق وشرح د. عبد المال سالم مكرم، ط ٣، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، دار الشروق، بيروت، ص ١٧٨.

(٥) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، ت ٣٣٨ هـ إعراب القرآن الكريم، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ج ١، ص

تأخير الفاعل:

يقول ابن جني تحت باب في نقض المراتب "إذا عرض هناك عارض: من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل نحو: ضرب غلامه زيداً، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمرة على مظهره لفظاً ومعنى، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فنقول: ضرب زيداً غلامه"^(١)، وعليه قول الله سبحانه: "وإذا ابتلى إبراهيم ربه"^(٢).

قرأ الجمهور بنصب إبراهيم ورفع ربه، وقرأ ابن عباس، وأبو الشعثاء، أبو حنيفة برفع إبراهيم ونصب ربه، فقراءة الجمهور على أن الفاعل هو الرب، قال ابن عطية: وقدم المفعول للاهتمام بمن وقع الابتلاء إذ معلوم أن الله تعالى هو المبني وإيصال ضمير المفعول بالفاعل موجب لتقديم المفعول"^(٣).

"قوله تعالى: "وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات" فإنه وإن كان بتقدير التأخير يصير إلى قولك: وإذا ابتلى ربه إبراهيم، فيكون إضمار قبل الذكر كقولك: (ضرب غلامه زيداً) إلا أن بينهما فرقاً، وذلك لأن قولك (ضرب غلامه زيداً) تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره لفظاً وتقديراً، وقوله تعالى: "وإذا ابتلى إبراهيم ربه" تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديراً لا لفظاً، والضمير متى تقدم تقديراً لا لفظاً أو تقدم لفظاً لا تقديراً فإنه يجوز بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظاً وتقديراً"^(٤).

ويظهر لي أن ابن جني في هذه المسألة قد اعتبر أن إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول عائفاً منع من تقدم الفاعل على مفعوله وفقدانه لرتبته، متأثراً بأساتذته أبي علي الفارسي إذ عدّ تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم بذاته كما أن تقدم الفاعل على المفعول أيضاً قسم قائم بذاته، إلا أن تقدم الفاعل أكثر شيوعاً واتساعاً، وقد أخذ ابن جني بالقراءة ليتجنب الوقوع في الإثم كما هو الحال في قوله تعالى: "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ" بتأخير الفاعل عن رتبته، إلا أننا نجد أن ابن عباس وأبا الشعثاء وأبا حنيفة قد قالوا برفع إبراهيم ونصب ربه، وقد دفعهم لذلك معنى الابتلاء في هذه الآية إذ يعني أن إبراهيم - عليه السلام - دعا ربه بكلمات من الدعاء يتطلب فيها الإجابة فأطلق على ذلك ابتلاء على سبيل المجاز لأن في الدعاء طلب استكشاف لما تجري به المقادير على الإنسان والكلمات لم تبين في القرآن ما هي.

(١) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٢٤.

(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، ج ١، ص ٥٤٥.

(٤) الأثيري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن أبي الوفاء، الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، تقديم حسن حمد، إشراف د. إميل بدوي يعقوب، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، دار الكتب العلمية بيروت، ج ١، ص ٧٣.

إضمار حذف الفاعل:

يقول ابن جنى تحت ما سماه: باب في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخوى: قول الله تعالى: "في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيه بالغدو والآصال رجال"^(١). أي يسبح فيها رجال^(٢). (يسبح له فيها) يقرأ بفتح الباء وكسرها، فالحجة لمن فتح: أن جعل فعلا لم يسم فاعله ورفع (الرجال) بالابتداء، والخبر (لا تلهيهم): والحجة لمن كسر: أنه جعل فعلا للرجال فرفعهم به، وجعل ما بعدهم وصفا لحالهم^(٣).

فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي وحفص عن عاصم (يسبح) بكسر الباء، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: (يسبح) بفتح الباء^(٤)، ويصح حذف فعله (الفاعل) إن كان مقدرًا كقراءة الشامي وأبي بكر (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) أي يسبحه رجال^(٥).

قرأ الجمهور (يسبح) بكسر الباء، وبالياء من تحت واين وثاب وأبو حيوة كذلك إلا أنه بالتاء من فوق واين عامر وأبو بكر والبحتري، عن حفص، ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب والمفضل، وإبان بفتحها، وبالياء من تحت أحد المجرورات في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله، والأولى الذي يلي الفعل لأن طلب الفعل للمرفوع أقوى من طلبه للمنصوب الفضلة، وقرأ أبو جعفر (تسبح) بالتاء من فوق وفتح الباء، قال الزمخشري: وجهها أن تسند إلى أوقات الغدو والآصال على زيادة الباء، وتجعل الأوقات مسبحة، والمراد بها كصيد عليه يومان والمراد وحشهما، ويجوز أن يكون المفعول الذي لم يسم فاعله ضمير التسبيحة الدال عليه (تسبح) أي: تسبح له التسبيحة، وقرأ أبو مجلز (والإيصال) وتقدم نظيره وارتفع (رجال) على هاتين القراءتين على الفاعلية بإضمار فعل أي يسبح أو يسبح له رجال، واختلف في اقتباسه نحو: (ضربت هذا زيد) أي ضربها زيد، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي المسيح رجال^(٦).

نجد أن ابن جنى أخذ بقراءة من قرأ بفتح الباء في (يسبح) فيقول: وذلك أن فعلت: هنا عديت، فلولا أن أصل هذا فعلت -بفتح العين- لما جاز أن تعمل فعلت، ومن ذلك بيت الكتاب:

(١) القرآن الكريم، سورة النور، الآية ٣٦ - ٣٧.

(٢) ابن جنى، الإخصاص، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٣) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٢٦٢.

(٤) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ٤٥٦.

(٥) الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٢٣٩.

(٦) الأندلسي، أبو حيان بن يوسف، تفسير البحر المحيط، ج ٦، ص ٤٢١.

مرکز ابحاث الرسائل الجامعية طوائخ^(١) ليبتك يزيد ضار

الا ترى أن أول البيت مبني على أطراح ذكر الفاعل، وأن آخره قد عوود فيه لأن تقديره فيما بعد: ليبيكه مختبب مما تطيح الطوائخ، فدل قوله: ليبيك، على ما أراد من قوله: ليبيك... ونحوه من البيت قول الله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾، أي يسبح له فيها رجال^(٢).

ويبدو لي في هذه المسألة أن هناك استفهاماً مقدراً في الآية الكريمة ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾، في قراءة من قرأ (يسبح) فعلاً مبنياً للمجهول ومنه قول الشاعر:

ليبتك يزيد ضارغ لخصومة
ومختبب مما تطيح الطوائخ

وتقدير الاستفهام في الآية الكريمة: يسبحه رجال، فكأنه قيل: من يسبحه؟ أما تقدير الاستفهام في بيت الشعر السابق هو من يبكيه؟ فقيل يبكيه ضارغ أي ذليل، والمختبب من يسأل المعروف عن غير سابق معرفة ولا وسيلة، والطوائخ: المهلكات، وكان البيت استفهام تقديره من يبكي يزيد؟ والجواب: مظلوم وطالب حاجة أو معروف.

أما من قرأ (يسبح له) فعلاً معلوم الفاعل فـ (رجال) فاعل، وتكملة الآية الكريمة ﴿لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾، وصف لحال الفاعل وهو (رجال) والله أعلم، وأما قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٣)، فيمن قرأه بالنصب فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون الفاعل مضمرأ أي لقد تقطع الأمر أو العقد أو الود- ونحو ذلك- بينكم، والآخر (أن يكون) ما كان يراه أبو الحسن من أن يكون (بينكم) وإن كان منصوب اللفظ مرفوع الموضع بفعله، غير أنه أخرجت نصبة الظرف وإن كان مرفوع الموضع، لاطراد استعمالهم إياه ظرفاً^(٤).
يقرأ (بينكم) بضم النون وفتحها، فالحجة لمن قرأ بالضم: أنه جعله اسماً، معناه (وصلكم) فرفعه، لأنه اسم ما هنا لا ظرف.

(١) هذا البيت لتهليل بن حري في رثاء يزيد بن نهشل، وفي الكتاب لسويوه، ج ١، ص ١٤٥، نسب الحارث بن نهيك، وأورده ابن جني في الخصائص، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٣) القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ٩٤.

(٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج ٢، ص ٣٧٠.

والحجة لمن قرأ غاييتين ودليله قراءة عبد الله: (لقد تقطع ما بينكم) ومن الأسماء ما يكون ظرفاً واسماً كقولك: زيدٌ دونك، وزيدٌ دون من الرجال، وزيدٌ وسط الدار، وهذا وسطها^(١).

وفي السبعة قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة (لقد تقطع بينكم رفعاً أي وصلكم إذ البين في لغة العرب من الأضداد. وقرأ نافع والكسائي: (لقد تقطع بينكم) نصباً أي ظرف بمعنى الذي كان بينكم)^(٢).

وبالبحث في هذه الآية الكريمة يوافق من قرأ (بينكم) بالرفع فالبين من الأضداد ويكون هنا معناه الوصل كما يكون بمعنى الفراق.

أما قراءة النصب فتحتمل ثلاثة أوجه أولها: أن (بين) ظرف للفعل (تقطع) والفاعل مضمّر وتقدير الكلام: (تقطع الوصل بينكم)، وهذا ما ذهب إليه ابن جني، وثانيها: يكون تقدير الكلام: (تقطع شيء بينكم) فيكون (بين) وصفاً لـ (شيء) المحذوف ويكون (بين) في هذه الحالة ظرفاً في محل رفع نعت لشيء، أما الوجه الثالث فيتلخص في أن (بين) جاء في موضع رفع معرباً وجاء بذلك حملاً على أكثر أحوال الظروف ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ فالظرف (دون) حل محل الفاعل الصالحون في الشق الأول من الجملة في موضع رفع فهو معرب.

فالظرف (بين) كونه معرباً فقد جاء مبنياً على الفتح لأن الظروف تأتي في الأغلب مبنية، والله أعلم.

(١) ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، ص ١٤٥.

(٢) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ٢٦٣.

إضممار (حذف) الفعل

يقول ابن جنى تحت باب ما سماه: حذف الفعل على ضربين أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيدا ضربته، لأنك أردت: ضربت زيدا، فلما أضمرت (ضربت) فسرتة بقولك ضربته^(١).

والآخر: أن تحذف الفعل وحده، والغرض هنا في هذا الموضوع، وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به، وذلك نحو قولك: أزيد قام، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل، لأنك تريد: أقام زيد، فلما أضمرته فسرتة بقولك: قام، وكذلك^(٢) إذا السماء انشقت^(٣). فالفعل فيه مضمر وحده، أي إذا انشقت السماء^(٤).

ذهب أبو الحسن الأخفش من أن الاسم يرتفع بالابتداء، وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملا فيه، فإذا كان مقتضيا للفعل لا بد له منه، بطل تقدير الابتداء، لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل، لأن حقيقة الابتداء هي التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدره، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم، وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد (إذا) مرفوع لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء في نحو قوله تعالى: "إذا السماء انشقت". لأن (إذا) فيها معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل، فلا يجوز أن يحمل على غيره والله أعلم^(٥).

وقرأ عبيد بن عقيل عن أبي عمرو بإشمام الكسر وقفا بعدما لم تختلف في الوصل إسكانا، قال صاحب اللوامع: فهذا من التغيرات التي تلحق الروي في القوافي، وهذا الإشمام بيان أن هذه الناء من علامة ترتيب الفعل للإناث وليست مما تنقلب في الأسماء، فصار ذلك فارقا بين الاسم والفعل فيمن وقف على ما في الأسماء بالناء، وذلك لغة طيء وقال ابن خالويه: (إذا السماء انشقت)، بكسر الناء. وقال ابن عطية: وقرأ أبو عمرو (انشقت) يقف على الناء كأنه يشمها شيئا من الجر وكذلك في أخواتها. قال أبو حاتم: سمعت أعرابيا فصيحاً في بلاد قيس بكسر الناءات، وهي لغة^(٥).

(١) ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الإخصاص، ج ٢، ص ٣٧٩.

(٢) القرآن الكريم، سورة الانشقاق، الآية ١.

(٣) ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الإخصاص، ج ٢، ص ٣٨٠.

(٤) الأتباري، كمال الدين أبو البركات، الإصناف، ج ١، ص ١٣٧.

(٥) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ٤٣٧.

والباحث في هذه ^{يرى من النحاة بإضمار} فعل حذف وهو بمثابة فعل الشرط بعد إذا التي تحمل معنى الشرط، مع بقاء فاعله (السماء) فالحذف في ذلك واجب للفعل الذي يفسره الفعل المذكور بعده وهو: (انشق) ويكون تقدير الكلام: إذا انشقت السماء انشقت، و (إذا) في هذه الآية اختصت بالإضافة إلى جملة شرطية (فعلية) مؤولة بتقدير فعل محذوف مماثل للفعل المتأخر ومفسر به، وكذلك الآية الكريمة ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(١).

الاعتراض (الفصل) بين الفعل والفاعل:

هذا النوع من الاعتراض جوزه ابن جني وذلك في قول الله عز وجل: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْرِكُونَ﴾^(٢)، إذ قال ابن جني "تفصل بالأجنبي - وهو قوله (ظلمتم) - بين الفعل وهو (ينفعكم) وفاعله وهو: ﴿أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْرِكُونَ﴾"^(٣)، و ﴿أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْرِكُونَ﴾، يقرأ بكسر الهمزة وفتحها، فالحجة لمن كسر: أنه جعل الكلام تاماً عند قوله (إذا ظلمتم) ثم استأنف (إنكم) فكسرها، والحجة لمن فتح: أنه جعل آخر الكلام متصلاً بأوله فكانه قال: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب إذ ظلمتم أنفسكم في الدنيا فيكون موضع (أنكم) هاهنا رفعاً، والكاف والميم في موضع نصب^(٤)، وقراءة (أنكم) تفتح الهمزة فيها وجهان: أحدهما: في موضع رفع على أنه فاعل الفعل الذي هو (لن ينفعكم) أي: لن ينفعكم كونكم مشركين في العذاب، أي تأسيكم فيه، والثاني: في موضع نصب على أنه مفعول له وفاعل الفعل مضمر دل عليه قوله: ﴿يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ أي لن ينفعكم اليوم تبرؤ بعضكم من بعض لأنكم في العذاب مشتركون تعضده قراءة ابن عامر وابن ذكوان (إنكم) بالكسر على الاستئناف^(٥).

ونحن نعلم أن (اليوم) ظرف للزمن الحاضر و (إذ) ظرف للزمن الماضي، فذهب بعض النحاة إلى القول بأن (إذ) بدل من اليوم وهما وقتان مختلفان فهل يصح ذلك؟ يرى

(١) القرآن الكريم، سورة التكويد، الآية ١.

(٢) القرآن الكريم، سورة الزخرف، الآية ٣٩.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج ٢، ص ١٧٣.

(٤) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، ص ٣٢٢.

(٥) الهذلي، حسين بن أبي العز، (ت ٦٤٣هـ)، الغريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: د. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة،

الدوحة، ج ٤، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

الباحث إجابة على هذا الـ عز وجل- سيان إضافة إلى أن (اليوم) جاء ظرف حال يعمل فيه المستقبل لقربه منه وأما إذ فلا يعمل فيه المستقبل، فقال الزمخشري: "وإذ بدل من اليوم) وحمل إذ ظلمتم على معنى إذ تبين وضع ظلمكم، ولم يبق لأحد ولأنكم شبيهة في أنكم كنتم ظالمين"^(١).

وفي هذا يقول ابن جنى: "طاولت أبا علي -رحمه الله- في هذا، وراجعت فيه عوداً على بدء فكان أكثر ما يرد منه في اليد أنه لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا ... فلذلك أجرى اليوم وهو الآخرة، مجرى وقت الظلم وهو قوله (إذ ظلمتم) ووقت الظلم إنما كان في الدنيا، فإن لم تفعل هذا وترتكبه بقي (إذ ظلمتم) غير متعلق بشيء، فيصير ما قاله أبو علي أنه كان أيدل (إذ ظلمتم من اليوم، أو كرره عليه وهو كأنه هو)"^(٢).

ويبدو لي في هذه المسألة أن (إذ) جاءت تعليلاً تبين وتوضح سبب الاشتراك في العذاب أي بسبب ظلمكم انتفت المنفعة فاشتركتم في العذاب لا محالة والظرف الوحيد الموجود في هذه الآية اليوم فليس هناك فصل بـ(إذ) كما ذهب ابن جنى بالرغم من استخدام إذ ظرف للزمن الماضي في غير هذا الموضع أن (إذ) ظلمتم في هذا الموضع جاءت لتؤكد ﴿وَلَنْ يَنْفُكُمُ الْيَوْمَ﴾ هذا الأمر الذي أصبح مؤكداً وخاصة باستخدام (إن) في بداية الكلام، وليعلم المخاطب في هذه الآية بحزم الموقف. وإلا كان من الممكن أن يكون الكلام: ولن ينفعكم اليوم، أنكم في العذاب مشتركون، ولا بد في هذا تقدير الفاعل في أنكم ويكون المعنى: لاشتراكم في العذاب كما كنتم مشتركين في سببه لن تتالوا المنفعة اليوم، والله أعلم.

لام الأمر مع فعل المخاطب:

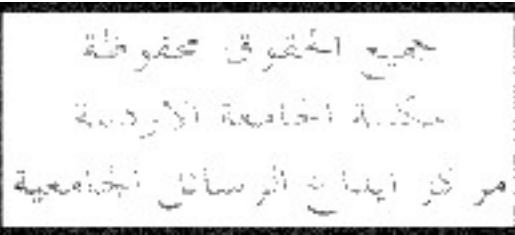
في الآية الكريمة ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا﴾، فلتفرحوا بالتفاء قراءة ضعيفة بالعربية لأن العرب لا تستعمل الأمر باللام للحاضر إلا فيما لم يسم فاعله كقولهم: لتغن بحاجتي، ومعنى (فبذلك) إشارة إلى القرآن لقوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾^(٣)، يعني به القرآن لقوله: هو خير مما يجمع الكفرة^(٤)، وذكر أبو علي الفارسي أن الرواية (رواية

(١) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط ج ٨، ص ١٨.

(٢) ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج ٢، ص ١٧٢.

(٣) القرآن الكريم، سورة بونس، الآية ٥٧.

(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ١٨٢.



ابن ذكوان وهشام) عن الفاعل المخاطب قليل ومنه (فلتفرحوا) إلا أن معظم النحاة يذهب إلى أن فعل الأمر يغني عن اللام من قبل أن المواجهة تغني عنها^(١)، بل نجد الأخفش يصف لغة من يأمر المخاطب بلام الأمر أنها لغة رديئة بقوله: وقال بعضهم (فلتفرحوا) وهي لغة للعرب رديئة لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على (أفعل) يقولون: ليقل زيد، لأنك لا تقدر على (افعل) ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت: قل ولم تحتج إلى اللام^(٢).

وهذه القراءة ضعيفة عند ابن خالويه، لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر، إلا مع ما لم يسم فاعله، أما إذا كان الأمر للطرفين فيغلب الحاضر على الغائب، وكذلك إذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر، نحو: (افعلوا) لحاضر وغائب، و (افعلوا) لمن بعضهم حاضر^(٣).

وقد اختلف النحاة في مسألة بناء فعل الأمر وإعرابه ومنهم ابن جني إذ رآه مبنياً فمنع دخول اللام على فعل المخاطب ومثله ذهب البصريون ببناؤه على السكون بينما ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمخاطب الخالي من حرف المضارعة نحو (افعل) معرب مجزوم باستثناء الكسائي من الكوفيين إذ ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون، يقول الأنباري -رحمه الله- إنما قلنا إنه معرب مجزوم، لأن الأصل في الأمر للمواجهة في نحو (افعل) (لتفعل)، كقولهم: ليفعل، وعلى ذلك قوله: (فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون) في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء، وذكرت القراءة أنها قراءة النبي ﷺ عن طريق أبي بن كعب ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك والحسن البصري، ومحمد بن سيرين وأبي بن عبد الرحمن السلمي وأبي جعفر يزيد بن القعقاع وأبي رجاء العطاردي وعاصم الجحدري وأبي التياح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائدة وعلقمة بن قيس ويعقوب الحضرمي وغيرهم من القراء، وقد جاء في الحديث الشريف: (ولتزره ولو بشوكة) أي: زره. كما جاء عن النبي عليه الصلاة والسلام: (لتقوموا إلى مصافكم) أي قوموا، وقد أورد صاحب الخزانة بيتاً مجهول القائل أورده الكوفيون لا يعلم تتمته والبيت هو:

لنقم أنت يا ابن خير قريش فنقضني حوائج المسلمين^(٤)

(١) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ٣٢٨.

(٢) ابن يعيش، موفق الدين يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج ٧، ص ٤١.

(٣) الأخفش، الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فاتن فارس، ط ٢، ١٩٨١، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٤) الاسترلابي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، ج ٢، ص ٢٥٢.

(٥) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ط ١، ١٩٨٣، ج ٢، ص ١٤، شاهد ٦٨١.

الإلا أنه لما أكثر ، على السنتهم أكثر من الغائب، استغلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارع للتخفيف^(١)، بينما نجد البصريين لم يسلموا بأن أصل أفعال: لتفعل، إذ لو كان كذلك لم يجر حذف اللام منه وردوا ما ذهب إليه الكوفيون، يقول الأنباري: قولهم إنما حذف في الأمر الموجه لكثرة الاستعمال، قلنا: هذا فاسد لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما أكثر استعماله دون ما يقل استعماله نحو: احرنجم واعز نزم والملوط... لأن الحذف إنما يختص بما أكثر في الاستعمال... فلما حذف اللام وحرف المضارع في محل الخلاف مع جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال، دل على أن ما ادعوه من التعليل ليس عليه تعويل^(٢).

إن علة وجود الإعراب في المضارع عند البصريين هي وجود حرف المضارعة، فقوله تعالى: (فلتفرحوا) معرب عندهم وكذلك قول النبي (لتزره) أما إذا زالت العلة وهي حرف المضارعة زال حكمها ويكون فعل أمر مبنياً^(٣).

نجد ابن جنى -رحمه الله- في هذه المسألة يقول: "فلما كان معنى اللام عائراً في هذا الشق وسائراً في أنحاء، ومتصوراً في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى"^(٤)، ثم يتابع ابن جنى بقوله "أولا ترى أن البناء الذي سرى في باب صه ومه وحتهلا ورويداً وإيه وأيهها وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ومناح إنما أتاها من قبل تضمن هذه الأسماء معنى لام الأمر"^(٥).

وبذلك يكون ابن جنى قد رسخ ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة.

يبدو لي أن البصريين في هذه المسألة أقرب إلى الصواب من غيرهم للبراهين والشواهد التي أوردوها على صحة ما ذهبوا إليه، والباحث هنا يرى أن (أفعل) تختلف عن (لتفعل) فكل منهما بناء يختلف عن الآخر، خاص قائم بذاته وليس هناك شبه بينهما سوى أن كليهما ذو دلالة زمنية للمستقبل فالفعل (لتفعل) يدل على استمرار حدوث الحدث في المستقبل، كما يطلب فيه من المأمور المواظبة على القيام به. أما الفعل (افعل) فهو يدل على طلب حدوث الحدث في المستقبل ولكن لمدة واحدة دون الاشتراط على المأمور المواظبة فيه وذلك لخلوه من حرف المضارعة، ونجد الفعل (فلتفرحوا) يشير إلى استمرارية الفرحة دون تقطع لأنها خير من متاع الدنيا وخير مما يجمعون من أموال في حياتهم وهذا ينسجم مع عقيدة المؤمن

(١) الأنباري، الإصناف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ٥٢٨.

(٢) الأنباري، الإصناف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ٥٤٠.

(٣) الأنباري، الإصناف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ٥٤٠.

(٤) ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٢، ص ٣٠٠.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٠٠.

وسنة حياته في الدنيا والآخرة باستخدام فعل الأمر دون الأتيان باللام، ولنلاحظ الفرق عند نطق أي فعل أمر اقترن بلام الأمر وأخر لم يقترن بلام الأمر، نجد الفرق كبيراً بل إن الأثر الذي يتركه فعل الأمر على المأمور يتسم بالقوة والقسوة ونشاز النفس والسرعة، بينما نجد فعل الأمر (لتفعل) يتسم بالتلطف والتأنى والسلاسة، بل إن الباحث يلمس فيه شيئاً من حرية الانصياع للأمر أو عدمها، والله أعلم.

عطف جملة على اسم مفرد:

يقول ابن جنى: "فأما قول الله سبحانه ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١)، فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل) ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى (الواو) لكنها عندنا على بابها في كونها شكاً، وذلك أن الكلام خرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقتلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون"^(٢).

لقد أجاب ابن جنى على هذه القضية وذلك من وجهين: أولهما، مخالفة القاعدة النحوية، وثانيهما، فساد المعنى، جاء ذلك من خلال توجيهه قراءة جعفر بن محمد للأية السابقة، حيث قرأها (وأرسلناه إلى مائة ألف ويزيدون) ليس فيها (أو) فقد ذكر ابن جنى أنه لا يجوز أن تكون جملة (يزيدون) معطوفة على (مائة)، وعلل ذلك فقال: "لأن (إلى) لا تعمل في (يزيدون) فلا يجوز أن يعطف على ما تعمل فيه (إلى)، فكما لا تقول مررت بيزيدون على المائة، فكذلك لا تقول ذلك"^(٣). ويتابع ابن جنى قوله: "إن تقدير مباشرة حرف الجر للفعل أشد من تقدير الإضافة إليه - إلى أن يقول - ألا ترى أنه على كل حال قد يضاف إلى الفعل ظروف الزمان وغيره وعلى كثره ذلك في أسماء الزمان"^(٤)، وذلك أن كثيراً من ظروف الزمان ترد مضافة إلى الجملة الفعلية، نحو: إذا، ولما، وإذا، فتقدير حرف الجر مباشراً للفعل غير وارد، ألا تراك لا تقول: مررت بقائم ويقعد، وأنت تريد مررت بقائم وقاعد"^(٥). أما فساد المعنى، فإننا إذا عطفنا الجملة الفعلية على (مائة) يصير المعنى إلى أنه: كأنه قال: (وأرسلناه إلى جميعين، أحدهما مائة ألف، والآخر زائد على المائة، وهذا ليس المراد هنا، وإنما الغرض - والله أعلم -

(١) القرآن الكريم، سورة الصافات، آية ١٤٧.

(٢) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٤٦١.

(٣) ابن جنى، المحتسب، ج ٢، ص ٢٢٦.

(٤) ابن جنى، المحتسب، ج ٢، ص ٢٢٦.

(٥) ابن جنى، المحتسب، ج ٢، ص ٢٢٦-٢٢٧.

أعلم - وأرسلناه إلى جمع إذا واحد لا جمعان اثنان^(١).

العطف على الضمير المجرور:

اختلف البصريون والكوفيون في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر فأجازوه الكوفيون ومنعه البصريون^(٢)، ومن أجاز ذلك استشهد بقراءة^(٣) «وَأَتَمُّوا اللَّهَ الَّذِي سَاءَ لَوْلَا رَبُّهُ وَالْأَرْحَامُ»^(٤) بفخض الأرحام على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ونسبت هذه القراءة إلى حمزة الزييات وهي قراءة النخعي وقتادة والأعشى^(٥)، فنجد الفراء يضعف وجه العربية في العطف على الضمير المخفوض فيقول في قراءة الجر: وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه^(٥).

وقد نسب رأي الكوفيين إلى يونس والأخفش من البصريين فهذا الأخفش في كتابه معاني القرآن نجده يذكر قراءتين في (الأرحام) ثم يقول: والأول -قراءة النصب- أحسن، لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمير المجرور فلم يوافق الكوفيين كما فعل الفراء^(٦)، يقول الزجاجي -موضحاً موقف الكوفيين-: لو قلت: مررت به وزيد كان غير جائز عند البصريين البتة إلا في ضرورة الشعر، وقد قبحه الكوفيون وأجازوه على قبحه^(٧)، فنلاحظ أن الكوفيين قد أجازوا عطف الظاهر على مضمير مخفوض على قبح، ليس إجازة مطلقة كما ذكر الأنباري، بينما نجد البصريين يجيزونه في ضرورة الشعر، فهذا سيبويه يقول: «مما يقبح أن يشركه المظهر علاقة المضمير المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد لأن هذه العلاقة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها وأنها بدل من اللفظ بالتثوين، فصارت عندهم بمنزلة التثوين، إلا أنه أجاز هذا العطف إذا اضطر الشاعر إليه كقول الشاعر»^(٨).

(١) ابن جنى، المحتسب، ج ٢، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن أبو الوفا، الإحصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٦٣.

(٣) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١.

(٤) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، ج ٣، ص ١٦٥.

(٥) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، ج ١، ص ٢٥٢.

(٦) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط ٢، ١٩٨١، ج ١، ص ٢٢٤.

(٧) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٣٢١.

(٨) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان من قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩١، ج ٢، ص ٣٨٢.

فاليوم قرّبت تهجّجاً مركز أبحاث الرسائل الجامعية^(١)

وقد ذكر الأنباري ثلاث حجج للبصريين منعت إجازتهم هذه المسألة، الأولى: لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عطف على الضمير المجرور (والضمير إذا كان مجروراً) اتصل الجار ولم ينفصل منه فكانت عطف الاسم على الحرف الجار، وهذا لا يجوز^(٢).

فالبصريون في حجّتهم هذه لا يجيزون عطف الاسم على الحرف، وليس هذا محل خلاف، ووصل بهم الأمر إلى إلغاء الضمير، فجعلوه يتلاشى وكأنه لا وجود له، فلم يبق إلا حرف الجر، فالضمير إذا كان متصلاً لا يضعفه، فهو ساد مسد الإسم، ولا يجوز إغفال وجوده بأية حال من الأحوال.

أما الحجة الثانية فلأن الضمير قد صار عوضاً عن التتوين، فلا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التتوين فهما مستويان عندهم والدليل على ذلك أنهم يقولون (يا غلام) فيحذفون الياء كما يحذفون التتوين، وإنما اشتبهتا لأنهما على حرف واحد، يكملان الاسم ولا يفصل بينهما وبين الاسم بالظرف، فجعل البصريون الضمير عوضاً عن التتوين في حين أن الضمير عوض عن الاسم، والتتوين في حقيقته جزء من الحرف الأخير من الاسم يشكل معه مقطعاً مستقلاً من الاسم فلا وجود للتتوين دون هذا الحرف لأن في استقلال التتوين بترأ للحرف الأخير من الكلمة وإخلالاً للبنية.

إن الضمير ليس عوضاً من التتوين وحذف التتوين عند إضافة الضمير إلى الاسم يدل على التعويض، لأن التتوين حذف بسبب التركيب الإضافي الجديد عند إضافة الضمير، وينبغي على من يقول بالتعويض أن يجعل التتوين عوضاً عن الاسم الظاهر الذي يحذف لأجله عند الإضافة، وعلى ذلك فمنع العطف على الاسم الظاهر المخفوض جائز فإن هذه الحجة مردودة على البصريين.

ففي هذه المسألة نخلص إلى أن الضمير والتتوين شيان مختلفان، فالضمير شكل من أشكال الاسم يدل على ما يدل عليه الاسم، والتتوين علامة من علامات الاسم تحمل دلالة خاصة تختلف عن دلالة الاسم.

والحجة الثالثة التي ساقها البصريون هي: كما أنه لا يجوز أن يقال (مررت بزيد وبك) فكذاك ينبغي ألا يجوز (مررت بك وزيد)؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه^(٣).

(١) البيت مجهول القائل، انظر المعجم المتصل في شواهد النحو الشعرية، إميل بطوب، ج ١، ص ١٠٧.

(٢) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن أبو الوفاء، الإصناف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٧٤.

(٣) المرجع ذاته، ص ٤١٧.

وفي هذا لا أرى (وك) لم يكن بسبب عدم إجازة عطف ضمير على اسم ظاهر مخفوض بدون إعادة الخافض بل سببه عدم جواز هذه الجملة أصلاً.

أما الكوفيون فاحتجوا على جواز ذلك بدليل أنه قد جاء في التنزيل وكلام العرب واحتجوا للقارئ بأن أضمر الخافض واستدلوا بأن (العجاج) كان إذا قيل له كيف تجدك؟ يقول: خير عافاك الله، يريد بخير، وقال بعضهم: معناه، واتقوا في الأرحام أن تقطعوها^(١). وتخريج البصريين لقراءة حمزة على وجهين:

أولهما: أن (الأرحام) مجرورة بالقسم وجواب القسم ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ وبذلك فقد دخلوا في محذور جعلهم الواو للقسم، إذ لا يجوز الحلف بغير الله^(٢).

أما الوجه الثاني في تخريجهم لقراءة حمزة فهو ما ذهب إليه ابن جنى، ويقضي بأن (الأرحام) مجرورة بباء مقدره غير ملفوظ بها وتقديره: وبالأرحام، فحذفت الباء للدلالة الأولى عليها، يقول ابن جنى في هذا: "وكان روية إذا قيل له كيف أصبحت يقول: خير عافاك الله - أي بخير - بحذف الباء لدلالة الحالة عليها بجري العادة والعرف بها، وكذلك قولهم: الذي ضربت زيد، تريد الهاء وتحذفها، لأن في الموضع دليلاً عليها، وعلى نحو هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة وهي قوله سبحانه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾، ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما راه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف والطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس، إني لم أحمل (الأرحام) على العطف المجرور المضمّر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء، لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر امرؤ، وعلى من تنزل أنزل، ولم تقل امرر به ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما^(٣).

ونخلص إلى القول بأن العطف على الضمير المخفوض أمر جائز، فيه نوع من الإعجاز الذي أودعه الله كتابه الكريم وما ذهب إليه البصريون ومن تبعهم بامتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار فهذا غير صحيح، يصطدم بالفطرة اللغوية.

(١) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، ص ١١٩.

(٢) الرضي الاستربادي، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٣٢٠.

(٣) ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج ١، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

يقول ابن جنى في الآية الكريمة: ﴿فَبَشِّرْهُنَّ بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾^(١)، "إذا جعلت (يعقوب) في موضع جر، وعليه تلقاه القوم من أنه مجرور الموضع، وإنما كانت الآية أصعب مأخذاً من قبل أن حرف العطف منها الذي هو الواو ناب عن الجار الذي هو الباء في هذا قوله (بإسحاق)، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله، وأن يلي من العمل ما كان الأول يليه، والجار لا يجوز فصله عن مجروره، وهو في الآية فصل بين الواو ويعقوب بقوله: (ومن وراء إسحاق)"^(٢).

يقراً برفع الباء ونصبها (يعقوب) فالحجة لمن رفع: أنه أراد الابتداء، وجعل الظرف خبراً مقدماً كما تقول: من ورائك زيد، والحجة لمن نصب: أنه رده بالواو على قوله: وبشرناها، وجعل البشارة بمعنى الهبة فكانه قال: ووهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب، وكان بعض النحاة يقول: هو (يعقوب) في موضع خفض، إلا أنه لا ينصرف، وهذا بعيد، لأنه عطفه على عاملين (الباء) و (من) في (بشرناها بإسحاق)"^(٣).

"وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ رفعاً، وقرأ ابن عامر وحمزة (يعقوب) نصباً"^(٤).

وفي البحر المحيط: وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص وزيد بن علي، يعقوب بالنصب، قال الزمخشري: كأنه قيل ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، يعني أنه عطف على التوهم، والعطف على التوهم لا ينقاس، والأظهر أن ينتصب يعقوب بإضمار فعل تقديره، ومن وراء إسحاق ووهبنا يعقوب، ودل عليه قوله: (بشرناها) لأن البشارة في معنى الهبة، ورجح هذا الوجه أبو علي. ومن ذهب إلى أنه مجرور معطوف على لفظ بإسحاق أو على موضعه فقوله ضعيف، لأنه لا يجوز الفصل بالظرف، أو بالمجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور، لا يجوز مرتب بزيد اليوم وأمس عمرو، فإن كان المعطوف منصوباً أو مرفوعاً ففي جواز ذلك خلاف نحو: قام زيدٌ واليوم عمرو، وضربت زيدا واليوم عمراً"^(٥).

وفي موضع آخر من الخصائص يقول ابن جنى مبيناً رأيه في (يعقوب) في هذه الآية: "والأحسن عندي في يعقوب من قوله - عز اسمه-: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ فيمن فتح أن

(١) القرآن الكريم، سورة هود، الآية ٧١.

(٢) ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج ٢، ص ٣٩٥.

(٣) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ١٨٩.

(٤) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ٣٣٨.

(٥) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط ج ٥، ص ٢٤٤.

أن يكون في موضع نصب بإسحاق (أي وأتيناها يعقوب فإذا فعلت ذلك لم يكن فيه فصل بين الجار والمجرور، فأعرفه^(١)).

يستخلص مما سبق أن في قراءة الرفع وجهين أولهما: أن (يعقوب) جاء في محل رفع مبتدأ وما قبله (الظرف) من وراء خبر المبتدأ مقدم. وثانيهما: أن (يعقوب) جاء مرفوعاً بفعل الظرف الذي سبقه.

أما من قرأ بنصب يعقوب فيحتمل ما يلي: أولاً: أن (يعقوب) جاء معطوفاً على موضع بإسحاق في قوله: (فبشرناها بإسحاق)، وثانياً: جاء (يعقوب) منصوباً بفعل محذوف دل عليه الكلام وتقديره (ووهبنا له من وراء إسحاق يعقوب)، وأخيراً: إن (يعقوب) جاء محرّكاً بالفتحة على آخره لتكون هذه الفتحة عوضاً عن الكسرة للجر باعتبارها (يعقوب) ممنوع من الصرف للعلمية والعجمية وهو بذلك معطوف على لفظة (إسحاق) ويكون تقدير الكلام: (فبشرناها بإسحاق ويعقوب) وهذا يراه الباحث ضعيفاً، وما يرجحه في هذه المسألة هو تقدير فعل نصب (يعقوب) وتقدير الكلام: ووهبنا له من بعد إسحاق يعقوب، فهو مفعول به للفعل المحذوف.

شبه الجملة:

يقول ابن جنّي: "ومن لفظ (الهوتة) ومعناها قولهم: معنى هيتاء من الليل، وهو: فعلاء منه، ألا تراهم قالوا: قد تهور الليل، ولو كسرت (هيتاء) لقلت: (هواتي) وقريب من لفظه ومعناه قول الله سبحانه: "هيت لك"^(٢)، إنما معناها هلم لك، وهذا اجتذاب واستدعاء له"^(٣)، قال: (إن العراق وأهله عنق إليك فهيت هيتا)^(٤)

ويذكر ابن جنّي في كتابه المحتسب: "فأما هنت لك، وهنت لك فاللام متعلقة بالفعل نفسه"^(٥).

إن المقصود بشبه الجملة في عرف النحاة: الظرف والجار والمجرور، وشبه الجملة لا تفيد معنى بنفسها، فلا بد أن تسبق بأفعال أو أسماء، يؤدي جميعها معنى مفيداً، ولذلك جعلوا لها متعلقاً أو رابطاً يفصح عن معاني هذه التراكيب والعبارات، فهذا المتعلق ضروري لكل

(١) ابن جنّي، أبو الفتح، عثمان، الإخصائص، ج ٢، ص ٣٩٧.

(٢) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٢٣.

(٣) ابن جنّي، الإخصائص، ج ١، ص ٢٧٩.

(٤) البيت استشهد به ابن جنّي قيل في علي ابن أبي طالب رضي الله عنه كما استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل، ج ٤، ص

٣٢.

(٥) ابن جنّي، المحتسب، ج ١، ص ٣٣٨.

شبه جملة وقد أكد ابن جنى ما دخوله كخروجه، نحو: لست بزيد، وما في الدار من أحد إلا وهو متعلق بالفعل في اللفظ أو المعنى؛ أما اللفظ فهو المتعلق الظاهر من فعل وشبهه، كأسماء الفاعلين والمفعولين وسلئر المشتقات، وأما لمعنى فهو المتعلق المقدر نحو: المال لزيد، تقديره: المال الخاص حاصل أو كائن^(١).

ويقول الزجاجي في باب: لام الاستحقاق: و "لام الملك والاستحقاق جميعاً من صلة فعل أو معناه، لا بد من ذلك، وكذلك سائر حروف الخفض، كلها صلوات لأفعال تتقدمها أو تتأخر عنها"^(٢).

أما المالقي فقد أوضح قيمة المتعلق وفائدته في توضيح المعنى في بناء الجمل، فقال: "طلب الفائدة واستقامة الكلام"^(٣). ويقول أيضاً: "إن شبه الجملة تكون معمولة لما تتعلق به، واستدل على ذلك بأنها قد تحذف ويتعدى الفعل بنفسه، وأنها قد تنوب مناب الفاعل أو نائبه"^(٤). لقد حاول ابن جنى أن يلتمس المتعلق ليستقيم الكلام مع التوجيه النحوي الذي يريده ومعاني القراءات فيفسر معنى القراءة بعد أن يطمئن لهذا المتعلق، فمن هذه القراءات قراءة النبي ﷺ وابن عباس وعلي: "وَمَنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ"^(٥) وقرأت أيضاً: "عِلْمُ الْكِتَابِ"، أشار ابن جنى إلى اختلاف تعلق الجار والمجرور في القراءتين، "ففي القراءة الأولى: (ومن عنده علم الكتاب) (من) متعلقة بمحذوف وعلم الكتاب مرفوع بالابتداء ومن قال: (وما عنده علم الكتاب) (من) متعلقة بنفس (علم) كقولك: من الدار أخرج زيد من الدار، ثم قدمت حروف الجر"^(٦).

حذف المنادى:

استشهد ابن جنى على ذلك بالآية الكريمة "أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ"^(٧) بقوله (يا) النداء، تكون تنبيهاً ونداء في نحو يا زيد، ويا عبد الله، وقد تجردها من النداء للتنبيه البتة، نحو قوله تعالى: "أَلَا يَا اسْجُدُوا" كأنه قال: "ألا ها اسجدوا) وكذلك قول العجاج: يا دار سلمى يا

(١) ابن جنى، بير صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٢٥، تحقيق د. حسن هندواوي، ط ١، ١٩٨٥م.

(٢) الزجاجي، اللامات، ص ٦٥، تحقيق د. مازن مبارك، ط ٢، ١٩٨٥م، دار الفكر، دمشق.

(٣) المالقي، رصف المياني، ص ١٦٨، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٩٨٥.

(٤) المالقي، رصف المياني، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٥) القرآن الكريم، سورة الانشقاق، الآية ١.

(٦) ابن جنى، المحتسب، ج ١، ص ٣٥٨.

(٧) القرآن الكريم، سورة النمل، الآية ٢٥.

اسلمي ثم اسلمي إنما هو قول أبي العباس: إنه أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا فمردود عندنا^(١).

فقد جوز ابن جنى حذف المنادى في هذه الآية لأن المنادى قبل الأمر والدعاء لأنهما داعيان إلى تأكيد المأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضوع منبها على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك، لكن ابن جنى في قراءة الكسائي استدرك قائلاً: ليس المنادى هنا محذوفاً ولا مراداً كما ذهب محمد بن يزيد، وأن (يا) أخلصت للتمييز مجرداً من النداء^(٢) في قراءة التخفيف.

ونجد أن ابن يعيش وابن مالك لا يستحسنان مع ذلك حذف المنادى إلا إذا وقع بعد حرف النداء جملة، أو أمر يدل على المدعو^(٣).

والفراء من الذين أجازوا حذف المنادى حيث يقول في قراءة التخفيف: (ألا يسجدوا) على معنى: يا هؤلاء اسجدوا، فيضمر هؤلاء ويكتفي منها بقوله (يا)، قال سمعت بعض العرب يقول: (ألا يا أرحمنا)^(٤)، وهو ما ذهب إليه ابن الأنباري حيث قال: وحذف المنادى كثير في كلامهم^(٥)، وهذا الزجاج يقول: "ومن قرأ بالتخفيف فهو موضع سجدة من القرآن ممثلاً على هذا النمط قول ذي الرمة:

ألا يا اسلمي يا دارُ مِي على البلى ولا زال منهلاً بجزعائك القطرُ

وإنما أكثرنا الشاهد في هذا الحرف، كما فعل من قبلنا، وإنما فعلوا ذلك لقلّة اعتياد العامة لدخول (يا) إلا في النداء، لا تكاد العامة تقول: (يا قد قدم زيد)، ولا (يا اذهب بسلام)^(٦).

وقد نسبت قراءة التخفيف إلى الكسائي^(٧) فاختلف النحاة في تخرجها لاختلافهم في جواز حذف المنادى أو منعه برأي الأغلبية، فقد ذهب الأخفش إلى أن (يا) زائدة للتمييز^(٨) وتبعه أبو حيان في ذلك حيث يقول: واختلفوا في جواز حذف المنادى وإبقاء الأداة تدل عليه، والذي يقتضيه المنع^(٩)، ونجده يقول رأيه في التراكيب التي تلي الفعل وفيها (يا) كما في قراءة

(١) ابن جنى أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج ٢، ص ١٩٦.

(٢) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٣٧٦.

(٣) ابن يعيش، شرح مفصل الزمخشري، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٤٠.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٩٠.

(٥) ابن الأنباري، البيان في غريب وإعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٩، ج ٢، ص ٢٢١.

(٦) الزجاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده الشاسي، دار الحديث، ط ١، ١٩٩٤م، ج ٤، ص ١١٥.

(٧) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٢٧١. أنظر ابن أبي زرعّة، حجة القراءات، ٥٥٢٦/٢.

(٨) الأخفش، معاني القرآن، ٤٢٩/٢.

(٩) ارتشاق الضرب، ١١٨/٣.

الكسائي بقوله: والذي وحذف المنادى؛ لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً... و (يا) عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكد به (ألا) وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد المبالغة في التوكيد^(١)، وذهب السيوطي إلى ما ذهب إليه أبو حيان فقال: وقد تجرد (يا) من النداء للتنبيه، نحو قول الله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسجدوا﴾ كأنه قال ألا ها اسجدوا^(٢).

وهناك من اعترض على الذين أجازوا ذلك ومنعوه فقد ورد في حاشية الشيخ يس على شرح الشيخ خالد الأزهرى، واعترض على من يمنع حذف المنادى بأنه كما لا ينادى إلا الأسماء لا ينيه إلا الأسماء، لأن التنبيه يستدعي منبهاً وهو المنادى، واعترض على المجيز بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف^(٣).

ويبدو لي في هذه المسألة أن الجملة العربية لا تتأثر بالكم المحذوف منها من الألفاظ وإنما تتأثر بالحذف الذي قد يؤدي إلى إخلال بالمعنى، فالإخلال الذي ادعاه النحاة عن حذف المنادى لا صحة له لأن المقياس الكمي لمفردات الجملة ليس أساساً على صحة الجملة ودلالاتها فلا ينظر إلى عدد المحذوفات من الجملة لكي نحكم على جواز حذف كلمة فيها أو بقائها، بل ينبغي النظر إلى مدى تأثير المعنى واختلافه نتيجة ذلك الحذف، لأن قول النحاة بعدم جواز حذف أكثر من كلمتين يحد من قدرة اللغة وإمكاناتها.

حذف المضاف:

تكون الفائدة من الحذف الاختصار والإيجاز (وهذا ما ذهب إليه ابن جني)^(٤) مستشهداً بالآية الكريمة ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٥) أي من أحدهما.

قرأ الجمهور (يخرج) مبنياً للفاعل، ونافع وأبو عمرو وأهل المدينة مبنياً للمفعول، والجعفي عن أبي عمرو بالياء مضمومة وكسر الراء، أي يخرج الله، وعنه وعن أبي عمرو وعن ابن مقسم بالنون (نخرج)، و (اللؤلؤ والمرجان) نصب في هاتين القراءتين، والظاهر من (منهما) أن ذلك يخرج من الملح والعذب، وقال بذلك قوم حكاه الأخفش، ورد الناس هذا القول،

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٦٥.

(٢) الأشباه والنظائر، ١/٢٤٠.

(٣) شرح التصريح على التوضيح، ١/٣٨.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢٩٣.

(٥) القرآن الكريم، سورة الرحمن، الآية ٢٢.

قالوا: والحس يخالفه، إذ المضاف، والتقدير يخرج من أحدهما، كقوله تعالى: "عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرْبَيْنِ عَظِيمٌ"^(١) أي مسن إحدى القرينتين، وقيل هما بحران يخرج من أحدهما للؤلؤ ومن الآخر المرجان^(٢).

يبدو لي أن قراءة نافع وأبي عمرو بضم الياء وفتح الراء جاءت حملاً للكلام على معناه، لأن اللؤلؤ والمرجان لا يخرجان منهما بأنفسهما من غير مخرج لهما إنما ينبغي وجود مخرج لهما فحمل الكلام هنا على رفع اللؤلؤ لقيامه مقام الفاعل، والمرجان عطف عليه، بينما ذهب ابن جنبي إلى ما ذهب إليه شيخه (أبو علي الفارسي بتقدير مضاف "يخرج من أحدهما")^(٣).

وفي الآية الكريمة **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى** يقول ابن جنبي: "وقد حذف المضاف وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول الله سبحانه: **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى** أي برّ من اتقى. وإن شئت كان تقديره، ولكنّ ذا البر من اتقى والأول أجود، لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ، لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور ومنه قوله - عزّ اسمه "واسئل القرية" أي أهلها"^(٤). فخالف ابن جنبي من قال بحذف المضاف وعدّ هذا الحذف من باب حذف الخبر للإعجاز الذي لمسه من هذا الحذف.

يقول صاحب البحر المحيط: "البر معنى من المعاني فلا يكون خبره الذوات إلا مجازاً، فإما أن يجعل البرّ نفس من آمن على طريق المبالغة، قال (أبو عبيدة) والمعنى: ولكن البار، وإما أن يكون على حذف من الأول أي، ولكنّ ذا البر، قاله (الزجاج) أو من الثاني أي برّ من آمن قاله (قطرب) وعلى هذا خرجه (سيبويه) قال في كتابه وقال جل وعز: **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ** وإنما هو ولكن البرّ من آمن بالله، وإنما اختار هذا سيبويه لأن السابق إنما هو نفى من جنس ما ينفي، وقال (المبرد) لو كنت ممن يقرأ القرآن، لقرأت: (ولكن البر) بفتح الباء، وإنما قال ذلك لأنه يكون اسم فاعل، تقول بررت، أبر فأنا برّ وبار، وقال (الفراء): من آمن معناه الإيمان لما وقع من موقع المصدر جعل خبراً للأول كأنه قال: ولكن البرّ الإيمان بالله، والعرب تجعل الاسم خبراً للفعل"^(٥).

(١) القرآن الكريم، سورة الزخرف، الآية ٣١.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ١٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٤) ابن جنبي، الخصائص، ج ١، ص ٢٩٣.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٤، ٥.

تقدم الحال على عاملها يقول ابن جنى: فإن قلت: فقد تقدم الحال على العامل فيها، وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى، نحو قولك: راكباً جننت، و"خُشَعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ" (١)، قيل: الفرق أن الحال (لم تكن) في الأصل هي الفاعلة، كما كان المميز كذلك، ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل: جاء راكبي (٢).

من ذلك يرى الباحث أن ابن جنى يجيز تقدم الحال على عاملها، لأنه يرى أن الحال هي مفعول فيها كالظرف، ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها (٣)، وقوله تعالى: "خُشَعاً أَبْصَارُهُمْ" يقرأ بضم الخاء وتشديد الشين من غير ألف، ويفتح الخاء وألف بعدهما، وتخفيف الشين وكسرها، فالحجة لمن ضم الخاء وحذف الألف أنه أراد: جمع التكسير على خاشع فقال: (خُشَع) كما قال تعالى في جمع راعع "الرَّمْعُ السُّجُودُ". والحجة بمن فتح الخاء وأثبت الألف أنه أراد باللفظ: التوحيد، وبالمعنى الفعل، للمضارعة التي بينهما، لأن ما بعده مرتفع به فأمّا النصب في قوله (خاشعاً وخُشَعاً) فعلى الحال (٤).

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (خُشَعاً) بضم الخاء وتشديد الشين وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خُشَعاً بالألف) (٥).

يجوز للحال أن تتأخر عن عاملها وأن تتقدم عليه، وإنما يكون ذلك إن كان العامل فعلاً متصرفاً كما قال تعالى: "خُشَعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ" (٦). قرأ قتادة وأبو جعفر وشيبة والأعرج والجمهور (خُشَعاً) جمع تكسير، وابن عباس وابن جبير ومجاهد والجدري وأبو عمرو وحمزة، والكسائي (خاشعاً) بالإفراد، وقرأ أبي وابن مسعود (خاشعة) وجمع التكسير أكثر في كلام العرب، وقال الفراء وأبو عبيدة: كله جائز وانتصب (خُشَعاً) وخاشعاً و (خاشعة) على الحال من ضمير (يخرجون) والعامل فيه (يخرجون) لأنه فعل متصرف (٧).

(١) القرآن الكريم، سورة القمر، الآية ٧.

(٢) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٣٨٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٨٥.

(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٥) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ٦١٧.

(٦) الأنصاري، ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك في ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣١٩.

(٧) الأندلس، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ١٧٣.

وقد قالت العرب: عاملها وهو تؤول الحلية لأنه فعل متصرف^(١). ومن أفرد (خاشعاً) وذكر فعلى تقدير تخشع أبصارهم، ومن قرأ (خاشعة) فعلى تقدير تخشع، ومن قرأ (خشعاً) جمع تكسير فلأن الجمع موافق لما بعده وهو (أبصارهم) وموافق للضمير الذي هو صاحب الحال في (يخرجون) وهو نظير قولهم: "مررت برجال كرام أبأؤهم"^(٢).

وقال الزمخشري: "و (خشيعاً) على يخشعن (أبصارهم) وهي لغة من يقول أكلونسي البراغيث، وهم طيء، انتهى، ولا يجري جمع التكسير مجرى جمع السلامة فيكون على تلك اللغة النادرة القليلة، وقد نصب سيويوه على أن جمع التكسير أكثر في كلام العرب، فكيف يكون أكثر ويكون على تلك اللغة النادرة القليلة، وكذا الفراء حين ذكر الأفراد مذكراً ومؤنثاً، وجمع التكسير قال: لأن الصفة متى تقدمت على تلك اللغة إذا كان الجمع مجموعاً بالواو والنون، نحو: مررت بقوم كريمين أبأؤهم"^(٣).

والباحث يرى أن الزمخشري في قياسه لجمع التكسير على الجمع السالم في هذه المسألة أمر غير مقبول، فجمع التكسير في هذه الآية أفضل من الأفراد وهذا ما ذهب إليه سيويوه، أما الفراء فقد ذهب إلى إضمار ضمير في (خشعاً) و (أبصارهم) بدل منه، أما من قرأ (خشع أبصارهم) باعتبارها جملة اسمية تقدم خبرها تكون جملة في موضع الحال وكناية عن الذلة والمسكنة تظهر في العيون أكثر من غيرها من الجوارح.

ويخلص الباحث في هذه المسألة إلى جواز تقدم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبل التأنيث والتثنية والجمع، كاسم الفاعل نحو: (مخلصاً زيداً دعا)، ومثال تقدم الحال على الصفة المشبهة له: مسرعاً ذا راحل، ويمنع من تقدم الحال على عاملها وإن كان فعلاً متصرفاً مواضع أربعة هي:

أولاً: أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء، كقولك: إني لأزورك مبهجاً.

ثانياً: أن يقترن العامل بلام القسم، نحو: لأصومن معتكفاً، ونحو لأصيرن محتسباً.

ثالثاً: أن يكون العامل صلة لحرف مصدر، نحو: إن عليك أن تتصح مخلصاً.

رابعاً: أن يكون العامل صلة لآل الموصولة، نحو: أنت المصلى فذاً.

أما إذا كان عامل الحال فعلاً غير متصرف فلا يجوز تقدمها عليه نحو: ما أحسن زيداً ضاحكاً، لأن فعل التعجب غير متصرف، ولا تتقدم الحال على عاملها إذا كان صفة لا تشبه

(١) الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ١٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

زيد أحسن من عمرو

الفعل المتصرف كأفعل الت
ضحكاً، والله أعلم^(١).

النصب بأن المخففة:

في الآية الكريمة ﴿وَحَسِبُوا أَلَّ تَكُونُ فِتْنَةً﴾^(٢) يقول ابن جني " والظاهر أن يرفع (تكون) لأنه معطوف على أن الثقيلة، إلا أنه نصب، لأن هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه (أن) الخفيفة"^(٣). كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّ تَكُونُ فِتْنَةً﴾.

قرأ الفعل (تكون) بالرفع والنصب، فالحجة لمن رفع أنه جعل (لا) بمعنى ليس، لأنه يجحد بها كما يجحد بـ (لا) فحالت بين أن وبين النصب، وقال البصريون: (أن) هذه مخففة من المشددة وليست (أن) التي وضعت لنصب الفعل فلا تدخل عليه إلا بفاصلة، إما بـ (لا) أو بالسببية، لتكون لك عوضاً من التشديد، وفاصلة بينهما وبين غيرها، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾^(٤)، فلم يختلف القراء في رفعه، لأن (أن) مخففة من الشديدة، والأصل فيه: أنه لا يرجع، وأنه سيكون، والحجة لمن نصب: أنه جعل أن الناهية للفعل، ولم يحل بـ (لا) بينهما وبين الفعل^(٥). كما قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ ﴿وَأَلَّا تَسْجُدُوا﴾، إذن فقد ذهب ابن جنني كغيره من البصريين إلى أن هذه هي أن المخففة فلا تدخل على الفعل إلا بفاصلة بينها وبينه.

والمخففة من (أن) هي الواقعة بعد علم أو بعد ظن نحو (وحسبوا أن لا تكون) ويجوز في حالة الظن أن تكون ناهية، وهو الأرجح ولذلك أجمعوا عليه في ﴿أَحْسِبُ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ واختلّفوا في ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ فقرأه غير أبي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب^(٦).

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: (ألا تكون) نصباً: بينما قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: (ألا تكون) رفعاً على أن (أن) مخففة من الثقيلة، ولم يختلفوا في رفع (فتنة)

(١) أنظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، ط١، دار الخير، ١٩٩٠م، ج١، ص ٥٣٦ - ٥٣٧.

(٢) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٧١.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، ج٢، ص ٤٢٤.

(٤) القرآن الكريم، سورة المزمل، الآية ٢٠.

(٥) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ١٣٣ - ١٣٤.

(٦) الأخصاري، أوضح الممالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢، ص ٧٦.

أي على أن (تكون) تامّة على تقدير: أن لا تكون أقوالهم فتنة، قال أبو علي الفارسي: وإنما رفعوه فيها نرى لاتباع الأثر، لأنه لا يجوز في العربية^(١).

ويذهب الباحث في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه ابن جنبي، فإذا وقعت (أن) الساكنة المخففة بعد فعل يفيد العلم واليقين، وجب أن تكون مخففة من (أن) المشددة، وأن يكون المضارع مرفوعاً، ولا يجوز أن تكون (أن) الناصبة للمضارع، وإن وقعت بعد فعل يدل على الظن الراجح، جاز أن تكون مخففة من (أن) المشددة، وذلك لأن (أن) الناصبة للفعل المضارع تستعمل في مقام الرجاء وللطعم فيما بعدها، فلا يناسبها اليقين، وإنما يناسبها الظن لم يجز أن تقع بعد فعل يفيد اليقين، و(أن) المخففة هي للتأكيد، فيناسبها اليقين، ولما كان الرجاء والطعم يناسبهما الظن، جاز أن تقع بعده (أن) الناصبة للمضارع المفيدة للرجاء والطعم، وإنما جاز أن تقع بعده (أن) المخففة المفيدة للتأكيد، إذا كان ظناً راجحاً، لأن الظن الراجح يقترب من اليقين فينزل منزلته، إن (أن) المخففة لا تدخل إلا على الجمل عند من يهملها وعند من يعملها في الضمير المحذوف، والجملة بعدها إما إسمية وإما فعلية، فإذا كانت جملة إسمية أو فعلية فعلها جامد لم تحتج إلى فاصل بينها وبين (أن) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢).

والجملة الفعلية التي فعلها جامد كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾^(٣) وإن كانت الجملة بعدها فعلية فعلها متصرف، فالأحسن والأكثر أن يفصل بين (أن) والفعل بفاصل من الخمسة الآتية:

١- قد: كقوله تعالى: ﴿وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدِ صَدَقْنَا﴾^(٤)

٢- السين أو سوف: كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى﴾^(٥)

٣- النفي بلن أو لم أو لا: كقوله تعالى: ﴿أَيُحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾^(٦)

وقوله تعالى: ﴿أَيُحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾^(٧).

(١) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ٢٤٧.

(٢) القرآن الكريم، سورة يونس، الآية ١٠.

(٣) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ٨٥.

(٤) القرآن الكريم، سورة النجم، الآية ٢٠.

(٥) القرآن الكريم، سورة المزمل، الآية ٧٠.

(٦) القرآن الكريم، سورة القيامة، الآية ٣.

(٧) القرآن الكريم، سورة البلد، الآية ٧.

٤- أداة التثنية: الطريقة لأستقيبتهم ماء

غَدَقًا ﴿١﴾.

٥- رب: كقول الشاعر:

تَيْقَنْتَ أَنْ رَبُّ امْرِئٍ خَائِنًا

أَمِينٌ، وَخَوَانٌ يُخَالُ أَمِينًا ﴿٢﴾

فالفاصل يؤتى به لبيان أن (أن) هذه مخففة من (أن) الناصبة للمضارع. ويجوز أن لا يفصل بين (أن) والفعل بفاصل، إن كان مما يدل على العلم اليقيني كقول الشاعر:

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال ﴿٣﴾

وذلك أنه لما وجب أن يعد (أن) الساكنة مخففة من (أن) المشددة، إذا وقعت بعد فعل يقين، ولم يجز أن تكون هي الناصبة للمضارع، سهل ترك الفصل بينهما وبينه، لأن الفصل إنما يكون لتمييز إحداهما على الأخرى، للإيدان من أول الأول بأنها ليست الناصبة للمضارع وإنما هي المخففة ﴿٤﴾، والله أعلم.

مثل وما:

في الآية الكريمة ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ ﴿٥﴾، يذهب ابن جني إلى أنه جعل (مثل) و (ما) أسماً واحداً، فبنى الأول على الفتح، وهما جميعاً عنده في موضع رفع، لكونهما صفة لـ (حق) ثم يقول: "فإن قلت: فما موضع (أنكم تنطقون)؟ قيل: هو جر بإضافة (مثل ما) إليه فإن قلت: ألا تعلم أن (ما) على بنائها، لأنها على حرفين الثاني منها حرف لين، فكيف تجوز إضافة المبني؟ قيل ليس المضاف (ما) وحدها، إنما المضاف الاسم المضموم إليه فلم تغد (ما) هذه أن تكون كساء التانيث في نحو: هذه جارية زيد، أو كالألف والنون في سرحان عمرو، أو كياءي الإضافة في بصري القوم" ﴿٦﴾.

(١) القرآن الكريم، سورة الجن، الآية ١٦.

(٢) البيت مجهول القائل، استشهد به صاحب كتاب جامع الدروس العربية، ج ٧، ص ٣٢٦.

(٣) البيت مجهول القائل أورده ابن عقيل رقم (١٠٧) وابن هشام في شرح قطر الندى وبل الصدى، رقم (٥٧) من شواهد.

(٤) أنظر: الأنصاري، ابن هشام محيي جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد المجيد، ص ٢١٢ - ٢١٦.

(٥) القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية ٢٣.

(٦) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ١٨٣.

وإن شئت قلت: مركز أبحاث الرسائل الجامعية (كم) في الخبر، نحو:

كم عبد ملكت، وهي مبنية، وإلى إضافة أي من قول الله سبحانه ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(١)، وهي مبنية عند سيبويه^(٢).

إن ابن جنى عدّ (مثل ما) اسماً واحداً بالرغم من انفصال (ما) عن سابقتها، ليست كما جاءت تاء التانيث في (جارية) أو الألف والنون في (سرحان) أو ياء الإضافة في بصري. ولو صح ما ذهب إليه ابن جنى لجاؤا الرسم القرآني لهذا الاسم موصلاً بين (ما ومثل) كما في جارية وسرحان وبصري ومثلما.

(الحق مثل ما): قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم (مثل ما) نصباً وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (مثل ما) بالرفع^(٣).

وفي الإنصاف يذكر الأنباري: الاسم الذي أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه، في قراءة من قرأ (مثل) بالفتح وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب، وإن كان في موضع رفع، لأنه اسم مبهم مثل (غير) أضيف إلى غير متمكن^(٤).

ويظهر للباحث أن من ذهب إلى (مثل) جاءت مبتدأ ولكنها بنيت لإبهامها مع إضافتها للمبني (ما)، فقراءة حمزة والكسائي ومن قرأ (مثل) بالرفع صفة لقوله (الحق) وباقي السبعة والجمهور بالنصب، ولما أضيف إلى غير متمكن بني، (وما) على هذا الإعراب زائدة للتوكيد والإضافة هي: إلى (أنكم تتطوقون) فصارت (مثل) مع (ما) شيئاً واحداً.

ويرى الباحث في قراءة: (مثل) بالرفع أحد الأوجه التالية:

أولاً: جاءت نعتاً لـ (حق).

ثانياً: أنها جاءت خبراً ثانياً لـ (إن).

ثالثاً: أن (مثل) و (حق) جاءت خبراً واحداً كما نقول (حامضٌ حلواً).

أما (ما) فقد جاءت زائدة في الأوجه الثلاثة السابقة.

بينما يرى الباحث قراءة النصب جاءت لأحد الأوجه الآتية:

أولاً: جاءت (مثل) حال منصوبة من النكرة (حق) و (ما) جاءت زائدة.

ثانياً: جاءت (مثل) حال منصوبة من الضمير و (ما) زائدة.

(١) القرآن الكريم، سورة مريم، الآية ٦٩.

(٢) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ١٨٢.

(٣) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ٦٠٩.

(٤) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج ١، ص ٢٦٧.

فعل تقديره (أعني) أي:

ثالثاً:

(أنه حق أعني مثل...) وما جاءت زائدة.

رابعاً: جاءت (مثل) منصوبة في محل رفع وما زائدة، على قراءة الرفع.

وبذلك تكون (مثل) معربة في الأوجه السابقة.

ويرجح الباحث أن (مثل) جاءت مبنية على الفتح لأنها أضيفت إلى مبهم مقصود (ما) مع أنها مبهمة كذلك وتكون (ما) هنا زائدة أو بمعنى شيء، وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه بقوله: "والحجة لمن نصب أنه بناه مع (ما) بناء (لا رجل عندك) (١)".

ما الزائدة:

يقول ابن جني: "وقد كثرت زيادة (ما) توكيداً" (٢). كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ

مِيثَاقَهُمْ﴾ (٣)، وقوله عز قدره: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَاراً﴾ (٤).

الباء في (فبما نقضهم) تتعلق بمحذوف، قدره الزمخشري: فعلنا بهم ما فعلناه، وقدره ابن عطية: لعناهم وأذللناهم، وحتمنا على الوافين منهم الخلود في جهنم، قال ابن عطية: وحذف جواب هذا الكلام بليغ متروك مع ذهن السامع (٥).

وفي الإتيان (فبما نقضهم ميثاقهم)، أي فبنقضهم، ما زائدة، (٦)، ونجد أن (ما) تزداد بعد (من) و (عن) والباء، فلا تكهن عن عمل الجر (٧).

(مما خطبتهم) أجمع القراء على جمع السلامة إلا (أبا عمرو) فإنه قرأ (خطاياهم) على جمع التكسير وقال إن قوماً كفروا ألف سنة لم يكن لهم إلا خطيات بل خطايا، واحتج أصحاب القراءة الأولى بأن الألف والتاء قد تأتي على الجمع القليل والكثير، الدليل قوله تعالى: ﴿مَا نَبَذَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ ولا يقال هذا جمع قليل لأن جمع المؤنث السالم من جمع القلة (٨).

(١) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٣٢٢.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٢٨٤.

(٣) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٥٥، سورة المائدة، الآية ١٣.

(٤) القرآن الكريم، سورة نوح، الآية ٢٥.

(٥) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود، ط ١، ١٩٩٣، ج ٣، ص ٤٠٣.

(٦) الأبهاري، الإتيان في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين والبصريين، ط ١، ١٩٩٨، ج ٢، ص ١٥٢.

(٧) الأصبهاني، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط ١، ١٩٩٧، ج ١، ص ٣٥٦.

(٨) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ط ٢، ١٩٧٩م، ص ٣٥٣.

لقد قرأ أبو عمرو لياقون (مما خطبتهم) بالهمزة والتاء^(١). و (ما) زائدة للتوكيد، قال ابن عطية: لا ابتداء الغاية، ولا يظهر إلا أنها للسبب وقرأ عبد الله (من خطبتهم ما اغرقوا)^(٢).

وشاهد آخر يورده ابن جني عن تلك الآية الكريمة ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٣) (لما): يقرأ بتشديد الميم وتخفيفها، فالحجة لمن شدد: أنه جعل إن بمعنى (ما) الجاحدة وجعل (لما) بمعنى (إلا) للتحقيق والتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ من الله تعالى، والحجة لمن خفف أنه جعل (إن) خفيفة من الثقيلة وجعل (ما) صلة مؤكدة والتقدير: إن كل نفس لعلها حافظ^(٤).

وقرأ الجمهور (إن) خفيفة و (كل) رفعاً و (لما) خفيفة، وهي عند البصريين مخففة من الثقيلة، و (كل) مبتدأ و (اللام) هي الداخلة للفرق بين إن النافية وإن الخفيفة و (ما) زائدة و (حافظ) مبتدأ وخبر، وقرأ الحسن والأعرج وقتادة وعاصم وابن عامر وحمزة وأبو عمرو، ونافع بخلاف عنهما (لما) مشددة، وهي بمعنى أن اغة مشهورة في هذيل وغيرهم، تقول العرب: أقسمت عليك لما فعلت كذا أي إلا فعلت، قال الأخفش: فعلى هذه القراءة يتعين أن تكون (إن) نافية، أي ما كل نفس إلا عليها حافظ، وحكى هرون أنه قرأ (إن) بالتشديد (كل) بالنصب، فاللام هي الداخلة في خبر (إن) و (ما) زائدة و (حافظ) خبر إن وجواب القسم هو ما دخلت عليه إن سواء كانت المخففة أو المشددة أو النافية، لأن كل منهما يتلقى به القسم فتلقبه بالمشددة مشهورة، وبالمخففة ﴿تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لُزْزِعِينَ﴾^(٥)، وبالنافية ﴿وَلَنْ زَالًا إِنْ أَمْسَكْتُمَا﴾ (فاطر: ٤١)^(٦) (٧).

يرى الباحث في هذه المسألة أن ابن جني قد ذهب إلى القول بزيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ وقوله عز وجل: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ وقد جاءت (ما) في الآيات السابقة توكيداً.

فابن جني قد اعتمد على تفسير هذه الآيات على المعنى الذي أفادته (ما) التي جاءت زائدة، فالباحث يؤيد ابن جني في زيادة (ما) إذ يمكن الاستغناء عنها وحذفها وتقدير الكلام بعد

(١) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٧٢، ص ٦٥٣.

(٢) الأندلسي، البحر المحيط ج ٨، ص ٣٣٧.

(٣) القرآن الكريم، سورة الطارق، الآية ٤.

(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٣٦٨.

(٥) القرآن الكريم، سورة الصافات، الآية ٥٦.

(٦) القرآن الكريم، سورة فاطر، الآية ٤١.

(٧) الأندلسي، تفسير البحر المحيط ج ٨، ص ٤٤٨-٤٤٩.

حذفها يكون: (فَيَنْقُضُهُمْ) (حافظ) فجاءت (ما) زائدة لتفيد معنى التوكيد.

لقد جاءت (ما) زائدة في الآيات السابقة، لأنها جاءت بعد حروف الجر الباء (فبما) واللام (لما) وحرف الجر (من) (مما)، يقول صاحب أوضح المسالك "تزداد كلمة (ما) بعد (من) و (عن) والباء، فلا تكفهن عن عمل الجر، نحو (فبما نقضهم) (١).
أن ابن جني قد قاس زيادة ما بعد حرف الجر (اللام) في قوله تعالى (لما عليها حافظ) على زيادتها بعد حرف الجر (الباء) واللام، إضافة إلى إعمال حرف الجر (اللام) بوجود (ما) بعده.

تركيب ويك أنه:

في قول الله عز وجل: ﴿وَيَكُنُّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (٢) يقول ابن جني: "قذهب الخليل وسيبويه فيه إلى أن (وي) مفصول، وهو اسم سمي به الفعل في الخبر، وهو معنى أعجب، ثم قال مبتدئاً: كأنه لا يفلح الكافرون، وأنشد فيه:

وَيَ كَانَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُحِبُّ نَبَاً وَمَنْ يَنْقَرُ يَعِشُ عَيْشَ ضَرٍّ (٣).

وقذهب أبو الحسن فيه إلى أنه: ويك أنه لا يفلح الكافرون، أراد: ويك أي أعجب أنه لا يفلح الكافرون، أي أعجب لسوء اختيارهم ونحو ذلك فعلق (أن) بما في (ويك) من معنى الفعل، وجعل الكاف حرف خطاب بمنزلة كاف ذلك وهناك قال أبو علي ناصراً لقول سيبويه: قد جاءت كان الزائدة وأنشد بيت عمر بن أبي ربيعة:

كَأَنِّي حِينَ أَمْسَى لَا تُكَلِّمُنِي ذُو بُغْيَةٍ يَسْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُوداً

أي أنا كذلك، و (كذلك) قول الله سبحانه (ويكأنه لا يفلح الكافرون) أي (هم لا يفلحون)، وقال الكسائي: أراد: ويك، ثم حذف اللام (٤) في القراءة الشاذة (ويك أنه) ذكر ابن جني عدة أوجه في تركيبها منها ما هو لعلماء من الكوفة، ومنها ما هو لعلماء من البصرة، فسبويه يرى أن (وي) مفصولة عن (كان)، ويقول ابن جني -في المحتسب- مشيراً إلى رأي سيبويه: "وهو أن وي: اسم سمي به الفعل في الخبر، فكأنه اسم لفعل أعجب، ثم ابتداء، فقال: كأنه لا يفلح الكافرون" (٥)، وتكون (كان) عارية من التشبيه، وقد أشار سيبويه في الكتاب إلى

(١) الأخصاري، أوضح المسالك، ج ١، ص ٣٥٦.

(٢) القرآن الكريم، سورة القصص، الآية ٨٢.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ١٦٩، البيت لزيد بن عمرو بن نليل القرشي أورده ابن جني.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ١٦٩ - ١٧٠.

(٥) ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ١٥٥.

هذا بقوله: "وسألت الخليل
مفصولة من كان"^(١). ونجد الأخفش يرى أنها (ويك) اسم فعل بمعنى أعجب، وهناك حرف
جر ساقط، والتقدير: لأنه لا يفلح الكافرون، يقول ابن جني: "ومن قال: إنها ويك، فكأنه قال:
أعجب، لأنه لا يفلح الكافرون وأعجب لأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده"^(٢)، وهو قول
أبي الحسن وعلى ذلك تكون الكاف هنا حرف خطاب بمنزلة الكاف في (ذلك) و (أولئك).
لقد اختار ابن جني رأي الخليل وسيبويه دون أن يقدم تعليلاً لاختياره حيث يقول:
"والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه"^(٣)، والرأي الصواب ما ذهب إليه الخليل لأن معنى الآية
قائم على الدهشة والاستغراب والتعجب، وهذا يستفاد من اسم الفعل (وي)، على التشكك
والتقريب، وهذا يستفاد من (كان).

إن هذا التعبير مقول على لسان فريق من المؤمنين ضعيفي الإيمان، تمنوا أن يكون
لهم ما لقارون من مال، فمن الطبيعي أن تكون عباراتهم تحمل فيها معاني الشك والتعجب فأخذ
ابن جني بهذا الرأي بعد تفحص سائر الآراء، بصريّة أو كوفية والأخذ برأي موافقاً للقول
والمنطق السليم.

الاشتقاق الأكبر:

يقول ابن جني: "تمن ذلك الأصل الأول (ك ل م) منه الكلم للجرح، وذلك للشدة فيه،
وقالوا في قول الله سبحانه: ﴿دَائِبَةٌ مِنَ الْأَرْضِ تَكَلِّمُهُمْ﴾^(٤) قولين: أحدهما من الكلام، والآخر
من الكلام أي تجرحهم وتأكلهم، وقالوا: الكلام، ما غلظ من الأرض، وذلك لشدته وقوته،
وقالوا: رجل كلّم أي مجروح وجريح"^(٥).

لقد عرف ابن جنّي الاشتقاق الأكبر فقال: "وهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية،
فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع عليه هذه التراكيب، وما يتصرف من كل
واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل
الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"^(٦).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٥٤.

(٢) ابن جنّي، المحتسب، ج ٢، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٣) ابن جنّي، المحتسب، ج ٢، ص ١٥٥.

(٤) القرآن الكريم، سورة النمل، الآية ٨٢.

(٥) ابن جنّي، الخصائص، ج ١، ص ١٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

وذكر أيضاً قيم^(١) في التعرف إلى اللغة واستخدامها، وهذه النظرة الثاقبة إلى اللغة تربط بين أمرين هامين فيها، وهما المبنى والمعنى، خلافاً لما صنعه الخليل بن أحمد في معجمه العين، فلم يحاول هذا الأخير أن يربط بين معنى هذه التقلبات، وإنما هو عمل إحصائي يريد من ورائه أن يجمع ألفاظ اللغة ومفرداتها، ويدل على المستعمل منها والمهجور، أما ابن جنى - فقد حاول بكل السبل أن يجمع هذه التقلبات على معنى واحد، على أنه قد يكون في ذلك ضرب من التعسف، والتكلف في محاولة الربط بين هذه التقلبات، ويدل على ذلك كلام ابن جنى نفسه حول تطبيق هذا الاشتقاق في اللغة حيث يقول: "واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة"^(٢). ويؤكد ذلك أيضاً أن بعض هذه التقلبات مهمل مهجور، ويمكن الرجوع إلى معجم العين لتتأكد من هذه الحقيقة، ففي باب الجيم والتاء والباء، يستعمل منها مبينان فقط هما: ج ب ت - ت ج ب"^(٣)، وابن جنى يذكر أن من تقلبات (س ل م) ما هو مهمل مهجور، يقول: فأما (ل س م) فمهمل"^(٤)، وإزاء هذه الانتقادات لم يستبعد كثير من الباحثين أن يكون "هذا الاشتقاق نوعاً من أنواع اختلاف اللهجات"^(٥).

قراءة ابن عباس: (تكلمهم) وهي في قراءة الجماعة (تكلمهم) وفي القراءتين يكون الأصل اللغوي هو (كلم) يقول ابن جنى: "وهذه المادة مما وضعته العرب عبارة عن الشدة، هي وتقلبيها الستة"^(٦).

ومن القراءات التي تحدث فيها ابن جنى عن هذا الاشتقاق قراءة ابن مسعود: (حرت حرج)، وقراءة الجماعة: (حجر)^(٧). أكد ابن جنى أن خمسة من تقلبات هذا الأصل هي المستعملة، ولكنها جميعاً تؤول إلى معنى الضيق والشدة والاجتماع"^(٨)، وهذا الأصل المهمل هو (ر ح ج)، فالحجر وما تصرف منه، كاستحجر والحجرة، وكله إلى التماسك في الضيق، (والحرجة ما التفت من الشجر فلم يمكن دخوله، ومنه الحجر وبابه لضيقه، ومن الجرح لمخالطة الحديد واللحم وتلاحمه"^(٩)، ويبدو التكلف واضحاً، فمن أن يكون الجرح متماسكاً، وهو متفتك متشقق وأين التماسك والشدة في (رجح الميزان) ويبدو أن في هذا تحميلاً للنصوص اللغوية فوق ما تحتمل.

(١) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ١٢٨.

(٢) الخليل بن أحمد، العين، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، ج ١/٩٣، بغداد، ١٩٨٢.

(٣) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ١٢٨.

(٤) الصالح، صحفي، دراسات في فقه اللغة، ص ٢٠٩، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٩، ١٩٨٠ م.

(٥) ابن جنى، المحتسب، ج ١، ص ١٤٥.

(٦) القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ١٣٨.

(٧) ابن جنى، المحتسب، ج ٢، ص ٢٣٢.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

ومنه أيضاً قراءة فعل، وهي في قراءة

الجماعة: (جنة) بالتاء فيذكر ابن جنى: "أن المعنى الجامع لتصرف (ج ن ن) أين وقعت إنما هو الاستخفاء والستر، منه الجن والجنة والجان والجنان لاستتار الجن، ومنه (المجن) ومنه الجنين في الرحم"^(٢).

لقد تحدث ابن جنى عن كثير من القواعد الصرفية: كالإعلال والقلب، والميزان الصرفي، مما له علاقة بشكل الكلمة وبنيتها الخارجية، دون الإشارة إلى معناها، ففي قراءة سعيد بن جبيرة: ﴿وَرِيًّا﴾^(٣) يذكر ابن جنى وزن هذا المبنى الصرفي وأصله، فيقول: "وأما الزي ففعل من زويت، وأصلها زوي، فقلبت الواو على ما مضى ياء، وأدغمت في الياء"^(٤) ومن ذلك قراءة ﴿أَنْ يُصَيَّبَا﴾^(٥)، يذكر ابن جنى أن أصل هذا المبنى "ص ي ب أو ص و ب، ثم خرج القراءة، فذكر أن أصل الفعل المضارع: يصوبنا"^(٦).

ومن ذلك أيضاً قراءة الحسن: ﴿وَلَا أَدْرَأَنَّكُمْ﴾^(٧) يقول ابن جنى: "وطريقة أن يكون أراد: ولا أدريتكم به، ثم قلب الياء لانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنة الفاء، فصارت (أدراؤكم)، ثم همز على لغة من قال في الباز: الباز"^(٨).

(١) القرآن الكريم، سورة النجم، الآية ١٥.

(٢) ابن جنى، المحتسب، ج ٢، ص ٢٤٩.

(٣) القرآن الكريم، سورة مريم، الآية ٧٤.

(٤) ابن جنى، المحتسب، ج ٢، ص ٤٥.

(٥) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٥١.

(٦) ابن جنى، المحتسب، ج ١، ص ٢٩٤.

(٧) القرآن الكريم، سورة بونس، الآية ١٦.

(٨) ابن جنى، المحتسب، ج ١، ص ٣١٠.

التقاء الساكنين:

يقول ابن جنى: "وإنما كانت حركة هذا ونحوه الكسر دون اختيها، من قبل أنه ساكن قد احتيج إلى حركته، فجرت حركته إذا مجرى حركة التقاء الساكنين في نحو ﴿قُلْ اللَّهُمَّ﴾^(١)، و ﴿قُمْ اللَّيْلُ﴾^(٢)، وعليه أطلق المجزوم والموقوف في القوافي المطلقة إلى الكسر"^(٣). ثم يتابع ابن جنى قوله: "وروينا عن قطرب أن منهم من يقول شُمُّ يا رجل، فإن تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة فوقيتها واوًا، فقلت شُمُوا، ومن العرب من يقرأ ﴿اشْتَرُوا الضَّلَاةَ﴾^(٤) ومنهم من يكسر فيقول: (اشترُوا الضلالة) ومنهم من يفتح فيقول: (اشترُوا الضلالة) ... وروينا عن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر:

فهم بطنانهم وهم وزراؤهم وهم القضاة ومنهم الحكام

فإن وقفت على (هم) من قوله: "وهم القضاة، فقلت (همي) وكذلك... وزراؤهم، قلت: همو، لأنك كذا رأيتَه فعل الشاعر لما قال في أول البيت: فهمو، ففصلت بين حركة التقاء الساكنين"^(٥).

ويذكر النحاة أن العرب لا يجيزون أن يلتقي ساكنان، فإذا التقيا حرك الأول بالكسر، ولكنهم أجازوا أيضاً أن يتحرك بالفتح أو الضم، يقول ابن يعيش: "لا يخلو إما أن يكون بالكسر أو بالضم أو بالفتح"^(٦)، فالتحرك لالتقاء الساكنين إذا عملية صوتية، غايتها طلب الخفة والهرب من الاستتقال ليسهل النطق بالكلام والأصل غير أن بعض القراءات الشاذة وردت وقد تحرك فيها الساكن الأول بالضم أو الفتح، ومن ذلك قراءة التحريك عند تشبيه واو (لو) بواو الجماعة. يقول ابن جنى: "ومن ضمها شبهها بسكونها، وانفتاح ما قبلها بواو الجمع واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿اشْتَرُوا الضَّلَاةَ﴾"^(٧).

وأشار ابن جنى إلى أن هذه الآية قرأت بالفتح أيضاً، وذلك لالتقاء الساكنين، ويوضح سبب التحريك بالحركات الثلاث، فيقول: "كل ذلك لالتقاء الساكنين فمن كسر فعلى أصل حركة التقاء الساكنين، ومن ضم فلأجل واو الجمع، ومن فتح تبلغ بالفتحة لخفتها"^(٨).

(١) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٢٦.

(٢) القرآن الكريم، سورة المزمل، الآية ٢.

(٣) ابن جنى، الخصائص، ج ٣، ص ١٣٠.

(٤) الأندلسي، البحر المحيط، ج ٨، ص ٣٣٧.

(٥) ابن جنى، الخصائص، ج ٣، ص ١٣٢.

(٦) ابن يعيش، شرح المغلص، ج ٩، ص ١٢٣.

(٧) ابن جنى، المحتسب، ج ١، ص ٥٤.

(٨) ابن جنى، المحتسب، ج ٢، ص ٩٨.

ورغم ذلك فقد أجاز معينة منها في مثل هذه الألفاظ عوضاً عن التحريك، على أن من العرب من يكره ذلك في كل حالة، ولا يجيزون مثل دابة وشابة، ولذلك يلجأون إلى هذا الألف فيقولون: دابة، وشابة^(١).

وحمل على ذلك قراءة أيوب السخيتي «ولا الضَّالِّين»^(٢)، يقول ابن جني: «ذكر بعض أصحابنا أن أيوب سئل عن هذه الهمزة، فقال: هي بدل من المد لالتقاء الساكنين»^(٣).

تسكين المنصوب:

نحن نعلم أن الفتحة أخف الحركات، ومع ذلك فقد سكن العرب المنصوب طلباً للخفة، ومن القراءات التي سكن فيها المنصوب: «فأوارئ سَوَاءً أَجِي»^(٤)، وهي في قراءة الجماعة منصوبة: (فأواري).

وأجاز الزمخشري أن يكون منصوباً، وسكن تخفيفاً إلا أنه أجاز وجهاً آخر وهو أن يكون الفعل مرفوعاً - وهناك مبتدأ محذوف، أي (فأنا أواري)^(٥)، وذهب إلى ذلك (أبو حيان)^(٦)، ومن تلك القراءات: «فَنَسِيْ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً»^(٧)، نقل ابن جني رأي المبرد وهو أن هذا التسكين ضرورة من أحسن الضرورات حتى أن جعله قياساً في الكلام المنثور فيقول ابن جني: «حتى أنه لو جاء به جاء لكان قياساً»^(٨).

ومن ذلك أيضاً ما أورده ابن جني في خصائصه قراءة «أَنْ يُحْيِي الْمَوْتَى»^(٩)، وفي توجيه هذه القراءة استشهد ابن جني بقول العرب: (لا أكلمك حيري دهر) أي مدة دهر، يقول ابن جني: «فأسكن الياء في حيري، وهي في موضع نصب»^(١٠)، ومثل ذلك قراءة الحسن

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٩/٩.

(٢) القرآن الكريم، سورة الفاتحة، الآية ٧.

(٣) ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٤٦، ج ٢، ص ٣٠٥، والخصائص، ج ٣، ص ١٢٦.

(٤) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٣١.

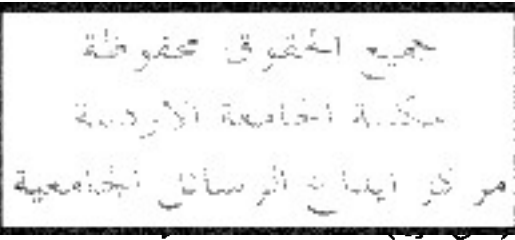
(٥) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٦٠٨.

(٦) أبو حيان، البحر المحیط، ج ٣، ص ٤٦٧.

(٧) القرآن الكريم، سورة طه، الآية ١١٥.

(٨) ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ٦٠.

(٩) القرآن الكريم، سورة القيامة، الآية ٥٠.



﴿أَوْ يَقْضُو﴾^(١)، وقراءة

جاز في القرآن^(٢). وهو قول شديد، ومن شواهده في شعر العرب قول روية:

كَانَ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْفَرْقِ أَيْدِي نَسَاءٍ يَتَعَاطَيْنُ الْوَرَقَ^(٣)

وقول أحد السعديين:

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَّتْ إِلَّا أَثَافِيهَا^(٤)

حذف التتوين:

للتتوين دلالات متنوعة ومعان مختلفة حددها النحاة منها "أن التتوين يفرق بين المعرفة والنكرة في بعض الأسماء خاصة، وهي الأسماء التي في أواخرها زوائد"^(٥) كسيبويه ونفطويه. يقول الزجاجي: "فإذا أرادوا تذكيرها نونوها، فقالوا: هذا عمرويه، ومررت بعمرويه آخر، فجعلوا التتوين دليلاً على المنكور منها، وكذلك جميع الأصوات والحكايات"^(٦)، وقد أطلق جل النحاة على هذا التتوين اسم: تتوين التتكير، إلا أن سيبويه مثل له دون أن يسميه حيث يقول: "ومما يقوي أنه معرفة - أي بعض الأسماء التي ترد منادى نحو: خبث، لكاع- ترك التتوين فيه، لأنه ليس اسماً يشبه الأصوات، فيكون معرفة إلا أنه لم ينون، وينون إذا كان نكرة، إلا ترى أنهم قالوا: هذا عمرويه وعمرويه آخر"^(٧).

ونجد أن عصفور قد نص عليه ومثل له فقال: "وتتوين التتكير هو الذي يلحق الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو سيبويه وسيبويه آخر، وإيه إذا استزدت من حديث معين، كأنك قلت: حدث حديثك، وإيه إذا استزدت حديثاً مبهماً، كأنك قلت: حدث حديثاً"^(٨).

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٣٧.

(٢) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٤٠.

(٣) العبري، التتوين في إعراب القرآن، ج ٢، ص ٦٤٤، تحقيق محمد علي الجاوي، مطبعة عيسى البابي، الحلبي، مصر، ١٩٧٦م.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٠٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٧.

(٦) الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، تحقيق مازن المبارك، دار الفلاس، ط ٤ / ١٩٨٢م، ص ٩٨.

(٧) الزجاجي، المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٨) سيبويه، الكتاب، ٢ / ١٩٩٠.

(٩) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ج ١ / ص ١٠١، تحقيق د. صاحب أبو جناح، دار إحياء التراث الإسلامي، العراق.

وأجاز بعض النحاة بحروف المد واللين،

فمن الشواهد على حذفه، قراءة ﴿ولا الليل سابق النهار﴾^(١)، يقول ابن جنى: "وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ (ولا الليل سابق النهار) فقلت له ما تريد؟ قال: أردت: سابق النهار. فقلت له: فهلا قلت؟ فقال: لو قلت له لكان أوزن"^(٢). كما يقول ابن بعيش: "فحذف التتوين للساكن بعده، كما يحذف المد من نحو: يغز الجيش ويرم الغرض"^(٣)، ومن ذلك أيضاً قراءة: ﴿قَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾^(٤) على أن تكون (ابن) خبراً عن عزيز، وحذف التتوين لالتقاء الساكنين. ومن ذلك أيضاً قراءة الأعرج والحسن ﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ﴾^(٥)، بالإضافة، وقرأت بالنصب والتتوين والقراءة المتواترة: بلا تتوين، على الإضافة.

يقول ابن جنى: "أما الرفع بالتتوين فعلى سمت القراءة العامة (شهادة بينكم) بالإضافة، فحذف التتوين فانجر الاسم"^(٦) وابن جنى يرى أن المعنى واحد في القراءتين، إلا أننا نرى أن التتوين يدل على العموم، أما تركه فيدل على التخصيص، يؤكد ذلك ابن جنى في توجيهه القراءة الشاذة: بالتتوين والنصب حيث يقول: "أما (شهادة) فهي أعم من قراءة الجملة: شهادة الله بالإضافة، غير أنها بالإضافة أفخم وأشرف، وأحرى بترك كتمانها لإضافتها إلى الله بترك كتمانها"^(٧)، وحمل على ذلك أيضاً، قراءة عيسى بن عمرو ﴿هِيَهَاتُ﴾^(٨)، وقراءة أبي حيوة (هيهات)، فقد تحدث ابن جنى في توجيه هاتين القراءتين عن مبنى اسم الفعل وذكر أن: "من كسر منوناً أو غير منون فهو جمع (هيهات)، وأصله (هيهيات)، إلا أنه حذف الألف، لأنها في آخر اسم غير متمكن، كما حذف ياء (الذي) في التثنية. إذا قلت: (اللذان)، وألف (ذا) إذا قلت (ذان)"^(٩).

(١) القرآن الكريم، سورة يس، آية ٤٠.

(٢) ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ٢٤٩.

(٣) ابن بعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ٣٥ - ٣٧.

(٤) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٣٠.

(٥) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ١٠٦.

(٦) ابن جنى، المحتمب، ج ١، ص ٢٢٠.

(٧) ابن جنى، المصدر ذاته، ص ٢٢١.

(٨) القرآن الكريم، سورة المؤمنون، الآية ٣٦.

(٩) ابن جنى، المحتمب، ج ٢، ص ٩١.

ونجد أن ابن جني التتوين فقال: "ومن نون ذهب إلى التتكير أي بعدا بعدا، ومن لم ينون ذهب إلى التعريف، أراد البعد البعد"^(١)، "أما قراءة الرفع مع التتوين فقد ذكر ابن جني وجهين لتوجيهها: الأول: أن يكون أخلصها اسماً معرباً فيه معنى التتوين، ولم يجعله اسماً للفعل، وخبره (لما توعدون) والآخر: أن تكون مبنية على الضم، كما بنيت (نحن) عليه وكما بنيت (حوب) عليه في الزجر، ثم اعتقد فيه التتكير فلحقه التتوين"^(٢).

(١) ابن جني، المصدر ذاته، ص ٩١.

(٢) ابن جني، المعتتب، ج ٢، ص ٩١.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية

موقف ابن جني من القراءات

موزانة بين موقف ابن جني
ومواقف غيره من العلماء

منهج الخصائص في القراءات

موقف ابن جني من

كان القرآن الكريم هو الأساس الذي بنيت عليه قواعد النحو العربي، ونتيجة لعدم موافقة بعض القراءات للقواعد التي وضعها النحاة، تباينت مواقف النحاة من تلك القراءات، ومن هؤلاء النحاة صاحبنا ابن جني - رحمه الله - فقد تميزت الفترة الزمنية التي عاشها ابن جني باستقرار قواعد النحو العربي ورسوخها على الأساس الذي أثبتته سابقوه ومعاصروه، وعندما نظر النحاة في القراءات القرآنية تباينت مواقفهم منها.

إلا أن موقف ابن جني بعامّة من تلك القراءات وأصحابها كان يتسم بالإجلال والاحترام والموضوعية، فلم يحاول انتقاد أي من القراء، بل كان ينتصف لهم في كل مناسبة فإذا أخطأ أحد القراء أو قرأ بقراءة لا تتسجم مع مذهب النحاة فغلط القارئ تصدى ابن جني للدفاع عن القراءة وصاحبها، ومثال على ذلك: قرأ الحسن البصري: ﴿الْإِنْجِيلُ﴾^(١) بفتح الهمزة، فدافع ابن جني عن صاحبها بقوله: "ولكنه الشيخ أبو سعيد أنضّر الله وجهه، ونور ضريحه، فكيف الظن بالإمام في فصاحته وتحريره وثقته؟ ومعاذ الله أن يكون ذلك شيئاً جنح فيه إلى رأيه دون أن يكون أخذه عن قبله"^(٢)، يلاحظ الباحث الثقة الكبيرة التي أبداه ابن جني بأبي سعيد، الحسن البصري رغم استغراب ابن جني من قراءته بفتح الهمزة.

وفي مثال آخر قرأ ابن عباس قوله تعالى: ﴿وَوَظَنَّا أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾^(٣) فعقب ابن جني بقوله: "ومن ذلك قراءة ابن عباس: (وأيقن أنه الفراق)، وقال ابن عباس في تفسيره. ذهب الظن، قال أبو الفتح: ينبغي أن نحسن الظن بابن عباس، فيقال أنه أعلم بلغة القوم من كثير من علمائهم، ولم يكن ليخفى عليه أن (ظننت) قد تكون بمعنى علمت"^(٤). وسنستزيد من مواقف ابن جني تجاه القراءات وأصحابها، بموقف وقفه صاحبنا من أنس بن مالك في قراءته لقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَجْمَعُونَ﴾^(٥) بقراءتها على وجهين هما: (يجمحون) و (يشندون). يقول ابن جني: ليست هذه الحروف عن النبي ﷺ ولو كانت عنه لما ساغ إبدال لفظ مكان لفظ إذ لم يثبت التخيير في ذلك عنه ولما أنكر أيضاً عليه: (يجمزون)، إلا أن حسن الظن بأنس يدعو إلى اعتقاد تقدم القراءة بهذه الأحرف الثلاثة التي هي (يجمحون) و (يجمزون) و (يشندون)، فيقول: اقرأ بأبيها شئت فجميعها قراءة مسموعة عن النبي ﷺ لقوله عليه السلام: "نزل القرآن بسبعة

(١) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٣.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، ج ١، ص ٢٤٩.

(٣) القرآن الكريم، سورة القيامة، الآية ٢٨.

(٤) ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ٤٠٣.

(٥) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٥٧.

أحرف كلها شاف كاف" اعته مستكراً على من
يطعن بها قوله: "أولا يكفيك أنس موصلاً لها إلينا"^(١).

ومن خلال كتاب الخصائص والقراءات القرآنية التي استشهد بها ابن جني على قواعد اللغة نجده قد ساهم مع غيره من النحاة في وضع بعض المعايير التي تمسكوا بها في تقويم القراءة، وهذه المعايير هي مطابقة القراءة للغات العرب ومذاهب العربية، ومطابقتها لرسم المصحف، ولكونها مستقيمة المعنى. أما مطابقة القراءة لما عليه العرب والعربية في مذهبه فأمثلة كثيرة منها: أن ثمة رواية عن حمزة في تشديد الطاء في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا﴾^(٢) "وقد عيب بذلك لجمعه بين الساكنين، ليس فيها حرف مد ولين ليس ذلك عليه عيب، لأن القراء قد قرأوا بالتشديد قوله تعالى: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾^(٣)، ﴿أَمْنٌ لَا يَهْدِي﴾^(٤) ﴿بِعَمَّا يَعْظُمُكُمْ بِهِ﴾^(٥)، فإن قيل: "الأصل في الحرف الأول الذي ذكرته الحركة، وإنما السكون عارض، فقيل: إن العرب تشبه الساكن بالساكن لاتفاقهما في اللفظ، والدليل على ذلك: أن الأمر للمواجهة مبني على الوقف والنهي مجزوم بلا، واللفظ بهما سيان، فالسين في استطاعوا ساكنة، ومن العرب من يحركها كما في أول التعريف، فيقال: اللبكة، والأحمر، فجاز تشبيه السين بهذه اللام"^(٦).

وأيضاً فإن بعض العرب يتوهمون الحركة في الساكن، والسكون في المتحرك، كقول عبد القيس: أسل، فيدخلون ألف الوصل على المتحرك توهماً لسكونه، والإجماع في استطاعوا: حذف التاء كراهية لاجتماع حرفين متقاربي المخرج، فيلزمهم فيه الإدغام^(٧).

يقول ابن جني في هذا الصدد: "ويؤكد ذلك قول الله سبحانه: ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ وأصله استطاعوا، فحذفت التاء لكثرة الاستعمال، ولقرب التاء من الطاء، وهذا الأصل مستعمل، ألا ترى أن عقيبه قوله تعالى: ﴿وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ وفيه لغة أخرى، وهي استعت بحذف الطاء كحذف التاء، ولغة ثالثة: أسطعت، بقطع الهمزة مفتوحة، ولغة رابعة:

(١) ابن جني، المحتمب، ج ١، ص ٤١٥.

(٢) القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية، ٩٧.

(٣) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٥٤.

(٤) القرآن الكريم، سورة بونس، الآية ٣٥.

(٥) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٥٨.

(٦) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٣٢٢، ٣٢٣.

(٧) المرجع نفسه، ص ٣٢٣.

تحذف الألف لمكانها^(١) كما كتبت في المصحف الإمام، ومع أن قراءة أبي عمرو فصيحة فإن ابن جني رفض ما ذهب إليه الفراء والأخفش من رفض هذه القراءة لتعليقها أنها مخالفة لرسم المصحف^(٢).

ويدرس ابن جني إيات القرآن والنونات والتاءات، ويقرر أن من العرب من يحذفها في الدعاء وغيره ثم يُلصق معياره فيقول: "وما يجري مجراها- مما هو واقع موقع الأصول مثلها- بأصليته، مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادة شيء منه"^(٣).

أما المعيار الثالث فهو معيار المعنى في المفاضلة بين القراءات المتواترة ولا يعنيه أن يكون القارئ بالقراءة الراجحة عنده أقل شهرة من غيره فهو يعرض لكثير من القراءات دون ذكر صاحبها أو درجة شهرتها، فكثيراً ما نجده يقول: وعليه قراءة من قرأ، وقوله تعالى، ونحو قوله سبحانه، وعليه قوله سبحانه، وذلك قراءة بعضهم، ومن قرأ... الخ دون ذكر صاحب القراءة أو إسنادها بالرغم من وجود أكثر من وجه لقراءة الآية التي يستشهد بها ابن جني في كتابه الخصائص.

فالقراء الأوائل من الصحابة والتابعين وتابعيهم كانوا محل ثقة ابن جني وإجلاله وهذا ينطبق على قراءاتهم التي وردت عنهم نظراً لتوفر صحة الرواية والسند، إلا أننا نجد أن ابن جني ينتقد قراء زمانه وقراءاتهم، كما انتقد علماء العربية بل اعترض على بعض القراءات من خلال اعتراضه على أصحابها يقول ابن جني في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(٤)، مستولية حسداً يريهم ونغلاً يجويهم، وما اقلهم مع ذلك عدداً، وكذلك هم بحمد الله ولو ضوعفوا مدداً، فما ظنك بالقراء لو جشموا النظر فيه والتقري لغروره ومطاويه؟ جعلنا الله ممن يأوي إلى طاعته وأودعنا أبداً شكر نعمته^(٥). وقد جاء كلام ابن جني هذا انتقاداً للقراء الذين رفضوا ظاهرة الاشتقاق الأكبر، فقد ذكر ابن جني أن المبنى الصرفي (جدل) بكل تصاريفه يفيد معنى الشدة في الآية الكريمة ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾^(٦).

إن المتصفح لكتاب الخصائص يجد أن ابن جني لم يكن من المفرطين في تصريحهم بالاعتراض على القراءات القرآنية المتأخرة والمتقدمة، وبخاصة تلك القراءات التي لا تتوافق

(١) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٦٥.

(٢) الأخفش، الأوسط معاني القرآن، تعليق فائز فارس، ١٤٠١هـ، ص ١١٣.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٦٦.

(٤) القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية، ٧٧.

(٥) ابن جني، المحتمب، ج ١، ص ٤١٥.

(٦) القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية، ٥٤.

مع قواعد العربية بالرغم من أن قراءات لا اعتبارها أصلاً قامت عليه قواعد النحو.

أسلفت أن ابن جنى بصري، لذا فالقاعدة النحوية عنده تتسم بشيء من الاحترام-إن جاز التعبير- لا يجوز الخروج عنها، فقد كان ابن جنى يخضع اللغة للقواعد والقوانين اللغوية التي كان يراها ثابتة، ومع ذلك فقد ندر عنده رد بعض القراءات القرآنية ونعتها باللحن والضعف والقبح، وإن ورد عنه شيء من ذلك النقد فينبغي أن نقول إن ابن جنى بذلك قد وجه نقده لوجه اللغة في القراءة وليس نقداً للقراءة أو صاحبها، لأن القراءة "لا تخالف لأنها سنة"^(١).

وقد اقتدى ابن جنى بالرسول ﷺ إذ يقول: "ولذلك ما قال رسول الله ﷺ لرجل لحن: أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل، فسمى اللحن ضلالاً، وقال عليه السلام: رحم الله امرأً أصلح من لسانه، وذلك لما علمه ﷺ مما يعقب الجهل لذلك من ضد السداد، وزيف الاعتقاد"^(٢).

ونجد أن ابن جنى قد اهتم بالقراءات القرآنية باعتباره إياها لغات منسوبة أو غير منسوبة، وربما تكون لغات قديمة لم تصل إلينا، كما اهتم بالقراءات الشاذة فألف كتابه المسمى بـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات وإيضاحها، يقول في توجيهه لقراءة ﴿وَلْيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ ذِينَهُمْ﴾^(٣)، "هذه اللغة قديمة لم تتأد إلينا"^(٤).

"وذهب أبو اسحاق إلى أن اتخذت واتزنت وأن الهمزة أجريت من ذلك مجرى الواو، وهذا ضعيف"^(٥).

وفي موضع آخر ينقد قراءة ويصفها بالقبح فيقول في قراءتهم لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾^(٦) "وأما قراءة أهل الكوفة (ثم ليقطع) فقبيح عندنا"^(٧) دون التصريح باسم صاحب

القراءة.

(١) سيويه، الكتاب، ج ١، ص ١٤٨.

(٢) ابن جنى، الخصائص، ج ٣، ص ٢٤٦.

(٣) القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ١٣٧.

(٤) ابن جنى، المحتسب، ج ١، ص ٣٤٠.

(٥) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٢٨٧.

(٦) القرآن الكريم، سورة الحج، الآية ١٥.

(٧) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٣٣٠.

ويقول ابن جنى **﴿ شُرَكَائِهِمْ ﴾** (١) بقوله: ومن ذلك قراءة ابن عامر (للآية السابقة) وهذا في النثر وحال السعة

صعب جداً (٢).

ونجد أن ابن جنى يقوي قراءة على أخرى بقوله "وعليه قراءة من قرأ: **﴿ قُلْ لَنْ جَسْتْ بِالْحَقِّ ﴾** (٣) فأثبت واو (قالوا) لما تحركت لام (لان)، فيقول ابن جنى: "والقراءة القوية: (قاللان) بإقرار الواو على حذفها، لأن الحركة عارضة للتخفيف" (٤).

كما نجد أن ابن جنى في كتابه المحتسب يقول: "لولا أن القراء لا ينبسطون في هذه الطريقة (الاشتقاق الأكبر) لنبتهت على كثير منه، بل إذا كان منتحلوا هذا العلم والمترسمون به قلما تطوع طباعاهم لهذا الضرب منه، وإن اضطروا إلى فهم شيء منه جملته، أظهروا التجاهل به، ولم يشكروا الله عز وجل على ما لاح لهم وأعرض عن طريقهم، جرياً على عادة متوخم، وإخلاداً إلى خليقة كرهه".

لقد استند إلى القرآن الكريم في الاحتجاج للمسائل التي عرض لها وتوجيه القراءات، وكثيراً ما كان يلجأ إلى القرآن الكريم والقراءات القرآنية بشكل خاص ما وجد إلى ذلك سبيلاً حتى بلغت شواهد من القراءات القرآنية في كتابه الخصائص ما يزيد على المئة قراءة احتج بها على أوجه اللغة المختلفة.

وخلاصة ما يراه الباحث أن توجيهات ابن جنى للقراءات القرآنية بأنواعها حقيقة هامة، تفترض أنه لا يعد لغة قريش هي اللغة الفصيحة أو لغة القرآن الكريم، فنجد لا يذكر هذه اللغة إلا على أنها لغة العرب ولذلك أكثر من الإشارة بعلوها وفضلها وتميزها بين اللغات، ولم يذكر أنها لغة قريش، ويؤكد ذلك أنه ذكر كثيراً من الظواهر اللغوية المنسوبة لقبائل عربية كأزد السراء وهذيل وكنانة وطيء وغيرها، كما يجد الباحث أن ابن جنى قد أجاز الاحتجاج بكافة لغات العرب فعقد لذلك باباً في كتابه الخصائص تحت اسم "اختلاف اللغات وكلها حجة" (٥).

وقد أخذ الدكتور تمام حسان بهذه الحقيقة ودافع عنها وساق عدداً من الأدلة على صحتها منها: "وجود عدد من الظواهر اللغوية التي خالفت لغة قريش في القرآن الكريم كتحقيق الهمز، ومنها: افتخار الرسول ﷺ بفصاحته لنشأته في قبيلة سعد بن بكر، ومنها أن معظم

(١) القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ١٣٧.
(٢) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٤٠٧.
(٣) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٧١.
(٤) ابن جنى، الخصائص، ج ٣، ص ٩١.
(٥) ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ١٠.

الأشعار التي وصلت إلينا بلغاتهم المختلفة^(١).

موازنة بين موقف ابن جني ومواقف غيره من العلماء:

لا بد للباحث هنا من بيان موقف النحاة من القراءات القرآنية بعدما اتضح رأي ابن جني منها، فقد تباينت آراء النحاة في القراءات القرآنية، فمنهم من ضعفها ومنهم من خطأها، ومنهم من أيدها، فأدى ذلك إلى جدل ونقاش بين النحاة من جهة وأصحاب القراءات من جهة أخرى بل تعدى ذلك إلى جدل ونقاش بين النحاة أنفسهم، مما أسهم في إثراء الدرس اللغوي، فالبصريون في هذا المجال نجدهم قد سجّلوا موقفاً اتسم بالاحذر والحيطه من القراءات فلا يأخذون بها إلا ما ندر بينما نجد الكوفيين قد اعتمدوا اعتماداً كبيراً على القراءات في تععيد اللغة ودراستها، ولذلك فالبصريون لا يترددون في ردّ القراءة إذا تعارضت مع قواعد اللغة لديهم.

وابن جني كغيره من النحاة تأثر بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية إذ لم يكن القرآن الكريم بمنأى عن حديثه وجدله ونقاشه اللغوي، ويظهر ذلك جلياً في كثرة استشهاده بالقرآن الكريم على مسائل اللغة في معظم كتبه التي ألفها، وخير مثال على ذلك، كتابه الخصائص حيث استشهد بما يقارب ثلاث مائة وستين شاهداً من كتاب الله عز وجل، أما كتابه المحتسب فقد خصصه لشواذ القراءات وأهميتها.

ولا يغيب عن الباحث في هذا الموضوع أن يذكر بأهم لغوي تأثر به ابن جني وهو أستاذه أبو علي الفراسي -رحمه الله- فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن المذهب البغدادي تطور على يد أبي علي الفارسي وتلميذه، ومنهم الدكتور عبد العال سالم مكرم حيث يقول: 'فعلى يد الشيخ -يعني أبا علي الفارسي- وتلميذه -ابن جني- ذابت الفوارق بين المذهبيين فليس هناك مذهب بصري أو كوفي، وإنما هنالك مذهب بغدادي لا يتعصب لهؤلاء، ولا يتجاوز إلى هؤلاء، وما دام لهذا المذهب دليل يبعث فيه الحياة ويكتب له الخلود، وقد صور هذا المنهج البغدادي ابن جني تصويراً رائعاً^(٢)، وقد اعتمد الدكتور مكرم في ذلك على حرية العقل التي تمتع بها ابن جني وتخلصه من أثر الماضي.

(١) حسنان، تمام، الأصول، أنظر ص ٧٤ - ٧٦.

(٢) مكرم عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص ١٤٣، دار المعارف.

والباحث لا يميز راسته للغة يجده بصرياً
جمع جل الصفات المنهجية التي اتسم بها البصريون وعلى رأسها هذه السمة التي اعتمد عليها
الدكتور مكرم.

لقد كان ابن جنى بصرياً كشيخه أبي علي الفارسي، يتضح ذلك جلياً في مؤلفاته
ومنهجه في التعامل مع الشواهد القرآنية إذ أنه اتسم بحرية العقل والإرادة وظهر متحرراً من
الموثرات السائدة في زمنه، فعارض النحاة والقراء في المسائل التي لا تتفق مع ما يراه سليماً،
فظهرت له آراء نحوية مقنعة لم يسبقه إليها غيره.

لقد مثل ابن جنى علماء مدرسة البصرة الذين كانوا يخطنون القراءات أو يضعفونها
وينكر الباحث عليهم ذلك فكيف يأخذون بأبيات شعرية لم يعرف قائلوها، أو أقوال غريبة بدلاً
من أخذهم واحتجاجهم بالقراءات القرآنية لتثبيت قواعد اللغوية؟ كان الأولى بهم أن يأخذوا
بالقراءات أولاً، لأنها كلام الله جاءت بلسان عربي، وبلغات العرب.

ونجدهم في بعض الأحيان يعللون سلوكهم هذا بتعليلات واهية رغم وجود قراءة من
القراءات السبعة التي تثبت عكس ما يقولون وتنفى قاعدته، ومثال ذلك تعليلهم عدم جواز
العطف على الضمير المخفوض بقولهم: "إن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطف
على المجرور فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف لا
يجوز"^(١). وهذا دليل على تعصبيهم ونبذهم للقراءات، فوجد قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا
اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢) قد جوزت عطف الاسم على الضمير المجرور دون إعادة
الخافض، وفي مسألة أخرى نجدهم يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف
والجار والمجرور ويستندون في ذلك بقول الشاعر الجشمية:

هُمُ أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مِنْ لَا أَخَاهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةَ فِدْعَاهَا
وكذا قول النميري:

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِينُ

ونجدهم يمنعون الفصل بين المتضايقين بقراءة عامر وهو أحد القراء السبعة في قوله
تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ رَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٣) بفصل المفعول (أولادهم)
بين، قتل وشركائهم"^(٤).

(١) الأكلبي، كمال الدين أبي البركات، الإصناف في مسائل الخلاف، مسألة ٦٠، ص ٢٧٤.

(٢) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١.

(٣) القرآن الكريم، سورة الأعمام، الآية ١٣٧.

(٤) الأكلبي، الإصناف في مسائل الخلاف، مسألة ٦٠، ص ٢٥٠-٢٥١.

ولا يغفل الباحث من من هم من القراء المشهورين أمثال أبي عمرو بن العلاء البصري، وأبي يعقوب بن إسحاق الحضرمي وكذلك عيسى بن عمر، وقد أخذ عنهم كبار النحاة وأبرزهم الخليل وسيبويه، فمعارضة نحاة البصرة للقراء ليست ظاهرة عامة ولكنها غالبية، وهذا يعود لمنهج البصريين في دراسة واستقصاء اللغة.

وقد دحض الدكتور شوقي ضيف تهمة معارضة البصريين للقراءات وردّها، فهو يرى أن معارضتهم لها ظاهرة محدودة لا تتجاوز أصابع اليد، اقتصرت على القراءات التي رأوها لا تطرد مع قواعدهم، فردوها ولم يأخذوا بها، ويعتمد ضيف في إثبات ذلك على كتاب سيبويه فيقول: "إنه لا يوجد في هذا الكتاب وهو مرجع في مذهب البصرة ونحوها أي شاهد واحد يؤيد هذه التهمة ويثبتها"^(١). والباحث في هذا الأمر يرى ما يراه شوقي ضيف ويستدل هنا بكتاب الخصائص لابن جني الذي تركّز حوله الدراسة، فلا نجد فيه موضوعاً بحثه ابن جني إلا ونراه قد ذكر شاهداً من القراءات القرآنية أو القرآن الكريم، وقد تبين لي ذلك من خلال استعراضه لهذا الكتاب، فضلاً عن ما ألفه ابن جني من مؤلفات أخرى ومنها كتابه المحتسب الذي خصصه لدراسة القراءات القرآنية الشاذة والاحتجاج بها.

ونجد الأخصّ الأوسط يؤيد القراءات ويحتج بها بل يرى عدم جواز مخالفتها، لأنها من الرسول ﷺ وفي هذا يقول الدكتور شوقي ضيف: "وسبّرى الأخصّ الأوسط يسبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم"^(٢). ومن الكوفة أيضاً نجد الكسائي وهو من القراء السبعة وتلميذه الفراء وقد أخذ بالقراءات القرآنية في دراسة اللغة والاحتجاج بها على قواعدهم. فالنحو قد تأثر بقراءة الكسائي وهو شيخ الكوفة، ونرى ابن جني قد تأثر بهذا الشيخ وأخذ بعض المسائل بقراءته، ولكننا نجد الكسائي نفسه يعارض بعض القراءات القرآنية، والباحث يرى أن الكسائي عارض بعض القراءات القرآنية، لأنها لم تتوافق مع القواعد اللغوية إضافة إلى تحريه وبحثه عن اللفظ السليم واللغة التي تحكمها القواعد المنطقية السليمة.

وليس بدافع تخطئة بعض القراءات القرآنية كما ذهب شوقي ضيف إلى أن الكسائي والفراء فتحا للبصريين التاليين تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرد والزجاج^(٣). وفي اعتقاد الباحث أن النحاة الأوائل من البصريين والكوفيين لم يعارضوا القراءات القرآنية إلا أن اختلاف آرائهم دفع بهم إلى قبول القراءة أو ردّها الأمر الذي قاد بعض

(١) ضيف شوقي، المدارس النحوية، ط٣، ص ١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٥٧ - ١٥٨.

الدارسين إلى توجيه التمهج كل فريق في الأخذ بالشاهد أو عدم الأخذ ودراستهم اللغة، وإن وردت تقسيمات تحدد آراء النحاة في القراءات القرآنية كالأخذ بالقراءة والاستدلال بها دون حرج أو حذر أو معارضتها ورفضها وتخطئتها، أو رأي وسط يقضي بالأخذ بالقراءة بتخريج وتأويل، فهذا كله ياباه العقل ويرفضه المنطق فلا يجوز رفض قراءة متواترة وردت عن الرسول ﷺ وقبول بيت من الشعر لم يعرف قائله، والاحتجاج به على أوجه العربية وصحتها، والأجور والأولى هو الأخذ بتلك القراءة.

وهذا ما أقره السيوطي -رحمه الله- إذ يقول: "كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذ لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه"^(١).

منهج الخصائص في القراءات:

يبحث كتاب الخصائص في أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، وهو بحث فلسفي في اللغة وأصولها واشتقاقها وأحكامها ومصادرها وما يجوز القياس فيه. فقد جاء كتاب الخصائص في المرحلة التي تلت مجيء كتاب سيبويه إمام المدرسة البصرية، وكتاب الفراء إمام المدرسة الكوفية في القرن الرابع الهجري، حيث يجده القارئ كتاباً شاملاً جامعاً لخصائص العربية، جمع فيه ابن جني بين علوم العربية المتفرقة، ولعله أهم مصنفاته، فكشف فيه عن خصائص العربية المتكاملة من لغة ونحو وصرح وأدب وبلاغة وعروض وأصوات، وقد أوضح ابن جني منهجه وغايته من تصنيفه في نهاية الباب الأول تحت اسم: "باب القول على الفصل بين الكلام والقول" حيث قال فيه: "وهذا باب طويل جداً، وإنما افضى بنا إليه ذرو من القول أحببنا استيفاءه تانساً به وليكون هذا الكتاب ذاهباً في وجهات النظر، إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم؛ لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منهن وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ كيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي"^(٢)، فهذا تصريح أدلى به ابن جني يفيد أن كتاب الخصائص قصد به خدمة المعاني والكشف عن معانيها ونهج كل طريق يوصل إليها، وليس بحثاً في أحكام النحو وغيره.

(١) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٧، تحقيق: أحمد قاسم، ط ١، ١٩٧٦م.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢٢.

أما منهج ابن جنيد بها على قضايا اللغة فقد كان منهجاً متميزاً عن غيره تمثل في رد بعض القراءات سواء أكانت لغات منسوبة أن غير منسوبة، وقد تكون هناك لغات لم تصل إلينا، إلا أنه في النهاية أجاز الاحتجاج بكافة لغات العرب على اختلافها، وقد قدم ابن جنيد في كتابه الخصائص بعض التوجيهات النحوية والصرفية والصوتية محتجاً بالقراءات على صحتها، فتراه يعرض مسألة نحوية ويناقشها ويقلب أوجه القول فيها، فيعرض آراء العلماء حولها وقد يختار بعضها ويرجحه على رأي آخر، وقد يرفضها جميعاً فيأتي برأي جديد قوي عنده بقراءة قرآنية.

لقد رسخت القراءات عند ابن جنيد بعض القواعد النحوية وأكدها، إلا أن ابن جنيد لم يخرج كثيراً عما ألفناه عند النحاة الذين سبقوه؛ لأن النحو في تلك الفترة أشرف على الاكتمال، فالنحاة المتأخرون الذين جاءوا في القرن الثالث الهجري وما بعده لم يكن لهم في الغالب ذلك الشأن الكبير في قضايا اللغة سوى بعض الاستداركات والتوضيحات والموازنات.

فاهتمام ابن جنيد بالقراءات القرآنية والاحتجاج بها ميزة عند البصريين، فنراه يأتي بتخريج نحوياً يليه تخريج صوتي، أو بلاغي، أو صرفي، فيأتي بالشاهد من كلام العرب شعراً أو نثراً، ثم بالقراءات القرآنية، مشيراً في بعضها إلى أصحاب تلك القراءات دون ذكر الآية بكاملها.

وقد ينقل رأياً لأحد من أخذ عنهم كابن مجاهد وأبي حاتم والكسائي وحمزة، فيرفض هذا الرأي أو يقبله معلاً رفضه للقراءة أو قبوله وموافقها لوجه من أوجه العربية، بمختلف وسائل الاحتجاج والاستدلال المتاحة كالسماع والقياس والتعليل، فإن لم يجد من ذلك شيئاً لجأ إلى التقدير والتأويل، وإلا فقد يرد القراءة إلى إحدى لهجات العرب ولغاتها.

ويتضح منهج ابن جنيد في كتابه الخصائص في تعامله مع القراءات القرآنية بشكل وافر من خلال استعراض بعض شواهد القراءات القرآنية ومعالجة ابن جنيد لها والاحتجاج بالوجه الذي جاءت عليه، فنجده يقول بعد عرض القراءة القرآنية لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ﴾ (١) فيفصل القول في (مثل ما) ويأتي بشاهد من الشعر ثم يقول: "فهذا وجه" (٢)، ويقول ابن جنيد: "وأما ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ (٣) و ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ (٤) فرواها الفراء

(١) القرآن الكريم، سورة الذاريات، الآية ٢٣.

(٢) ابن جنيد، الخصائص، ج ٢، ص ٧١٣.

(٣) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٦٧، النساء، الآية ٥٨.

(٤) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٥٤.

عن أبي عمرو وبالإسكان كان كان أركى فقد كان
اذكى^(١). فنراه قد تأثر برأي الفراء ورأي سيبويه في تخريجه للقراءة.

ويقول ابن جنبي: "وكذلك قراءة من قرأ ﴿بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾^(٢) وعلى ذلك قال
(الراعي)^(٣)، فيستشهد ابن جنبي ببيت من الشعر على صحة القراءة، ومن ترجيح ابن جنبي
لوجه أو لقراءة على أخرى يقول: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾^(٤) (أي بر من اتقى)، وإن شئت كان
تقديره: ولكن ذا البر من اتقى والأول أجود، لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، الخبر
أولى بذلك من المبتدأ، لأن الاتساع بالإعجاز أولى منه بالصدور^(٥). فقد رجح ابن جنبي حذف
المضاف وفضل حذف الخبر على حذف المبتدأ.

ونجد ابن جنبي يفضل قراءة ويصرح بصاحبها فيقول: "والأحسن عندي في يعقوب
قوله - عز اسمه -: ﴿وَمَنْ وَّرَاءَ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾^(٦) فيمن فتح أن يكون في موضع نصب بفعل
مضمّر دل عليه قوله (فبشرناها بإسحاق) أي وأتيناها يعقوب^(٧).

ونرى ابن جنبي في موقع آخر يقارن بين مذهب كوفي ومذهب بصري، ويفضل
أحدهما على الآخر فيقول: "ومن ذلك ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف؛ نحو قول الله
- عز وجل -: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٨)، قالوا الواو هنا زائدة مخرجة عن
العطف، والتقدير عندهم فيها: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، وزيادة الواو أمر لا يثبت
البصريون^(٩)، ثم يأتي ابن جنبي في تخريجه لهذه الآية برأي مختلف عن رأي الكوفة والبصرة
فيقول: "لكنه عندنا على حذف الجواب، أي حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها
كذا وكذا صدقوا وعدهم، طابت نفوسهم"^(١٠)، ونرى ابن جنبي يقوي قراءة بعينها فيقول عن

(١) ابن جنبي، الخصائص، ج ٢، ص ٣٤٠.

(٢) القرآن الكريم، سورة الزخرف، الآية ٨٠.

(٣) ابن جنبي، الخصائص، ج ٢، ص ٣٤١.

(٤) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٥) ابن جنبي، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٢.

(٦) القرآن الكريم، سورة هود، الآية ٧١.

(٧) ابن جنبي، الخصائص، ج ٢، ص ٣٩٧.

(٨) القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية ٧٣.

(٩) ابن جنبي، الخصائص، ج ٢، ص ٤٦٢.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٤٦٢.

قراءة من قرأ ﴿ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنَّا نَسئَلُكَ بِإِقْرَارِ الْوَاوِ عَلَى حَذْفِهَا ﴾^(٢).

وقد يأتي ابن جني بتوجيه جديد لم يسبقه إليه غيره وعلى هذا يقول يتوجه عندي قول الله - سبحانه -: ﴿ وَلَنْ نُنْفَعَكَ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْرِكُونَ ﴾^(٣)، وذلك: أن تجعل (إذ) بدلاً من قوله (اليوم)، وإلا بقيت بلا ناصب^(٤).

ويكتفي الباحث بذكر هذه الأمثلة وهي كثيرة في كتاب الخصائص، ومن هذه الأمثلة نثبين أن ابن جني قد اعتمد في كتابه الخصائص في الاستدلال بالقراءات على أصول كغيره من النحاة وذلك لتكون وسيلة إقناع القارئ فلا بد له من تقديم الدليل تلو الدليل فهو لا يدع المسألة إلا وقد أيقن أنها قبلت لدى غيره واستقامت، وما هذه الأصول التي اعتمدها ابن جني سوى منهج اتبعه في كتابه الخصائص أساساً للاحتجاج والاقتناع، ومن تلك الأصول: اعتماده على الشواهد الشعرية والنثرية، فنراه ينتقل من شاهد شعري إلى آخر نثري ثم إلى قراءة قرآنية، أو شاهد قرآني، أو مثال أو حكمة، أو حديث نبوي شريف، إلا أن ابن جني قد التزم بحدود عصر الاحتجاج في ذلك.

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٧١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٩١.

(٣) القرآن الكريم، سورة الزخرف، الآية ٣٩.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٢٢٤.

بعد العرض السابق في دراستي "الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص"، تبين مدى أهمية القراءات القرآنية في الدراسات اللغوية التي كانت ثمرة من ثمار الاشتغال بكتاب الله عز وجل والاهتمام باللغة التي نزل بها.

فنشأة علم النحو وغيره من علوم العربية عند العرب اتصلت اتصالاً وثيقاً بعلم القراءات القرآنية، وبخاصة بعد وضع أبي الأسود الدؤلي نقطاً دالة على حركات أواخر الكلم في القرآن. حيث ضبط القراء قراءتهم بهذه الرموز الأمر الذي لفت الأنظار إلى تباين أواخر الكلم، فكان ذلك محركاً ودافعاً، إلى البحث والدراسة لذلك الاختلاف وعوامل التباين، فجاء معظم المهتمين بالنحو في مراحل الأولى من القراء - رحمهم الله -.

لقد أثرت القراءات القرآنية وتخريجها وبيان عللها ووجوهها في الدراسات اللغوية أيما تأثير، فقد دافع النحاة عن وجوه، وظهرت الخلافات بين النحاة، مما فتح الباب أمام كثير منهم لدراسة اللغة دراسة مستفيضة.

ويستطيع الناظر في جهود النحاة ومواقفهم من القراءات القرآنية أن يميز موقف البصريين من الكوفيين، إذ يلاحظ أن الكوفيين كانوا أكثر اتساعاً وقبولاً للقراءات من البصريين في درس اللغوي، ويعود ذلك إلى المنهج الذي رسمته كل مدرسة لنفسها.

ولما كان كتاب الخصائص لابن جني من الكتب التي اهتمت باللغة فقد تجلّى دور القراءات القرآنية كشواهد على قضايا اللغة ومسائلها حيث اتكأ عليها ابن جني في إرساء وجهات نظره في القضايا النحوية والصرفية المختلفة، ولعل ابن جني خير مثال على من وظف القراءات القرآنية كشواهد في مسائل اللغة، فهو يعرض وجهة نظر علماء اللغة، بالإضافة إلى وجهة نظره وما يقدمه من أدلة لغوية تعزز مذهبه، ثم يؤيد أو يعارض مستنداً في كثير من الأحيان على قراءات قرآنية من كتاب الله الكريم، وقد تناول الباحث جملة من المسائل النحوية عند ابن جني التي استند إليها على قراءات في مناقشتها وعرض رأيه فيها.

فالقراءات القرآنية بحر زاخر في فنون العربية وعلومها، فهي تقدم لنا دراسة وافية شاملة لشتى الظواهر اللغوية التي عرفتها القبائل العربية، شمالها وجنوبها، وقد وقفنا على بعض تلك الظواهر اللغوية في هذه الدراسة، ويمكن للباحثين أن يواصلوا البحث والتقيب لإعداد دراسات تخصصية أوفى وأشمل في مختلف قضايا اللغة وعلومها، فقد تناول الباحث في هذا المبحث جانباً واحداً وهو: "الاستدلال بالقراءات القرآنية"، إلا أن هناك جوانب عدة اشتمل عليها كتاب الخصائص، فهناك الجانب الصوتي، وهناك الجانب الصرفي وهناك الجانب البلاغي، وهذه كلها جوانب أو مواضيع تستحق الدراسة ليس فقط عند ابن جني وإنما

عند غيره كذلك. وإخر الله عز وجل ثم خدمة العربية السمحة.

وفي نهاية هذه الدراسة سجلت النتائج التي توصلت إليها، وهي على النحو الآتي:
أولاً: أظهرت الدراسة أن ابن جنبي كان بصري المذهب، فقد كان يميل كثيراً في مذهبه النحوي إلى مدرسة البصرة.

ثانياً: أظهرت الدراسة أن ابن جنبي وظف القراءات القرآنية بوصفها شواهد على مسائل اللغة.

ثالثاً: بينت الدراسة أن ابن جنبي كان يعرض وجهة نظر علماء اللغة بالإضافة إلى وجهة نظره بما يقدمه من أدلة لغوية تعزز مذهبه التي ارتضاه.

رابعاً: بينت الدراسة أن ابن جنبي اتكأ على القراءات في إرساء وجهات نظره في قضايا نحوية مختلفة.

خامساً: أكدت الدراسة أن النحاة قد تأثروا كثيراً بالقراءات القرآنية، فقد كانت القراءات من أسباب التفتيد النحوي.

سادساً: أكدت الدراسة على وجود خلاف واضح بين النحاة في نظرتهم للقراءة.

سابعاً: أظهرت الدراسة أن ابن جنبي كان ذا منهجية خاصة في تناوله القراءات القرآنية.

ثامناً: بينت الدراسة أنه لم يرد عن ابن جنبي تخطئة للقراءات القرآنية وأن الحكم الذي كان يصدره في القراءة كان مبنياً على مبدأ كثرة استعمال القراءة أو قلتها.

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الأردن، الزرقاء، مكتبة المنار، ط٣، ١٩٨٥م.
- (٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الصباغ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- (٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان:
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، ١٩٩٠م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني)، ط١، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة الحلبي، ١٩٥٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمود عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية.
- (٥) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسن بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٠م.
- (٦) ابن عقيل، شهاب الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، دار الفكر، ط١٦.
- (٧) ابن قتيبة، مشكل القراءة وغريبه، ط١، إعداد ودراسة د. عمر محمد سعيد، مراجعة د. عبد الصبور شاهين.
- (٨) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف.
- (٩) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٩٩٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- (١٠) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي ت ٦٤٣هـ، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨.
- (١١) ابن زرعة عبد الرحمة بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (١٢) الأخفش، الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط٢، ١٩٨١م.
- (١٣) الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت.

- (١٤) الأصفهاني، محمد، العلماء والسادات، ط١، ١٩٩١م.
- (١٥) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، كتاب الأغاني، ط١، ١٩٩٤م، إعداد مكتبة دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
- (١٦) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن أبي الوفاء، الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تقديم: حسن أحمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٧) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، ١٩٩٣م.
- (١٨) أنيس، إبراهيم، اللهجات العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، مطبعة الرسالة.
- (١٩) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون.
- (٢٠) بزمول، محمد بن عمر بن سالم، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، المملكة العربية السعودية.
- (٢١) حسين، طه، الأدب الجاهلي، مطبعة دار المعارف.
- (٢٢) حمودة، عبد الوهاب، القراءات واللهجات.
- (٢٣) خماسي، فتحي بن الطيب، الأحرف السبعة وارتباطها بالقراءات، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، دار المعرفة، دمشق.
- (٢٤) الزجاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده الشلبي، دار الحديث، ط١، ١٩٩٤م.
- مجالس العلماء.
- (٢٥) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ط١، ١٣٧٦هـ.
- (٢٦) الزركلي، خير الدين، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت.
- (٢٧) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط١.
- (٢٨) زعتر، حسن ضياء الدين، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- (٢٩) السامرائي، فاضل صالح، ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

(٣٠) السيوطي، جلال م أصول النحو، تحقيق:

د. حمد محمد قاسم، أحمد سليم الحمصي، ط١، ١٩٨٨م.

- الاتقان في علوم القرآن، دار الندوة الجديدة.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار

الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- همع الهوامع، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، الكويت، دار

البحوث العلمية، ١٩٧٩م.

(٣١) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون،

دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

(٣٢) شعبان، زكي الدين، أصول الفقه الإسلامي، القاهرة.

(٣٣) الصفدي، صلاح الدين خليل بين أبيك: الوافي بالوفيات، باعثناء رضوان السيد، دار

النشر: فراتر شناير شتوشكارك ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٣٤) ضيف، شوقي، المدارس النحوية.

(٣٥) الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، دار الكتب، ١٩٥٥م.

(٣٦) الفضلي، عبد الهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، دار المجمع العلمي بجددة،

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٣٧) اللبدي، محمد سمير، أثر القراءات القرآنية في النحو العربي، دار الكتب الثقافية،

الكويت، ط١، ١٩٧٨م.

(٣٨) المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق غنيمه، القاهرة، ١٣٦٨هـ.

(٣٩) محيسن، محمد سالم، في رحاب القرآن الكريم، ط١، الكليات الأزهرية.

(٤٠) مكرم، عبد العال سالم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، بيروت، مؤسسة

الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.

(٤١) النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة

العاني، ١٩٧٧م.

(٤٢) الهمداني، حسين بن أبي العز (ت ٦٤٣هـ)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق د.

فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة.

(٤٣) اليماني، عبد الباقي عبد المجيد (٦٨٠ - ٧٤٣هـ)، إشارة التعيين في تراجم النحاة

واللغويين، تحقيق: عبد المجيد ظدياب، شركة الطباعة العربية، السعودية، ط١،

١٩٨٦م.

الدوريات:

- ١- أحمد علم الدين النجدي، الصراع بين القراء والنحاة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد ٣٣/١٩٧٤.
- ٢- إسماعيل، شعبان محمد، القراءات: أحكامها ومصادرها، دعوة الحق، سلسلة شهرية، السنة الثانية، ١٤٠٢ هـ.
- ٣- جفال محمود، شذرات معجمية في كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد ٩، العدد ١، ١٩٩١م، ص ١٨١-٢٢٣.
- ٤- السامرائي، إبراهيم، مقدمة في دراسة اللهجات، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الخامس، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص ١٣٥.
- ٥- عبد الجبار علوان النايلة، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، مجلة المجمع العربي العراقي، المجلد ٣٧، آذار / ١٩٨٦، ص ٣٠٢ - ٣٣١.
- ٦- محمد بدوي المختون، القراءات القرآنية ومدى الاحتجاج لها في اللغة، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ١٢/١٩٨٢، ص ١٥٥-٢٣٧.
- ٧- الموسى، نهاد، في الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد الرابع، العدد الأول والثاني، ١٩٧٣م، ص ٦٢.

المراجع الأجنبية:

- 1- Cantarino , V. Cntarino: Syntax of Modern Arabic Prose, Vol. I-III, Bloomington / London, 1974- 75, (Asian Studies Research Institue, Oriental Series, No. 4).
- 2- Leech, Geaffery: Semantics, Penguin Books 1978.

- ٢٨ ﴿ مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصًا ﴾ سورة النحل، الآية (١١٠). ١٩
- ٢٨ ﴿ وَإِنْ كَلَّمَا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾ سورة هود، الآية (١١١). ٢٠
- ٢٨ ﴿ وَهُمْ مِنْ فِرْعَ يَوْمَئِذٍ مُّؤْمِنُونَ ﴾ سورة النحل، الآية (٨٩). ٢١
- ٢٩ ﴿ أَوْ جَاءَتْكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ سورة النساء، الآية (٩٠). ٢٢
- ٢٩ ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ سورة هود، الآية (١٠٨). ٢٣
- ٢٩ ﴿ فَكَانَ عَقِبَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ سورة الحشر، الآية (١٧). ٢٤
- ٣٠ ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ سورة فاطر، الآية (٣٢). ٢٥
- ٣٢ ﴿ أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ ﴾، سورة النحل، الآية (٤٧) ٢٦
- ٣٣ ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ سورة الحشر، الآية (٧) ٢٧
- ٣٤ ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ سورة يوسف، الآية (٣٥) ٢٨
- ٣٥ ﴿ تِلْكَ عَوْرَاتٌ لَكُمْ ﴾ سورة النور، الآية (٥٨) ٢٩
- ٣٥ ﴿ يُبَشِّرُ هَذَا عِلْمٌ ﴾ سورة يوسف، الآية (١٩) ٣٠
- ٣٥ ﴿ فَلِأَمْرِ الثَّلَاثِ ﴾ سورة النساء، الآية (١٠) ٣١
- ٣٥ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ سورة الفاتحة، الآية (١) ٣٢
- ٣٦ ﴿ ثُمَّ جَعَلْ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ﴾ سورة الروم، الآية (٥٤) ٣٣
- ٣٦ ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ سورة الحديد، الآية (٤) ٣٤
- ٣٦ ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمْ ﴾ سورة النحل، الآية (٦٣) ٣٥
- ٣٧ ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ سورة القيامة، الآية (٢٧) ٣٦
- ٣٧ ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾ سورة الأعراف، الآية (١١٧) ٣٧
- ٣٧ ﴿ بَلْ رَأَىٰ ﴾ سورة المطففين، الآية (١٤) ٣٨
- ٤٠ ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَنْزِعُ قُلُوبَ قُرَيْبٍ مِنْهُمْ ﴾ سورة التوبة، الآية (١١٧) ٣٩

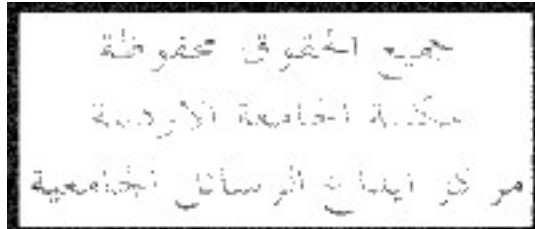
جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز أبحاث الرسائل الجامعية

- ٥٩ ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا النَّارَ وَالْمَرْجَانَ﴾ .٤٠
- ٥٩ ﴿عَلَى رُجُلٍ مِنَ الْقَرْنَيْنِ عَظِيمٍ﴾ سورة الزخرف، الآية (٣١) .٤١
- ٤١ ﴿وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ سورة البقرة، الآية (٢٤) .٤٢
- ٧ ، ٤٦ ﴿وَأَن يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ سورة الزخرف، الآية (٣٩) .٤٣
- ٩١
- ٦٥ ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ سورة الذاريات، الآية (٣٢) .٤٤
- ٦٦ ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ سورة مريم، الآية (٦٩) .٤٥
- ٥٧ ﴿الَّذِينَ سَجَدُوا لِلَّهِ﴾ سورة النمل، الآية (٢٥) .٤٦
- ٦٧ ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ سورة النساء، الآية (١٥٥) .٤٧
- ٦٧ ﴿بِمَا خَطِيبْتَهُمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا﴾ سورة نوح، الآية (٢٥) .٤٨
- ٤٧ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾ سورة يونس، الآية (٥٧) .٤٩
- ٣٩ ﴿لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ بِوَالِدِهَا﴾ سورة البقرة، الآية (٢٣٣) .٥٠
- ٣٩ ﴿لَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ سورة البقرة، الآية (٢٨٢) .٥١
- ٤٣ ، ٤٢ ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكِّرَ فِيهَا اسْمَهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدَاةِ وَالْآصَالِ رِجَالًا﴾ سورة النور، الآية (٣٦-٣٧) .٥٢
- ٤٣ ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ سورة الأنعام، الآية (٩٤) .٥٣
- ٤٥ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ سورة الانشقاق، الآية (١) .٥٤
- ٤٦ ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ سورة التكويد، الآية (١) .٥٥
- ٦١ ﴿خُشْعًا أَبْصَرَهُمْ يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ سورة القمر، الآية (٧) .٥٦
- ٥٤ ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ سورة هود، الآية (٧١) .٥٧
- ٦٣ ﴿وَحَسِبُوا أَنَّا لَنَكُونُ فِتْنَةً﴾ سورة المائدة، الآية (٧١) .٥٨
- ٦٤ ﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ سورة يونس، الآية (١٠) .٥٩
- ٦٤ ﴿وَأَنَّ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ سورة الأعراف، الآية (١٨٥) .٦٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ٦٤ ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ سورة البقرة، الآية (٢٠٨) ٦١
- ٦٥ ﴿وَابْلَوْا اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ سورة الجن، الآية (١٦) ٦٢
- ٧٩ ﴿الْإِنْجِيلُ﴾ سورة آل عمران، الآية (٣) ٦٣
- ٧٩ ﴿وُطُنَ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾ سورة القيامة، الآية (٢٨) ٦٤
- ٧٩ ﴿وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ سورة التوبة، الآية (٥٧) ٦٥
- ٨٠ ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَعْبًا﴾ سورة الكهف، الآية (٩٧) ٦٦
- ٨٠ ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ سورة النساء، الآية (١٥٤) ٦٧
- ٨٠ ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ سورة يونس، الآية (٣٥) ٦٨
- ٨٠ ﴿نَعِيمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ﴾ سورة النساء، الآية (٥٨) ٦٩
- ٨٠ ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُ﴾ سورة المنافقون، الآية (١٠) ٧٠
- ٨١ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ سورة البقرة، الآية (٢٥٨) ٧١
- ٨١ ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ﴾ سورة البقرة، الآية (٢٥٩) ٧٢
- ٨١ ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ رَجُلٌ﴾ سورة طه، الآية (٦٣) ٧٣
- ٨١ ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ سورة الكهف، الآية (٧٧) ٧٤
- ٨٢ ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ سورة الكهف، الآية (٥٤) ٧٥
- ٨٣ ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ سورة الحج، الآية (١٥) ٧٦
- ٨٩ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ سورة البقرة، الآية (٦٧) ٧٧
- ٨٩ ﴿فَقُولُوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ﴾ سورة البقرة، الآية (٥٤) ص ٨٥ ٧٨
- ٩٠ ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ سورة الزخرف، الآية (٨٠) ٧٩
- ٨٤، ٩ ﴿قَالُوا لَنْ نُجِثَ بِالْحَقِّ﴾ سورة البقرة، الآية (٧١) ٨٠
- ٩٦ ﴿دَابَّةٌ مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ سورة النمل، الآية (٨٢) ٨١

٧١	﴿ حَجَر ﴾ سورة الأنعام، الآية (١١٠)	.٨٢
٧٢	﴿ جَنَّةِ الْمَأْوَى ﴾ سورة النجم، الآية (١٥)	.٨٣
٧٢	﴿ لَنْ يُصِيبَنَا ﴾ سورة التوبة، الآية (٥١)	.٨٤
٧٢	﴿ وَلَا أَدْرَأْتَكُمْ ﴾ سورة يونس، الآية (١٦)	.٨٥
٧٤	﴿ فَأَوَارِي سَوَاءَ أَخِي ﴾ سورة المائدة، الآية (٣١)	.٨٦
٧٤	﴿ فَنَسِيْ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ﴾ سورة طه، الآية (١١٥)	.٨٧
٧٤	﴿ أَنْ نَحْيِي الْمَوْتَى ﴾ سورة القيامة، الآية (٥٠)	.٨٨
٧٥	﴿ أَوْ يَقْضُوا ﴾ سورة البقرة، الآية (٢٣٧)	.٨٩
٧٥	﴿ ثَانِي اثْنَيْنِ ﴾ سورة التوبة، الآية (٤٠)	.٩٠
٧٥	﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ سورة يس، الآية (١٠٦)	.٩١
٧٦	﴿ شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ ﴾ سورة المائدة، الآية (١٠٦)	.٩٢
٧٦	﴿ هُنِيَّاتِ ﴾ سورة المؤمنین، الآية (٣٦)	.٩٣
٥٦	﴿ هَبَّتْ لَكَ ﴾ سورة يوسف، الآية (٢٣)	.٩٤
٥٧	﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ سورة الرعد، الآية (٤٣)	.٩٥
٧٣	﴿ قُمْ اللَّيْلُ ﴾ سورة الزمل، الآية (٧)	.٩٦
٧٣	﴿ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ ﴾ سورة الفاتحة، الآية (١٦)	.٩٧
٧٤	﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ سورة الفاتحة، الآية (٧)	.٩٨
٥٠	﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ سور الصفات، الآية (١٤٧)	.٩٩
٦٩	﴿ وَيَكُنُّنَّ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ ﴾ سورة القصص، الآية (٨٢)	.١٠٠



This thesis contains three chapters. The first chapter looks into the guidance through Quran readings in Arabic grammar and the stance of scholars towards this guidance and the relation of Quran readings to the Arabic accents.

As for the second chapter; I have extracted pectaphs of Quran reading that came in (The Book of Khasaies). Only those readings that Ibn Jinny used as evidence in grammatical issue according to the following bases:

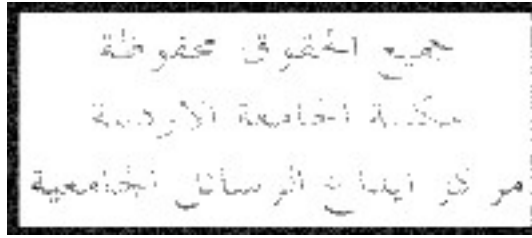
Firstly: The readings that Ibn Jinny used an evidence.

Secondly: The readings that were the base of ethical argumitive between grammatical scholars which lead them to variable and contadieting views that are based on those readings.

Thirdly: The researcher made sure that those chosen readings are distributed on most sections of Ketab Al Khasaies in grammer, and Ibn Jinny had distinct opinion in.

After choosing the reading according to the grammatical issue that was discussed by Ibn Jinny, I tend to mention the readings of the chosen verse then discuss the view of Ibn Jinny from his point of view, reasoning the choice of Ibn Jinney for the type of reading. Then I discuss the views of some scholars if any. After that I value on opinion more then another or adopt a new one.

In the third chapter; the researcher discussed the stance of Ibn Jinny of the Quran Readings through his book "Al Khasaies" then compare between his opinions and those of other scholars. The researcher also discussed the methodology used by Ibn Jinny in his studying and reasoning by Quran Readings in his book . At the end of the thesis, the researcher discussed the effects of quran Readings in "Ketab Al Khasaies" in Arabic grammar and grammatizing its grammars. Ibn Jinney's tendencies in his book were not classified nor were they organized. He tends to jump from one grammatical tendency to another vocal, morphological and theoretical. In this study I'll tryt to show those tendencies and classify them and discuss the types of opinions in them.



Such a study would be of great benefit, because the Quran readings studies are considered applied studies of the Arabic language, where as it presents classified results for the researcher.

From the coring of language books of view and their heritage and stressing their benefit and it's great scientific values that benefit the researcher in language studies especially grammatical, it was necessary to point out this side which was included in "Ketab Al Khasaies", which did not have the due care it deserves, therefore, I started studying this side of the book prompted by a great tutor who vowed him self for serving this language, he gave and is still giving an intellectual and mental effort. This is Dr. Ibrahim Al -Sayed who supervises this research. This great tutor is still encouraging me and gives moral support as well as giving me advice and guidance until this research was completed.

I do hope the God reward him for me and this language and its people the best of rewards, I hope he lives for a long time.

The Researcher